

أخبار عالمية

الصين تعزز فائضها بدعم التجارة الخارجية



ارتفع فائض الحساب الجاري للصين إلى 1.33 تريليون يوان (1.33 مليار دولار) خلال الربع الثاني من 2026، مدفوعاً بقوة تجارة السلع، وفق بيانات أولية للهيئة الوطنية للنقد الأجنبي. وبلغ فائض تجارة السلع 1.91 تريليون يوان، مقابل عجز في تجارة الخدمات قدره 358.4 مليار يوان، وعجز في الدخل الأولي بلغ 257.2 مليار يوان. وتزامن ذلك مع نمو التجارة الخارجية 19.2% على أساس سنوي في يوليو، إلى 4.66 تريليونات يوان، متجاوزة 4 تريليونات للشهر الخامس تواليًا. كما ارتفعت الصادرات 17.8% والواردات 21.2%، بما يعكس استمرار قوة النشاط التجاري الصيني.

الهند ترفع إنتاج غاز الطهي محلياً



حددت الحكومة الهندية سقفاً مستهدفاً للإنتاج اليومي من غاز الطهي عند 63.81 ألف طن لمصافي التكرير الحكومية والخاصة، بهدف تعزيز الإمدادات المحلية وبناء مخزونات احتياطية، بعد اضطرابات الإمدادات الناجمة عن الحرب وإغلاق مضيق هرمز. وألزمت نيودلهي شركات التكرير بتوفير بنية تحتية كافية لتخزين ونقل غاز البترول المسال، على أن تُحدَّث الأهداف مرتين سنوياً في يناير ويوليو. وكانت الهند تستورد نحو 90% من احتياجاتها من الشرق الأوسط. وحددت الحكومة حصصاً لكل شركة، بينها 18 ألف طن يومياً لمصفاة «ريلاينس إندستريز» الموجهة للسوق المحلية.

فيراري الكهربائية تحطم الأرقام بـ40 مليون دولار



بيعت أول سيارة كهربائية بالكامل من «فيراري»، طراز «لوتشي»، مقابل 40 مليون دولار في مزاد خيري نظّمته «سو ذيز» خلال أسبوع مونيتري للسيارات في كاليفورنيا، لتصبح أغلى سيارة جديدة تُباع في مزاد على الإطلاق. وحطمت السيارة الرقم القياسي السابق المسجل العام الماضي، عندما بيعت «فيراري دايتونا إس بي 3» المدلة مقابل 26 مليون دولار. وكانت «فيراري» كشفت في مايو عن «لوتشي»، التي يبلغ سعرها الأساسي 550 ألف يورو، وسط انتقادات رافقت توجه الشركة الكهربائي، الذي يمثل تحولاً لافتاً عن إرثها المرتبط بمحركات الاحتراق الداخلي.

رغم التوترات الجيوسياسية 131 شركة ترفع حصة المكاسب 7.9%

1.36 مليار دينار... أرباح الشركات المدرجة

1 البنوك تحصد 922 مليون دينار وتستحوذ على 67.9% منها

2 الاتصالات تقفز بالنتائج 40.5% إلى 261 مليون دينار

كتب مساعد صالح



سجلت الشركات المدرجة في بورصة الكويت أداءً ربحياً قوياً خلال النصف الأول من 2026، رغم التوترات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة، بعدما ارتفع صافي أرباح الشركات المشمولة بالإحصائية بنسبة 7.94% على أساس سنوي. وبحسب النتائج المعلنة للشركات المتوافقة في سنتها المالية، والبالغ عددها 131 شركة موزعة على 13 قطاعاً، بلغت الأرباح الصافية نحو 1.36 مليار دينار خلال الأشهر الستة الأولى من العام، مقابل 1.26 مليار دينار في الفترة المماثلة من 2025، بزيادة بلغت 97.85 مليون دينار.

وجاء النمو بدعم رئيسي من القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات، إلى جانب تحسن أرباح قطاعات العقار والسلع الاستهلاكية والطاقة والتأمين، في حين حدثت خسائر بعض القطاعات وتراجع أرباح أخرى من قوة النمو الإجمالي.

وتصدر القطاع المصرفي هيكل الأرباح، بعدما حققت البنوك التسعة المشمولة بالإحصائية أرباحاً بلغت نحو 922.21 مليون دينار، بما يعادل 67.89% من إجمالي الأرباح الصافية للشركات المتوافقة في سنتها المالية. وحل قطاع الاتصالات ثانياً بأرباح بلغت 261.33 مليون دينار، مستحوذاً على 19.24% من الإجمالي، مع تسجيل القطاع أعلى معدل نمو بين القطاعات الاربعة، بارتفاع سنوي بلغ 40.47%. كما ارتفعت أرباح القطاع العقاري بنسبة 25.44%، والسلع الاستهلاكية 22.82%، والطاقة 15.80%، والتأمين 12.08%، فيما نما القطاع المصرفي بنسبة 4.58%.

وفي المقابل، تراجعت أرباح 4 قطاعات، تصدرها قطاع

المواد الأساسية بانخفاض 41.46%، تلاه الخدمات المالية بتراجع 31.96%، ثم الخدمات الاستهلاكية 25.73% والمنافع 17.59%. وعلى مستوى الشركات، حققت 106 شركات أرباحاً خلال النصف الأول بإجمالي بلغ نحو 1.65 مليار دينار، بينها 76 شركة سجلت أرباحاً مليونية بقيمة إجمالية بلغت 1.64 مليار دينار، بينما حققت 30 شركة أرباحاً تقل عن مليون دينار بإجمالي 11.49 مليون دينار. في المقابل، سجلت 25 شركة خسائر بلغت في مجموعها نحو 288.48 مليون دينار، بينها 11 شركة تكبدت خسائر مليونية و14 شركة خسائر دون المليون دينار.

وتكشف النتائج عن تركّز لافت في الأرباح، إذ استحوذت أكبر 10 شركات ربحية على نحو 1.17 مليار دينار، بما يعادل 86.20% من صافي أرباح الشركات الـ131.

وضمت قائمة أكبر 10 شركات ربحية 7 بنوك، بما يعكس الوزن الكبير للقطاع المصرفي في النتائج، فيما تصدر بيت التمويل الكويتي «بيتك» القائمة بأرباح بلغت 363.05 مليون دينار، يليه بنك الكويت الوطني بـ324.78 مليون دينار، ثم «زين» بأرباح بلغت 220.19 مليون دينار.

وعلى الجانب الآخر، تصدرت «مخازن» قائمة الشركات الأكثر تكبداً للخسائر بإجمالي 206.79 مليون دينار، تلتها الشركة الوطنية العقارية بخسائر بلغت 42.17 مليون دينار، ثم شركة التقدم التكنولوجي بخسائر بلغت 10.04 مليون دينار.

طالع..... ص 3 - 4

3 العقار يسجل نمواً 25.4% والسلع الاستهلاكية ترتفع 22.8%

خلال النصف الأول

الاقتصاد الكويتي يحافظ على زخمه وسط مؤشرات إيجابية

فرصة استراتيجية إضافية أمام الكويت، فالدولة تمتلك احتياطيات غازية مهمة، إلا أن تطوير الإنتاج والبنية التحتية المرتبطة بالغاز لا يزال يوفر مجالاً واسعاً للنمو، بما يمكن أن يعزز أمن الطاقة محلياً، ويدعم تنويع مصادر الدخل مستقبلاً، وتشير بيانات حديثة إلى أن الكويت تمتلك احتياطيات غاز كبيرة.

طالع..... ص 5

ورغم توجه الكويت نحو تنويع اقتصادها، تظل الثروة النفطية والبنية التحتية المرتبطة بها من أهم عناصر القوة الاقتصادية، وتمتلك الدولة احتياطيات نفطية كبيرة وشبكة متطورة من المنشآت النفطية والتكريرية والتصديرية، ما يمنح قطاع الطاقة قدرة كبيرة على دعم الإيرادات والصادرات.

وفي الوقت نفسه، يمثل الغاز الطبيعي

المشتريات إلى 50.8 نقطة في يوليو، مدفوعاً بتحسين الإنتاج والطلبات الجديدة واستئناف النشاط. وفي موازاة ذلك، حافظ قطاعا الإنشاءات والنقل على زخمهما، مع ترسية عقود بنحو 1.2 مليار دولار حتى أواخر يوليو، فيما تقترب حزمة مشاريع البنية التحتية من 16 مليار دولار، ما يعكس استمرار تنفيذ المشاريع الكبرى ودعم النمو.

الخارجية الضخمة. وسجل الاقتصاد الكويتي مؤشرات إيجابية خلال النصف الأول من 2026، مع تجاوز الصادرات غير النفطية 1.04 مليار دينار، وبلوغ فائض الميزان التجاري 1.768 مليار دينار في الربع الأول، بدعم من قوة الصادرات النفطية. كما عاد القطاع الخاص غير النفطى إلى النمو، إذ ارتفع مؤشر مديري

تمتلك الكويت مجموعة من المقومات المالية والاقتصادية التي تمنحها قدرة كبيرة على مواجهة التحديات الإقليمية والاقتصادية، وتعزز مكانتها كمركز مالي يتمتع بمتانة عالية، ويأتي في مقدمة هذه المقومات صندوق الثروة السيادي الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار، والذي يمثل أحد أهم مصادر القوة المالية للدولة، إلى جانب الاحتياطيات الرسمية والأصول

إنقاذ الأسواق يزرع بذور أزمات جديدة

الأسواق عام 2020، عندما تدخل الاحتياطي الفدرالي لاستعادة السيولة. ولا تقتصر التداعيات على الاستقرار المالي، إذ يؤدي الطلب المتزايد على السندات إلى خفض عوائدها، وبالتالي تقليل تكلفة الاقتراض الحكومي، بينما تحقق المؤسسات المالية أرباحاً من فروق الأسعار. وتبقى العضلة في تصميم أدوات تنقذ الأسواق دون تقديم ضمان دائم للمستثمرين. فغياب التدخل قد يهدد النظام المالي، بينما يشجع توقع الإنقاذ على تحمل مخاطر أكبر، لتصبح الإجراءات التي تحمي الأسواق اليوم عاملاً محتملاً في صناعة أزمات الغد.

2.4 تريليون دولار بنهاية 2025، وفق تقديرات الاحتياطي الفدرالي في الدالاس، مقابل 600 مليار دولار قبل عقد. وتعتمد بعض الصناديق على استراتيجيات تستهدف فروقاً سعرية محدودة بين السندات وعقودها الآجلة أو المقايضات، مستخدمة رافعة مالية قد تصل إلى 100 ضعف. ويسهم توقع تدخل البنوك المركزية عند الأزمات في تقليل المخاطر المتصورة وتشجيع هذه الممارسات. وحذر كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا هيو بيل من دائرة تبدأ بتدخل البنك المركزي، ثم ارتفاع الرافعة المالية، وصولاً إلى مخاطر جديدة تستدعي تدخلاً آخر. وظهرت هذه المخاطر خلال اضطرابات

تواجه البنوك المركزية الكبرى معضلة متصاعدة، إذ إن الأدوات التي طورتها لحماية الأسواق وضمان السيولة خلال الأزمات قد تتحول إلى مصدر لهشاشة مالية جديدة، بعدما شجعت المستثمرين على زيادة الاقتراض والرافعة المالية، وأسهمت بصورة غير مباشرة في خفض تكلفة اقتراض الحكومات. وتوسع دور البنوك المركزية، خصوصاً خلال أزمتي 2008 و2020، من «المقرض الأخير» للبنوك السندات لمنع توقف السيولة وعمليات البيع القسري، وتبرز المخاطر في سوق سندات الخزانة الأميركية، حيث بلغت حيازات صناديق التحوط

سلطان مساعد الجزار يكتب في الصفحة الأخيرة

دول الخليج.. من سوق النفط إلى قيادة الذكاء الاصطناعي



نزار القرطاس يرفع ملكيته في «الصفة» إلى 10.72 %

رفع المساهم نزار القرطاس حصته في شركة الصفاة للاستثمار إلى 10.72 %، بعد زيادة عدد الأسهم المملوكة إلى 35.77 مليون سهم مقارنة بـ 10.15 % (33.86 مليون سهم) سابقاً، وفق إفصاح لبورصة الكويت. ويبلغ رأس مال «الصفة» 33.34 مليون دينار موزعاً على 333.40 مليون سهم، وتستحوذ «الأولى للاستثمار ومجموعتها» على 11.69 %، و«الاستثمارات الوطنية ومجموعتها» على 11.65 %، و«فرص المملكة» على 10.72 %.

وحققت «الصفة» أرباحاً نصفية بلغت 6.95 ألف دينار بنسبة تراجع 99.85 % مقارنة بـ 4.65 مليون دينار للفترة ذاتها من العام السابق.

تراجع خسائر «دلقان» بنسبة 83.3 % في الربع الثاني

ألف دينار، مقابل 92.07 ألف دينار خسائر الفترة المقارنة من 2025. وسجلت الشركة خسائر نصفية بقيمة 61.12 ألف دينار، بانخفاض 66.87 % مقارنة بـ 184.47 ألف دينار في النصف الأول من العام السابق، وأرجع البيان هذا التراجع إلى القيمة الإيجارية. وكانت «دلقان» قد تحولت للخسارة في الربع الأول من العام الحالي بـ 92.40 ألف دينار مقابل أرباح بلغت 54.09 ألف دينار للربع الأول من 2025.

تراجعت خسائر شركة دلقان العقارية في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 83.31 % على أساس سنوي. ووفق بيان لبورصة الكويت، بلغت خسائر الشركة بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو نحو 15.36

«العوائد الوطنية» تخفض حصتها في «تنظيف» إلى 15.78 %

خفضت شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات حصتها في الشركة الوطنية للتنظيف من 16.4560 % (41.09 مليون سهم) إلى 15.7760 % (39.40 مليون سهم)، بحسب إفصاح البورصة الذي بيّن بيع نحو 0.5 % أو أكثر من الأسهم مع الإفصاح عن الخروج من الاستثمار بتاريخ 15 نوفمبر 2023. يذكر أن رأس مال «تنظيف» يبلغ 24.97 مليون دينار موزعاً على 249.75 مليون سهم، وتملك مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس 21.09 % منها. وقد حققت «تنظيف» أرباحاً نصفية بقيمة 2.05 مليون دينار بنمو 196.94 % مقارنة بـ 689.57 ألف دينار في النصف الأول من العام السابق.

تقلص أرباح «عقارات الكويت» بنسبة 20 %

تقلصت أرباح شركة عقارات الكويت في الربع الثاني من 2026 بنسبة 20.02 % سنوياً لتسجل 815.58 ألف دينار، مقارنة بـ 1.02 مليون دينار للربع الثاني من 2025. بينما ارتفعت الأرباح النصفية للشركة بنسبة 43.69 % لتصل إلى 7.26 مليون دينار مقارنة بـ 5.06 مليون دينار للفترة ذاتها من العام السابق، بفضل الزيادة في إيرادات بيع عقارات للمتاجرة وإيرادات توزيعات الأرباح. وكانت أرباح الربع الأول من 2026 قد ارتفعت بنسبة 59.79 % إلى 6.45 مليون دينار مقابل 4.04 مليون دينار للربع الأول من 2025.

قفزة بخسائر «ديجتس» بنسبة 700.1 %

قفزت خسائر شركة مجموعة ديجتس ديجيتال انفراستراكتشر لمراكز المعلومات والاتصالات في الربع الثاني من 2026 بنسبة 700.09 % سنوياً لتصل إلى 740.23 ألف دينار، مقابل 92.52 ألف دينار للربع الثاني من العام الماضي. وارتفعت الخسائر النصفية بنسبة 299.83 % إلى 1.2 مليون دينار مقارنة بـ 300.36 ألف دينار للنصف الأول من 2025. وأوضحت الشركة أنها تتابع التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتأثيراتها المحتملة على سلاسل الإمداد والنقل والشحن والتأمين وتكاليف الطاقة، مؤكدة عدم وجود تأثيرات جوهرية على عملياتها الأساسية حتى تاريخ إعداد البيانات، مع مواصلة استراتيجيتها الاستثمارية والتوسعية في مراكز البيانات والحلول الرقمية والبنية التحتية. وكانت خسائر الربع الأول من 2026 قد قفزت بنسبة 121.66 % إلى 460.71 ألف دينار.

تراجع أرباح «معادن» بنسبة 86.2 %

تراجعت أرباح شركة المعادن والصناعات التحويلية في الربع الثاني من 2026 بنسبة 86.23 % سنوياً لتصل إلى 7.93 ألف دينار، مقابل 57.58 ألف دينار في الربع الثاني من 2025. وسجلت «معادن» خسائر نصفية بقيمة 55.40 ألف دينار مقارنة بأرباح بلغت 198.45 ألف دينار في الفترة المقارنة من العام السابق، وعزت الشركة النتائج بشكل أساسي إلى ارتفاع تكاليف الإهلاك والتمويل لبدء العمليات التشغيلية بالكامل. وكانت الشركة قد سجلت خسائر بـ 63.33 ألف دينار في الربع الأول من 2026 مقارنة بربح 140.87 ألف دينار للربع الأول من 2025.

7.8 مليون دينار أرباح «التمدين العقارية»

سجلت شركة التمدين العقارية نمواً في أرباح الربع الثاني من 2026 بنسبة 22.71 % سنوياً لتصل إلى 7.83 مليون دينار، مقارنة بـ 6.38 مليون دينار للربع الثاني من 2025. وارتفعت أرباحها النصفية بنسبة 12.91 % إلى 10.95 مليون دينار مقارنة بـ 9.70 مليون دينار للنصف الأول من العام الماضي، بدعم زيادة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، وارتفاع الحصة من نتائج شركات زميلة والإيرادات الأخرى. وكان صافي ربح الربع الأول من 2026 قد تراجع بنسبة 5.9 % إلى 3.13 مليون دينار.

ارتفاع أرباح «تنظيف» بنسبة 35.9 % في الربع الثاني

ألف دينار للربع الثاني من 2025. وقفزت أرباح الشركة النصفية بنسبة 196.94 % إلى 2.05 مليون دينار مقارنة بـ 689.57 ألف دينار للفترة ذاتها من العام السابق. وكانت أرباح الربع الأول من 2026 قد ارتفعت بنسبة 614.49 % إلى 1.37 مليون دينار مقابل 191.95 ألف دينار للفترة المقارنة.

نمو أرباح «ميدان» بنسبة 36.4 % في الربع الأول

أرجع البيان ذلك للتحكم الفعال في المصروفات. وبحسب البيان الصادر أمس، كانت الشركة قد حققت أرباحاً سنوية بختام 31 مارس 2026 بقيمة 9.52 مليون دينار بزيادة 3 % عن العام السالفي.

«الوطنية العقارية» تتحول للربحية بـ 11.67 مليون دينار

وتراجعت خسائرها النصفية بنسبة 35.4 % إلى 42.17 مليون دينار مقارنة بـ 65.28 مليون دينار للفترة المماثلة من العام المنصرم، نتيجة انخفاض الخسارة في صافي الحصة من نتائج أعمال الشركات الزميلة. وكانت الشركة قد تكبدت خسائر بـ 53.84 مليون دينار في الربع الأول من 2026 مقابل ربح 1.21 مليون ريال للربع الأول من 2025.

سجلت الشركة الوطنية للتنظيف نمواً في أرباح الربع الثاني من 2026 بنسبة 35.88 % سنوياً لتصل إلى 676.15 ألف دينار مقارنة بـ 497.62 ألف دينار للفترة ذاتها من العام السابق.

حققت شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان نمواً في أرباح الربع الأول المنتهي في 30 يونيو 2026 بنسبة 36.43 % سنوياً لتصل إلى 4.23 مليون دينار، مقارنة بـ 3.10 مليون دينار للربع الأول من 2025.

تحولت شركة الوطنية العقارية للربحية في الربع الثاني من 2026 مسجلة 11.67 مليون دينار، مقابل خسائر بلغت 66.49 مليون دينار للربع الثاني من 2025.

ارتفاع خسائر «بيت الطاقة» بنسبة 279 %

ارتفعت خسائر شركة بيت الطاقة القابضة خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 279 % سنوياً، لتسجل 737.79 ألف دينار مقارنة بـ 194.73 ألف دينار للفترة ذاتها من العام المنصرم، بحسب بيان لبورصة الكويت أمس. وتحولت الشركة للخسارة في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 1.06 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 152.67 ألف دينار في النصف الأول من 2025. وكانت الشركة قد تحولت للخسارة أيضاً في الربع الأول من 2026 بـ 323.31 ألف دينار مقابل صافي ربح 347.40 ألف دينار للربع الأول من 2025.

« الأنظمة» توقع عقداً بـ 5.84 مليون دينار

تراجعت خسائر شركة الأنظمة الآلية في الربع الثاني من 2026 بنسبة 23.11 % سنوياً إلى 142.58 ألف دينار مقابل 185.42 ألف دينار للفترة المقارنة من 2025. وتراجعت خسائرها النصفية بنسبة 22.59 % إلى 257.01 ألف دينار. وفي بيان منفصل، أعلنت الشركة توقيع عقد لتوريد نظام تخطيط موارد الخطوط الجوية الكويتية بقيمة 5.84 مليون دينار ينتهي في 4 يناير 2029، متوقعة انعكاس الأثر المالي إيجابياً من الربع الثالث لعام 2026 وحتى نهاية الربع الرابع لعام 2028. وكانت خسائر الربع الأول من 2026 قد انخفضت بنسبة 21.95 % إلى 114.43 ألف دينار.

نمو أرباح «جي إف إتش» بنسبة 12 %

حققت مجموعة جي إف إتش المالية صافي ربح بـ 12.73 مليون دينار كويتي (41.09 مليون دولار) في الربع الثاني من 2026، بنمو سنوياً بلغ 12 % مقارنة بـ 11.40 مليون دينار (37.10 مليون دولار) للربع الثاني من 2025. وارتفعت أرباح المجموعة النصفية بنسبة 14 % إلى 23.61 مليون دينار (76.20 مليون دولار) مقارنة بـ 20.66 مليون دينار (67.24 مليون دولار) للفترة ذاتها من العام الماضي. وكانت أرباح الربع الأول من 2026 قد بلغت 35.1 مليون دولار بنمو 17%.



تباين المؤشرات مع صعود «الرئيسي 50»

86 مليون دينار تداولات البورصة عبر 335.70 مليون سهم

1 8 قطاعات ترتفع و5 قطاعات تتراجع في الجلسة

2 الرعاية الصحية يتراجع 1.50 % كأكثر القطاعات انخفاضاً



كتب مساعد صالح

تباين أداء المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس، في جلسة اتسمت بتفاوتات اتجاهات المؤشرات والأسهم والقطاعات، بالتزامن مع تصدر سهم شركة التخصيص القابضة نشاط التداولات، فيما سجلت السوق إجمالي تداولات بقيمة 86.09 مليون دينار، توزعت على 335.70 مليون سهم، من خلال تنفيذ 18.92 ألف صفقة.

وجاء أداء المؤشرات متبايناً مقارنة بمستويات إغلاق الخميس الماضي، إذ تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.03 %، في حين سجل مؤشر السوق العام ارتفاعاً محدوداً بلغ نحو 0.03 %.

وفي المقابل، جاء الصعود أكثر وضوحاً على مستوى المؤشرين الرئيسيين، حيث ارتفع مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.84 %، بينما زاد مؤشر «الرئيسي» بنسبة 0.35 %.

ويعكس هذا الأداء تفاوتاً بين مكونات السوق المختلفة خلال الجلسة، مع محدودية التغير في مؤشر السوق الأول، مقابل مكاسب أكبر للمؤشرات الرئيسية، ولا سيما «الرئيسي 50»، الذي سجل أعلى نسبة ارتفاع بين المؤشرات الرئيسية خلال التعاملات.

تباين المؤشرات

بدأت الصورة العامة للجلسة من خلال تحرك المؤشرات في اتجاهات مختلفة، إذ لم يكن هناك اتجاه موحد للسوق عند الإغلاق. فقد أنهى مؤشر السوق الأول تعاملاته على تراجع طفيف بنسبة 0.03 %، وهو انخفاض محدود يعكس استقراراً نسبياً في أداء هذا المؤشر مقارنة بحجم التغيرات المسجلة في مؤشرات أخرى.

وفي المقابل، ارتفع مؤشر السوق العام بنحو 0.03 %، ليأتي أدائه قريباً من الاستقرار، في ظل محدودية نسبة التغير. بينما حقق مؤشر «الرئيسي 50» مكاسب بلغت 0.84 %، وهي النسبة الأعلى بين المؤشرات الرئيسية خلال الجلسة، كما صعد مؤشر «الرئيسي» بنسبة 0.35 %.

وبذلك، جاءت حركة المؤشرات الأربع موزعة بين التراجع والاستقرار والارتفاع، إذ سجل مؤشر واحد انخفاضاً، وارتفع ثلاثة مؤشرات بنسب متفاوتة، مع بقاء التغيرات في السوق العام والسوق الأول ضمن نطاق محدود.

ويبرز من هذه الحركة أن جلسة أمس لم تشهد اتجاهها عاماً موحداً لجميع مؤشرات السوق، بل

3 «آبار» يتصدر الأسهم المرتفعة بصعود 12.37 %

4 22 سهماً تستقر وسط تباين واضح في حركة السوق

9.15 %، بينما جاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات الخاسرة بانخفاض بلغ 1.50 %.

ويظهر من هذه البيانات أن التباين لم يقتصر على المؤشرات العامة للسوق، بل امتد كذلك إلى القطاعات، حيث سجلت بعض القطاعات مكاسب ملحوظة في مقابل تعرض قطاعات أخرى لضغوط بيعية أدت إلى تراجعها عند الإغلاق.

8 قطاعات في المنطقة الخضراء

وعلى مستوى القطاعات، اتسعت حركة الصعود لتشمل 8 قطاعات خلال جلسة أمس، في حين تراجعت 5 قطاعات، وهو ما يعكس بدوره حالة التباين التي ميزت أداء السوق.

وتصدر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات المرتفعة، بعدما سجل نمواً بنسبة 9.15 %، ليكون بذلك صاحب أكبر مكاسب قطاعية خلال الجلسة.

ويأتي هذا الارتفاع في مقدمة التحركات القطاعية المسجلة، متفوقاً على بقية القطاعات التي أنهت تعاملاتها على ارتفاع.

وفي الجانب المقابل، تصدر قطاع الرعاية الصحية قائمة القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 1.50 %.

وبذلك، توزعت خريطة الأداء القطاعي بين 8 قطاعات مرتفعة و5 قطاعات متراجعة، مع قيادة قطاع التكنولوجيا لموجة الصعود بنسبة

68 سهماً تحت الضغط

في المقابل، تراجع سعر 68 سهماً خلال جلسة أمس، لتكون الأسهم المتراجعة أكثر عدداً من الأسهم المرتفعة، وفق البيانات المسجلة عند الإغلاق.

وتصدر سهم «التقدم» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، بعدما تراجع بنسبة 4.49 %، ليكون بذلك أكبر الخاسرين من حيث نسبة التراجع خلال الجلسة.

ويأتي أداء «التقدم» في الجانب المقابل من حركة «آبار»، الذي تصدر قائمة الأسهم المرتفعة، ليعكس الفارق الواضح بين اتجاهات الأسهم الفردية خلال الجلسة.

وبمقارنة أعداد الأسهم، فقد ارتفع سعر 41 سهماً، مقابل تراجع 68 سهماً، فيما استقر سعر 22 سهماً.

وبذلك، كانت الأسهم المتراجعة هي الفئة الأكبر عدداً بين الأسهم الثلاث، تلتها الأسهم المرتفعة، ثم الأسهم المستقرة.

وتعكس هذه الأرقام تعدد اتجاهات الأسهم خلال جلسة أمس، مع وجود عدد من الأسهم التي أنهت التعاملات على ارتفاع، في مقابل عدد أكبر من الأسهم التي تعرضت للتراجع، بينما حافظت مجموعة ثالثة على مستويات أسعارها دون تغيير.

22 سهماً مستقراً

إلى جانب الأسهم المرتفعة والمتراجعة، استقر سعر 22 سهماً عند الإغلاق، لتشكل هذه الأسهم الفئة الثالثة ضمن خريطة حركة الأسعار.

وبذلك يمكن تقسيم أداء الأسهم خلال الجلسة إلى ثلاث مجموعات واضحة: 41 سهماً ارتفعت أسعارها،

و68 سهماً تراجعت، و22 سهماً استقرت.

ويظهر هذا التوزيع أن حركة الأسعار كانت نشطة على أكثر من مستوى، ولم تتركز في اتجاه واحد، خصوصاً مع وجود عدد كبير من الأسهم التي سجلت تراجعاً مقارنة بعدد الأسهم المرتفعة.

كما أن وجود 22 سهماً مستقراً يضيف إلى المشهد العام للجلسة جانباً من الثبات في بعض مكونات السوق، رغم التباين الواضح في حركة بقية الأسهم.

التكنولوجيا يقود المكاسب

ويستحق قطاع التكنولوجيا قراءة خاصة ضمن أداء الجلسة، بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 9.15 %، ليكون الأعلى بين القطاعات الثمانية التي أغلقت على ارتفاع.

وفي الجهة الأخرى، جاء قطاع الرعاية الصحية على رأس القطاعات المتراجعة بنسبة 1.50 %، ليكون الفارق بين أكبر ارتفاع قطاعي وأكبر انخفاض قطاعي واضحاً خلال تعاملات أمس.

وتؤكد حركة القطاعات أن أداء السوق لم يكن متجانساً، إذ تحركت قطاعات في اتجاه صاعد، بينما تحركت قطاعات أخرى في اتجاه هابط، وهو ما انعكس على المؤشرات الرئيسية التي أنهت الجلسة على أداء متفاوت.

ومع ارتفاع 8 قطاعات وتراجع 5 قطاعات، جاءت الخريطة القطاعية موزعة بين مكاسب وخسائر، بينما قاد قطاع التكنولوجيا الارتفاعات بنسبة 9.15 %، في مقابل قيادة الرعاية الصحية للتراجعات بنسبة 1.50 %.

التباين سيد الموقف في السوق

وكان «آبار» في المقدمة بارتفاع 12.37 % عقب تحقيق أرباح بقيمة 6.73 مليون دينار خلال الربع الأول، بينما تراجع سعر 68 سهماً، تصدرها «التقدم» بانخفاض 4.49 %، واستقر سعر 22 سهماً.

وبذلك قدمت جلسة أمس مشهداً متبايناً على مختلف مستويات السوق، بدءاً من المؤشرات التي توزعت بين الصعود والتراجع، مروراً بالقطاعات التي انقسمت بين الارتفاع والانخفاض، وصولاً إلى الأسهم التي سجلت تفاوتاً واضحاً في الأسعار، مع بقاء التخصيص في صدارة النشاط، والتكنولوجيا على رأس المكاسب القطاعية، و«آبار» في مقدمة الأسهم الرابحة.

أنهت بورصة الكويت جلسة أمس على تباين في المؤشرات الرئيسية، مع تراجع السوق الأول بنسبة 0.03 %، وارتفاع السوق العام بنحو 0.03 %، وصعود «الرئيسي 50» بنسبة 0.84 %، وارتفاع «الرئيسي» بنسبة 0.35 %.

وعلى مستوى التداولات، بلغت القيمة 86.09 مليون دينار، مع تداول 335.70 مليون سهم وتنفيذ 18.92 ألف صفقة، فيما تصدر سهم التخصيص القابضة نشاط التداولات.

قطاعياً، ارتفعت 8 قطاعات، بقيادة التكنولوجيا الذي صعد بنسبة 9.15 %، بينما تراجعت 5 قطاعات، تصدرها الرعاية الصحية بانخفاض 1.50 %.

أما الأسهم، فارتفع سعر 41 سهماً،

أداء بورصة الكويت: تباين المؤشرات وصعود "الرئيسي 50"

شهدت بورصة الكويت جلسة تداول متباينة الأداء، حيث سجلت سيولة بلغت 86.09 مليون دينار، وفي حين استقر مؤشر السوق الأول، حقق مؤشر «الرئيسي 50» أعلى مكاسب، وسط تفاوت ملحوظ في أداء أو القطاعات بقيادة قطاع التكنولوجيا.



مؤشر «الرئيسي 50» يتصدر الارتفاعات بنسبة 0.84%



سهم «آبار» يخلق بارتفاع 12.37%

سهم «التقدم» يتراجع 4.49%

التكنولوجيا ارتفع أداء 8 قطاعات مقابل تراجع 5 قطاعات أخرى في الجلسة.

الرعاية الصحية يتراجع دراس يتراجع 1.50%

سهم «آبار» يخلق بارتفاع 12.37% جاء الصعود مدعوماً بأرباح فعلية بلغت 6.73 مليون دينار.

68 سهماً تحت الضغط مقابل 41 سهماً مرتفعاً سجل سهم «التقدم» أكبر تراجع بنسبة 4.49 % بينما استقر 22 سهماً.

أسهم مستقرة 22
أسهم متراجعة 68
أسهم مرتفعة 41

مكاسب 131 شركة ترتفع بدعم البنوك والاتصالات والعقار رغم التوترات الجيوسياسية

1.36 مليار دينار أرباح شركات
البورصة بنمو 7.9%1 10 قطاعات تحقق أرباحاً و6 منها
تعزز نتائجها خلال النصفية2 922 مليون دينار أرباح البنوك
تستحوذ على 67.9% من الإجمالينمو رغم التوترات
الجيوسياسية

جاءت النتائج النصفية في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة على خلفية الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية، إلا أن إجمالي أرباح الشركات المشمولة بالإحصائية سجل ارتفاعاً سنوياً. وتبرز النتائج ذلك تفاوتاً في أداء القطاعات والشركات، بين قطاعات استطاعت تعزيز أرباحها بصورة ملموسة، وأخرى تعرضت لأرباحها للتراجع، فضلاً عن قطاعات انتقلت إلى تسجيل خسائر. وبصفة عامة، ارتفع صافي الأرباح للشركات الـ131 إلى 1.36 مليار دينار، مقابل 1.26 مليار دينار في النصف الأول من العام الماضي، لتصل الزيادة إلى 97.85 مليون دينار وبنسبة 7.94%.

ويظل القطاع المصرفي العامل الأبرز في إجمالي الأرباح، مع مساهمة قوية من قطاع الاتصالات، بينما أظهرت قطاعات العقار والطاقة والتأمين والسلع الاستهلاكية نمواً متفاوتاً في أرباحها. وتعكس بيانات النصف الأول في مجملها صورة متباينة لأداء الشركات المدرجة، إذ تزامن ارتفاع الأرباح الإجمالية مع استمرار تسجيل خسائر لدى عدد من الشركات والقطاعات، في وقت بقيت فيه نسبة كبيرة من الأرباح متركزة لدى مجموعة محدودة من الشركات القيادية.

وبذلك أنهت الشركات المدرجة والمتوافقة في سنتها المالية النصف الأول من 2026 بصافي أرباح بلغ 1.36 مليار دينار، محققة نمواً سنوياً بنسبة 7.94%، مدفوعة بشكل رئيسي بأداء البنوك والاتصالات، مع مساهمات متفاوتة من بقية القطاعات الـ131.

أداء بورصة الكويت: نمو قوي بقيادة "الكبار" في النصف الأول من 2026

تسليط الضوء على الأداء المالي القوي للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال النصف الأول من عام 2026، مع التركيز على هيمنة قطاعي البنوك والاتصالات.

أولاً: مؤشرات النمو والأداء العام



ثانياً: هيمنة القطاعات والشركات القيادية

قطاع البنوك
يستحوذ على 67.9%
بلغت أرباح البنوك 922.2 مليون دينار، مؤكدة دورها كعمود فقري للسوق.

نمو قياسي لقطاع الاتصالات
بنسبة 40.5%
تصدر القطاع قائمة معدلات نمو الأرباح، مسجلاً 261.3 مليون دينار.



خسائر ضغط من شركة "أجيبيتي"
العقار **الطاقة**

تفاوت أداء القطاعات الأخرى

إبراز الشركات الثلاث الأكثر ربحية في السوق الكويتي

1. بيت التمويل الكويتي (بيتك)	القطاع: البنوك	363.05 مليون دينار
2. بنك الكويت الوطني	القطاع: البنوك	324.78 مليون دينار
3. مجموعة زين	القطاع: الاتصالات	220.19 مليون دينار

كتب مساعد صالح

خسائر خلال الأشهر الستة الأولى من 2026، بإجمالي بلغ نحو 288.48 مليون دينار.

وتوزعت الشركات الخاسرة بين 11 شركة تكبدت خسائر مليونية، بينما سجلت 14 شركة خسائر تقل عن مليون دينار.

وتصدرت «مخازن» قائمة الشركات الأكثر تكبدًا للخسائر، بإجمالي بلغ نحو 206.79 مليون دينار، تلتها الشركة الوطنية العقارية بخسائر بلغت 42.17 مليون دينار.

وجاءت شركة التقدم التكنولوجي في المركز الثالث بخسائر بلغت 10.04 مليون دينار.

وتوضح هذه النتائج أن الخسائر لم تكن موزعة بصورة متساوية بين الشركات، بل تركز جزء كبير منها لدى عدد محدود من الشركات، وعلى رأسها «مخازن»، التي شكلت خسائرها النسبة الأكبر من إجمالي خسائر الشركات الـ25.

تركز الأرباح يعزز ثقل الكبار

وتشير نتائج النصف الأول إلى استمرار هيمنة الشركات الكبرى على المشهد الربحي لبورصة الكويت، إذ استحوذت 10 شركات فقط على 86.20% من صافي الأرباح للشركات الـ131 المشمولة بالإحصائية.

كما يعكس استحواد البنوك وحدها على نحو 67.89% من إجمالي الأرباح استمرار الوزن النسبي الكبير للقطاع المصرفي في النتائج المالية للسوق.

وفي الوقت ذاته، سجلت قطاعات الاتصالات والعقار والسلع الاستهلاكية والطاقة والتأمين والبنوك نمواً في الأرباح، بما ساهم في دفع صافي الأرباح الإجمالي إلى مستويات أعلى مقارنة بالنصف الأول من عام 2025.

وعلى الجانب المقابل، حدثت خسائر القطاعات الصناعية والرعاية الصحية والتكنولوجيا من الزيادة الإجمالية في أرباح الشركات، إلى جانب تراجع أرباح قطاعات أخرى.

بلغ نحو 1.65 مليار دينار.

وتوزعت الشركات الـ76 بين 76 شركة حققت أرباحاً مليونية بإجمالي بلغ نحو 1.64 مليار دينار، في حين سجلت 30 شركة أرباحاً تقل عن مليون دينار، بإجمالي بلغ نحو 11.49 مليون دينار.

وتكشف هذه الأرقام عن تركيز واضح للأرباح لدى مجموعة محدودة من الشركات الكبرى، خصوصاً البنوك وشركات الاتصالات، إذ استحوذت 10 شركات فقط على النسبة الأكبر من صافي أرباح الشركات المشمولة بالإحصائية.

وبلغت أرباح أكبر 10 شركات نحو 1.17 مليار دينار خلال النصف الأول، بما يعادل نحو 86.20% من صافي أرباح الشركات الـ131 المتوافقة في سنتها المالية. وضمنت قائمة أكبر 10 شركات ربحية 7 بنوك، بما يعكس الدور المحوري للقطاع المصرفي في دعم إجمالي أرباح السوق خلال الفترة.

«بيتك» يتصدر الشركات

تصدر بيت التمويل الكويتي «بيتك» قائمة الشركات من حيث الأرباح النصفية، بعدما بلغت أرباحه نحو 363.05 مليون دينار.

وجاء بنك الكويت الوطني في المركز الثاني بأرباح بلغت نحو 324.78 مليون دينار، فيما حلت شركة الاتصالات المتقلبة «زين» في المركز الثالث بأرباح بلغت 220.19 مليون دينار.

ويظهر ترتيب الشركات العشر الأكبر ربحية مدى التركيز المرتفع للأرباح، في ظل وجود 7 بنوك ضمن القائمة، إلى جانب شركات كبرى في قطاعات أخرى. وتأتي هذه النتائج في الوقت الذي أظهرت فيه الإحصائية تسجيل 106 شركات أرباحاً، ما يعني أن غالبية الشركات المشمولة بالعينة تمكنت من تحقيق أرباح خلال النصف الأول، وإن تفاوتت قيمتها بصورة كبيرة بين شركة وأخرى.

25 شركة تسجل خسائر

في المقابل، سجلت 25 شركة مدرجة

3

7 بنوك ضمن
قائمة أكبر 10
شركات ربحية في
البورصة

3 قطاعات تحت الخسارة

في الجانب الآخر، أظهرت النتائج تكبد 3 قطاعات مدرجة خسائر خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، تصدرها القطاع الصناعي بخسائر بلغت 144.30 مليون دينار.

ويضم القطاع الصناعي شركة أجيبيتي للمخازن العمومية، التي سجلت وحدها خسائر بلغت نحو 206.79 مليون دينار، رغم انخفاض تلك الخسائر بنسبة 23.53% على أساس سنوي.

وتجاوزت خسائر «أجيبيتي للمخازن العمومية» خسائر القطاع الصناعي ككل، في ظل تأثير نتائج الشركة على إجمالي أداء القطاع.

وجاء قطاع الرعاية الصحية في المرتبة الثانية من حيث الخسائر، بعدما سجلت خسائر نصفية بلغت 10.04 مليون دينار، علماً بأن القطاع يضم شركة التقدم التكنولوجي وحدها.

كما سجل قطاع التكنولوجيا خسائر بلغت نحو 257.01 ألف دينار خلال النصف الأول، رغم تراجعها بنسبة 22.59% على أساس سنوي، ويضم القطاع شركة الأنظمة الآلية فقط.

106 شركات تحقق أرباحاً

وعلى مستوى الشركات، أظهرت النتائج تسجيل 106 شركات مدرجة أرباحاً خلال النصف الأول من العام الحالي، بإجمالي

من حيث نمو الأرباح بنسبة 22.82%، يليه قطاع الطاقة بارتفاع بلغ 15.80%، ثم قطاع التأمين بنسبة 12.08%، فيما سجل القطاع المصرفي نمواً في الأرباح بلغ 4.58%.

وفي المقابل، تعرضت نتائج 4 قطاعات لضغوط خلال النصف الأول، وكان قطاع المواد الأساسية الأكثر تراجعاً بعدما انخفضت أرباحه بنسبة 41.46%.

وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية من حيث التراجع، بانخفاض بلغ 31.96%، يليه قطاع الخدمات الاستهلاكية بتراجع 25.73%، ثم قطاع المنافع الذي انخفضت أرباحه بنحو 17.59%.

البنوك تفقد الأرباح

حافظ القطاع المصرفي على موقعه باعتباره أكبر مساهم في أرباح الشركات المدرجة، بعدما بلغت أرباح البنوك خلال النصف الأول نحو 922.21 مليون دينار. وشكلت أرباح القطاع نحو 67.89% من إجمالي أرباح الشركات المتوافقة في سنتها المالية، بما يؤكد استمرار الثقل الكبير للبنوك في هيكل أرباح السوق. وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية بأرباح بلغت 261.33 مليون دينار، مستحوذاً على نحو 19.24% من إجمالي الأرباح.

وحل قطاع الخدمات المالية ثالثاً، بأرباح بلغت نحو 152.33 مليون دينار، تمثل 11.21% من إجمالي الأرباح. وسجل قطاع التأمين أرباحاً صافية بلغت 52.85 مليون دينار، بحصة قدرها 3.89%، بينما بلغت أرباح الخدمات الاستهلاكية نحو 44.89 مليون دينار. وبلغت أرباح القطاع العقاري 42.01 مليون دينار، فيما حقق قطاع الطاقة نحو 17.34 مليون دينار.

أما القطاعات الثلاثة الأخرى الـرابحة، فسجل قطاع السلع الاستهلاكية أرباحاً بنحو 10.10 مليون دينار، مقابل 6.68 مليون دينار للمنافع و3.28 مليون دينار للمواد الأساسية.

أظهرت نتائج الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال النصف الأول من عام 2026 قدرة واضحة على المحافظة على نمو الأرباح، رغم التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة، إذ ارتفع صافي أرباح الشركات المشمولة بالإحصائية بنسبة 7.94% على أساس سنوي.

وبحسب النتائج المعلنة للشركات المتوافقة في سنتها المالية، والتي ينتهي عامها المالي في 31 ديسمبر، بلغت الأرباح الصافية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي نحو 1.36 مليار دينار، مقابل نحو 1.26 مليار دينار في الفترة المقابلة من عام 2025، بزيادة بلغت نحو 97.85 مليون دينار.

وعكس نمو الأرباح تحسن أداء عدد من القطاعات الرئيسية، إذ تمكنت 10 قطاعات من تسجيل أرباح خلال النصف الأول، في الوقت الذي نجحت فيه 6 قطاعات في زيادة أرباحها على أساس سنوي، مقابل تراجع 4 قطاعات أخرى، بينما تكبدت 3 قطاعات خسائر خلال الفترة.

وشملت الإحصائية نتائج 131 شركة مدرجة موزعة على 13 قطاعاً، بينها 9 بنوك، و42 شركة ضمن قطاع الخدمات المالية، و8 شركات تأمين، و26 شركة عقارية، و19 شركة صناعية، إضافة إلى 11 شركة في الخدمات الاستهلاكية و5 شركات بقطاع الطاقة.

كما ضمت العينة 4 شركات بقطاع الاتصالات، وشركتين في كل من المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية، إلى جانب شركة واحدة في كل من التكنولوجيا والرعاية الصحية والمنافع.

الاتصالات في الصدارة

وجاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات من حيث معدل نمو الأرباح خلال النصف الأول، بعدما ارتفعت أرباحه بنحو 40.47% على أساس سنوي، متقدماً على القطاع العقاري الذي سجل نمواً في الأرباح بنسبة 25.44%.

كما حل قطاع السلع الاستهلاكية ثالثاً

25 شركة تسجل
خسائر إجمالية
288.5 مليون دينار
خلال 6 أشهر

10 شركات
تستحوذ على
86.2% من صافي
أرباح السوق

106 شركات رابحة
تحقق 1.65 مليار دينار
بالنصف الأول

261 مليون دينار
أرباح قطاع الاتصالات
بنمو سنوي 40.5%

بفضل استراتيجية طموحة



تجربة الكويت الاقتصادية تعزز قدرتها على مواجهة التحديات

كتب محمد ياسين

الفوائض تتحول إلى قوة استثمارية إقليمية وعالمية

وترى مجلة ميد أن أداء السوق خلال 2026 جاء أفضل من المتوقع، إذ بلغت قيمة ترسيات عقود قطاعي الإنشاءات والبنية التحتية 1.2 مليار دولار حتى 27 يوليو الماضي، رغم تأثير الصراعات الإقليمية في ثقة المستثمرين والجدول الزمني للمناقصات في منطقة الخليج، ما يعكس قدرة السوق الكويتية على الحفاظ على استقرارها واستمرار نشاطها.

ويعكس هذا الثبات توجهاً أوسع لمواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى، حتى في ظل بيئة تشغيلية أكثر ضبابية، لافتة إلى أن أبرز هذه المشاريع يتمثل في عقد الهندسة والتوريد والبناء (EPC) بقيمة 4 مليارات دولار، الذي أرسى في أواخر ديسمبر على شركة الصين للاتصالات والإنشاءات (CCCC) لاستكمال المراحل المتبقية من مشروع ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان.

ورغم أن إرساء هذا العقد قبل فترة الاضطرابات الإقليمية الحالية، فإنه أسهم في تعزيز الزخم الذي امتد إلى 2026، مع استمرار الكويت في تنفيذ المشاريع الكبرى في قطاعات الموانئ والطرق والمرافق.

16 مليار دولار حزمة مشاريع البنية التحتية

وتقترب قيمة حزمة مشاريع البنية التحتية في الكويت من 16 مليار دولار، على مشاريع في قطاعات الموانئ والطرق والمرافق بمراحل مختلفة من الطرح والتنفيذ.

وانعكس زخم مشاريع البنية التحتية على قطاع الإنشاءات، إذ أُرست الكويت في منتصف يوليو الماضي عقداً بقيمة 232 مليون دولار على الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية (CSCEC) لإنشاء المقر الرئيسي الجديد لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والذي يتضمن برجاً مكتنياً بارتفاع 275 متراً و55 طابقاً في منطقة شرق، على أن ينجز خلال الربع الثاني من 2028.

أن حجم التبادل التجاري للكويت بلغ 7.23 مليارات دينار مقارنة مع 8.78 مليارات دينار عن الربع الأول من 2025.

القطاع غير النفطي يعود إلى النمو

ورغم استمرار تأثير التوترات الإقليمية، تؤكد مؤشرات الأداء على متانة الاقتصاد الكويتي وقدرته على الحفاظ على زخم النمو، إذ عاد القطاع الخاص غير النفطي إلى مسار النمو، وارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 50.8 نقطة في يوليو الماضي، مقارنة مع 46.4 نقطة في يونيو، متجاوزاً مستوى 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش لأول مرة في خمسة أشهر، في إشارة إلى انتعاش مع بداية النصف الثاني من العام.

وأظهر تقرير صادر عن وكالة ستاندرد آند بورز أن الإنتاج والطلبات الجديدة ارتفعا للمرة الأولى خلال خمسة أشهر، مستفيدين من استئناف الرحلات الجوية بعد إغلاق المجال الجوي في بداية الحرب، إلى جانب اعتماد الشركات سياسات تسعير تنافسية دعمت زيادة الطلب. وعادت الشركات إلى زيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج، ورفعت مستويات المخزون استعداداً لتلبية طلبات العملاء، بينما استقرت مستويات التوظيف بعد أربعة أشهر من تراجعها، مع ظهور مؤشرات على ارتفاع ضغوط العمل.

قفزة في عقود البنية التحتية

ويواصل قطاعا الإنشاءات والنقل في الكويت الحفاظ على زخمهما، مدعومين باستمرار النشاط والمشروعات التنموية، بما يعكس قدرتهما على دعم النمو الاقتصادي وتعزيز النشاط غير النفطي.

التجارة والصناعة لشهر يونيو 2026 عن ارتداد واسع وقفزة حادة في القيمة الإجمالية لشهادات المنشأ الكويتية غير النفطية، بنسبة بلغت 500 % مقارنة بشهر مايو السابق، لتتجاوز الصادرات المجمعة خلال الأشهر الستة الأولى حاجز المليار دينار بـ1.04 مليار دينار.

وجاء هذا الأداء الإيجابي المجمع، رغم التقلبات الحادة التي شهدتها حركة التصدير شهرياً، إذ سجل شهر أبريل أعلى قيمة شهرية بواقع 314.33 مليون دينار، تلاه فبراير بـ194.20 مليون دينار، ثم يناير بـ192.40 مليون دينار، ومارس بـ171.90 مليون دينار.

وشهد شهر يونيو تحولاً سريعاً بتسجيله 143.41 مليون دينار، صاعداً بنسبة 500 % نتيجة الانفراج التدريجي في حركة الشحن وتفرغ الشحنات الثقيلة المصدرة بحرياً.

الفائض التجاري

وفي مؤشر يعكس متانة الوضع الخارجي للاقتصاد الكويتي وقوة تدفقاته التجارية، بلغ فائض الميزان التجاري للكويت خلال الربع الأول من 2026 نحو 1.768 مليار دينار وفق بيانات رسمية صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، مدفوعاً بتفوق قيمة الصادرات على الواردات.

وبلغ حجم صادرات الكويت خلال الربع الأول من 2026 نحو 4.5 مليارات دينار، فيما استقرت الواردات عند 2.734 مليار دينار، وارتفعت قيمة صادرات النفط ومشتقاته الأساسية خلال يناير 2026 نحو 1.498 مليار دينار، و1.46 مليار دينار في فبراير، و1.094 مليار دينار في مارس الماضي.

إيرادات تصدير النفط ومشتقاته الأساسية خلال الربع الأول بلغ نحو 4.05 مليارات دينار، كما أظهرت بيانات التبادل التجاري عن الفترة من يناير إلى نهاية مارس 2026

كما اتخذت الكويت خطوات مباشرة لدعم استثمارية سلاسل الإمداد الغذائية، من بينها عدة قرارات وزارية خلال هذا العام لدعم التكاليف الإضافية المرتبطة باستمرار السلع والمواد.

وبينما تختبر الأزمات اقتصادات المنطقة، تؤكد الكويت أن الاستثمار في المستقبل، وتنويع مصادر القوة، والتعاون الخليجي، والاستعداد للأزمات هي أدوات صناعة الاستقرار وحماية الاقتصاد.

مقومات القوة المالية

وتظهر قوة المركز المالي للكويت بوضوح في حجم الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، ووفق تقديرات المعهد الدولي للصناديق السيادية ، بلغت أصول الهيئة نحو 1.072 تريليون دولار ، بما يعادل أكثر من 640 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت الأصول الاحتياطية الرسمية نحو 43.56 مليار دولار بنهاية يوليو الماضي.

وتشكل هذه الأصول وسادة مالية مهمة تمكن الكويت من التعامل مع تقلبات أسعار النفط، والضغط المالية، والأزمات الجيوسياسية، كما تمنح الدولة مساحة أكبر لتمويل احتياجاتها والاستمرار في الإنفاق الاستثماري حتى في فترات تراجع الإيرادات النفطية.

وتظهر المؤشرات قدرة على صمود الاقتصاد الكويتي، مدعوماً باستقرار القطاع غير النفطي، وقوة السيولة المحلية، واستمرار الثقة في الجدارة الائتمانية للدولة.

الصادرات غير النفطية

وسجلت حركة الصادرات الكويتية غير النفطية، المنتجة أو المصنعة أو المعدلة داخل المناطق الصناعية في الكويت، أداءً قوياً خلال النصف الأول من عام 2026، حيث كشفت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة

أكدت تجربة الكويت الاقتصادية أن الاستثمار الخارجي المبكر، عبر الهيئة العامة للاستثمار، شكّل صمام أمان استراتيجي حماها من تقلبات النفط وصدّمت سلاسل الإمداد العالمية، ووفّر لها عوائد سيادية مستدامة تعزز استقرار الميزانية العامة وتدعم قوة المركز المالي للدولة.

وفي منطقة شهدت خلال السنوات الماضية اضطرابات التجارة والملاحة وسلاسل الإمداد، برهنت الكويت على قدرة عالية في حماية اقتصادها والحفاظ على استقراره.

هذه القدرة لم تأت من النفط وحده، بل من سياسات طويلة المدى بدأت مبكراً بتنويع مصادر القوة الاقتصادية، فمنذ عام 1953 تستثمر الكويت فوائضها في الأسواق العالمية، واليوم تمتد استثمارات الهيئة العامة للاستثمار إلى القارة الأمريكية، وأوروبا، وآسيا، والأسواق الناشئة، بما يوفر للكويت مصادر دخل واستقرار تتجاوز حدود الاقتصاد المحلي.

وفي مواجهة اضطرابات المنطقة الأخيرة، تتحرك الكويت ضمن منظومة خليجية أكثر تكاملاً؛ فدول مجلس التعاون فعلت مسارات لوجستية بديلة، وعززت الربط البري والجوي، ورفعت جاهزية الموانئ والمنافذ مع تسهيلات جمركية لضمان استمرار تدفق السلع، خصوصاً الغذاء والدواء.

2

1.2 مليار دولار حصيلة ترسيات عقود الإنشاءات والبنية التحتية

تنويع المصادر ركيزة لصناعة الاستقرار وحماية الاقتصاد

الصادرات غير النفطية تسجل أداءً قوياً في النصف الأول

التجارة الخارجية تحقق فائضاً بقيمة 1.768 مليار دينار

استقرار الدينار والقطاع المصرفي

يُعد استقرار الدينار الكويتي عنصراً إضافياً من عناصر القوة المالية، إذ يستند نظام سعر الصرف إلى سلة غير معلنة من العملات، وتدعمه الاحتياطيات الأجنبية والأصول الحكومية الكبيرة، وترى «ستاندرد آند بورز» أن هذا النظام مدعوم بمستوى قوي من الاحتياطيات والأصول السيادية. ويتمتع القطاع المصرفي الكويتي بقاعدة مالية قوية، إذ بلغ إجمالي أصول البنوك الكويتية 449.60

بillion دينار كويتي. وتحتل المرتبة الرابعة بين أكبر القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي ، فيما بلغت ودائع العملاء 361.30 مليار دولار، ووصل صافي القروض إلى 289.40 مليار دولار، وسجل هامش صافي الفائدة 2.48 في المئة، بينما حققت البنوك إجمالي إيرادات بلغ 3.79 مليارات دولار خلال الربع الأول من العام.

موجه للكويتيين المهتمين بالتخصص في هذا المجال

«المركزي» يطلق الدفعة السادسة من برنامج قادة الأمن السيبراني

• الهارون: تأسيس جيل من الفنيين المحترفين القادرين على تطوير البرامج المناسبة



الذي يعد من أبرز المؤسسات التدريبية للأمن السيبراني في العالم والمتخصصة في التدريب وتقديم الشهادات المهنية المعتمدة في هذا المجال على مدى ثلاثة شهور.

وذكر المحافظ أن البرنامج يتضمن ورشة عمل تدريبية في نهايته مع بنك التسويات الدولية BIS وذلك استمراراً لما حققه البرنامج من تطورات ونجاحات خلال السنوات السابقة بالتعاون مع الشركاء ذاتهم بما يخدم رفع المرونة السيبرانية في القطاع المصرفي والمالي بالأخص وكافة القطاعات الحيوية المشاركة.

وأشار إلى أنه تم تحديد أسس اختيار المتقدمين وفق ضوابط موضوعية كما يشترط اجتياز الاختبارات المقررة في هذا الشأن والمقابلات الشخصية.

السيبراني لتعزيز حصانة القطاع المالي المصرفي في مواجهة مخاطر التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي بما يضمن تبني أحدث التقنيات مع الحد من مخاطرها في الوقت ذاته. وأوضح أن البرنامج ضمن مبادرة «كفاءة» التي أطلقها البنك بالتعاون مع البنوك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية مشيراً إلى أن البرنامج يأتي استكمالاً للتعاون المثمر بين «المركزي» والبنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية ضمن مجموعة متكاملة من المبادرات التي تسعى لتطوير الكوادر الوطنية وتأهيلها لقيادة هذا المجال. وبين أن برنامج (قادة الأمن السيبراني) سيتم تنفيذه بالتعاون مع معهد «سانز» التدريبي للأمن السيبراني (SANS)

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية بآسل الهارون عن إطلاق الدفعة السادسة من برنامج قادة الأمن السيبراني الموجه للكويتيين المهتمين بالتخصص في هذا المجال.

وقال الهارون في بيان صحفي إن البرنامج يتيح لهم فرصة صقل مهاراتهم وتعزيز قدراتهم وصولاً إلى تأسيس جيل من الفنيين المحترفين القادرين على تطوير البرامج المناسبة لحماية أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت وفق أفضل الممارسات المستخدمة في مجال أمن المعلومات. وأضاف أن البرنامج يأتي في إطار استراتيجية البنك لتنمية الكفاءات الوطنية في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وبناء القدرات الفنية في مجال الأمن

في النصف الأول من 2026

قالهور القابضة تسجل إيرادات بـ392 مليون دولار

• لؤي الخرافي: استثماراتنا المدعومة بعقود امتياز طويلة ساهمت في زيادة الإيرادات

قفزة أسعار تصدير البوريا بفضل استقرار إمدادات الطاقة وهو ما أتاح تشغيل المنصع بكامل طاقته التشغيلية خلال الربع الثاني. وجاء التعافي القوي بنتائج سبريا مصر في ضوء القرار الاستراتيجي بتعظيم هامش الربح وتنويع مزيج الصادرات في ظل استمرار القيود على حركة التصدير إلى بعض الأسواق الإقليمية، وصاحب ذلك استقرار الأداء التشغيلي بمشروعات توزيع الغاز والكهرباء باعتبارها المصدر الأكثر استقراراً لنمو الاستثمارات التابعة.

وتابع أن المجموعة عززت المركز المالي وتنمية التدفقات النقدية خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث تمكنت شركة شمال سيناء البحرية من تحصيل جزء كبير من المستحقات النقدية على خلفية قيام الحكومة المصرية بتسوية المستحقات المتأخرة على مستوى القطاع، وتم تحويل جزء من هذه السيولة إلى الشركة القابضة لدعم تمويل برنامج التطوير المستمر الذي تتبناه المجموعة.

وأكد روك أن أولويات المجموعة خلال النصف الثاني تتمثل في تعزيز الكفاءة التشغيلية عبر مختلف استثماراتها ولاسيما في قطاع الكيماويات، والتوسع في قاعدة عملاء مشروعات توزيع الطاقة وتنمية قدرات التوزيع، بالإضافة إلى تشغيل المرحلة الجديدة في امتياز حقل شمال سيناء البحري وإحراز تقدم ملموس في تنمية استثماراتها على الساحة الدولية.



لؤي الخرافي

النصف الأول من عام 2026. وأوضح أن التراجع السنوي بنسبة 22 % في نصيب الشركة الأهم من صافي أرباح الفترة يرجع بشكل أساسي إلى احتواء فترة المقارنة من العام الماضي على مكاسب غير متكررة ناتجة عن التخرج من بعض الأصول غير الرئيسية، وأن الأداء التشغيلي للشركات التابعة هو المؤشر الأكثر دقة لتقييم أداء المجموعة خلال فترة التقرير.

وأضاف أن أداء المجموعة خلال الربع الثاني أظهر الاستعداد والجاهزية التشغيلية على مستوى الاستثمارات التابعة، فقد تمكنت الإسكندرية للأسمدة في توظيف

ولفت، إلى أن شركة إيكاكوم في المملكة العربية السعودية، وهي أحدث استثمارات المجموعة، تجمع بين السنتين معاً لما توفره من دخل دولاري ومن استقرار هيكل الإيرادات على المدى البعيد، وهو ما تتطلع المجموعة إلى تحقيقه كذلك مع مشروع إندوليس عند بدء تشغيله.

مكاسب غير متكررة

ومن جانبه نوه جون روك، العضو المنتدب لمجموعة فالهور القابضة، بارتفاع نصيب المجموعة من صافي أرباح الشركات الخمسة بمعدل سنوي 36.9 % خلال

فالهور القابضة، أن شركتا الإسكندرية للأسمدة وسبريا مصر ساهمتا بنحو 70 % من إجمالي إيرادات المجموعة خلال النصف الأول من عام 2026، وكتاهما تتمتع بقاعدة تصديرية راسخة وقدرة كبيرة على تحقيق الإيرادات الدولارية. وأضاف: إلى جانبها تأتي استثماراتنا المدعومة بعقود امتياز طويلة الأجل في مجالات توزيع الغاز الطبيعي وتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وأنشطة استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي، والتي ساهمت مجتمعة بنسبة 27 % من إيرادات المجموعة خلال نفس الفترة.

الدلتا للتأمين التي تم بيعها، وباستبعاد تلك البنود غير المتكررة من صافي الربح المقارن. وكذلك استبعاد الأرباح غير المتكررة بقيمة 3.42 مليون دولار خلال الفترة الحالية، فإن نصيب مساهمي الشركة الأهم من أرباح الفترة الحالية سوف يرتفع بمعدل نمو 46.7 % عن فترة النصف الأول من العام الماضي.

وعلى صعيد نتائج أكبر الشركات التابعة للمجموعة، شركات الإسكندرية للأسمدة وسبريا مصر ونات إينرجي وكهربا وشمال سيناء البحرية، فقد ارتفعت إيرادات تلك الشركات مجتمعة بمعدل سنوي 26% لتبلغ 379 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2026، وارتفعت بمعدل سنوي 55.2 % لتسجل 218 مليون دولار خلال الربع الثاني منفرداً، علماً بأن الإيرادات الدولارية للمجموعة بلغت 57 % من إجمالي الإيرادات خلال النصف الأول من 2026. وعلى هذا الأساس، ارتفع نصيب المجموعة من صافي أرباح الشركات الخمس بمعدل سنوي 36.9 % ليلعب 104 مليون دولار خلال النصف الأول من العام الجاري، وهو ما يعكس قوة الأداء المالي والتشغيلي لمختلف الاستثمارات التابعة للمجموعة.

قاعدة تصديرية راسخة

وفي تعليقه على أداء المجموعة، أوضح لؤي جاسم الخرافي، رئيس مجلس إدارة

أعلنت مجموعة فالهور القابضة، تحقيق إيرادات مجمعة بلغت 392 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2026، بمعدل نمو 13 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وأوضحت الشركة في بيان، أن مجمل الربح سجل 143 مليون دولار بنمو 18.1 % في حين بلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك 166 مليون دولار بهامش 42 % ما ساهم ذلك في تحقيق الشركة أرباح عن فترة الستة أشهر الحالية بقيمة 87.5 مليون دولار، وبالتالي يبلغ نصيب مساهمي الشركة الأهم من تلك الأرباح 70.3 مليون دولار. وخلال فترة الربع الثاني منفرداً، بلغت الإيرادات 226 مليون دولار بمعدل نمو 25.2 %، وبلغ مجمل الربح المحقق 84 مليون دولار بمعدل نمو 29 % عن الفترة المقارنة، وبلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك 86.5 مليون دولار، وحقت الشركة صافي ربح عن فترة الربع الثاني بقيمة 46 مليون دولار، وبالتالي يبلغ نصيب مساهمي الشركة الأهم من تلك الأرباح 36.1 مليون دولار.

وتضمنت نتائج فترة المقارنة من عام 2025 أرباحاً غير متكررة بقيمة 44.8 مليون دولار ناتجة عن صفقات التخرج بعض الاستثمارات، بالإضافة إلى أرباح عن عمليات غير مستمرة تخص شركة

بقية 5.8 مليون دينار لتنفيذ نظام تخطيط مواردها

الخطوط الكويتية توقع عقدا مع شركة الأنظمة الآلية

• الفقعان: مواصلة تطوير البنية الرقمية وتحديث الانظمة الإدارية والمالية والتشغيلية

تقنية متكاملة تساعد على توحيد الإجراءات والبيانات وتعزيز التكامل بين الإدارات ودعم التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي بما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة وجودة الخدمات التي تقدمها لعملائها.

وأكد أن الخطوط الكويتية مستمرة في تنفيذ مشاريعها التطويرية والتحول الرقمي بما يعزز جاهزيتها لمواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الطيران ويرفع من قدرتها على إدارة عملياتها ومواردها بكفاءة وفاعلية بما يتماشى مع تطلعات الشركة نحو تحقيق مستويات أعلى من التميز والاستدامة في الأداء.

الساعة وتتطلب أعلى مستويات التنسيق والكفاءة في إدارة مواردها. وأشار إلى أن النظام الجديد سيساعد على تطوير آليات إدارة الموارد والتكاليف والمشتريات والمخزون والموارد البشرية بالإضافة إلى تحسين عمليات التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد بما يعمل على تسريع إنجاز الأعمال ورفع الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.

وبين الفقعان أن الاستثمار في الأنظمة والحلول الرقمية الحديثة يمثل أحد المحاور الأساسية في تطوير منظومة العمل داخل الشركة، مؤكداً أن المشروع سيوفر قاعدة

الشركة مشيراً إلى أن تطبيق نظام تخطيط الموارد سيسهم في توحيد وتحديث الأنظمة ضمن منصة متكاملة بما يعزز كفاءة العمليات ويرفع مستوى التكامل بين مختلف قطاعاتها.

وأوضح أن المشروع سيسهم في تحسين دقة وسرعة البيانات والتقارير وتعزيز منظومة الرقابة وتوفير معلومات متكاملة وموثوقة تدعم عملية اتخاذ القرار مبيناً أن أهمية المشروع تبرز بشكل خاص في ظل طبيعة عملها باعتبارها الناقل الوطني لدولة الكويت التي تعمل ضمن بيئة تشغيلية متكاملة على مدار

وقعت شركة الخطوط الجوية الكويتية عقدا مع شركة الأنظمة الآلية بقيمة 5.8 مليون دينار لمدة ثلاث سنوات لتنفيذ مشروع نظام تخطيط مواردها.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة عبدالمحسن الفقعان إن توقيع العقد جاء في إطار جهود «الكويتية» في مواصلة تطوير بنيتها الرقمية وتحديث أنظمتها الإدارية والمالية والتشغيلية بما يواكب متطلبات العمل المؤسسي الحديث.

وأضاف الفقعان أن توقيع العقد يمثل خطوة استراتيجية مهمة في مسيرة التحول الرقمي التي تشهدها

بالتعاون مع «هيئة الاتصالات»

«زين» تدعم إطلاق خدمة «أرقامى» عبر «سهل»

الخدمة تمكن المواطنين والمقيمين من الاطلاع على جميع خطوط الاتصالات المسجلة بأسمائهم

التعاون الجديد يدعم جهود التحول الرقمي ويُعزز الخصوصية والشفافية



أعلنت زين الكويت عن دعمها للإطلاق خدمة «أرقام» عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل» بالتعاون مع الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، ضمن الجهود الوطنية المتواصلة لتطوير الخدمات الرقمية وتعزيز الشفافية وحماية حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات في دولة الكويت.

وتمتلك الخدمة الجديدة للمواطنين والمقيمين الاطلاع بسهولة على جميع خطوط الهاتف وخدمات الاتصالات المسجلة بأسمائهم لدى مختلف شركات الاتصالات، بما يساعدهم على التحقق من دقة بياناتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود أي خطوط غير معروفة أو غير مستخدمة. وبأيتى دعم زين لهذه المبادرة

نمو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك بنسبة 66.5 %

**18.6 مليون دينار أرباح «مخازن»
في الربع الثاني من عام 2026**

**جميل سلطان: «مخازن» تمضي قدماً
انطلاقاً من قاعدة واضحة وشفافة**

أداء تشغيلي متوازن مدفوع بقطاعات تسهيل التجارة والبنية التحتية



إلى تحقيق الأرباح، حيث بلغ صافي الربح العائد للمساهمين 18.6 مليون دينار كويتي، مع تميز الأداء التشغيلي الأساسي لقطاعات أعمالنا الرئيسية بالقوة المرونة. ومع اكتمال عملية إعادة الهيكلة الاستراتيجية للميزانية العمومية، تمضي «مخازن» قدماً انطلاقاً من قاعدة واضحة وشفافة.

وتابع: «وبينما نمضي قدماً تحت العلامة التجارية «مخازن»، يتواصل تركيزنا على تعزيز الأعمال، وتحسين كفاءة قاعدة الأصول، وتهيئة الشركة لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل. ونحن مستمرون في الحفاظ على الانضباط المالي وتنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية؛ فبفضل ما نتمتع به من ميزانية عمومية متينة ومنصة تشغيلية مرنة، نظل نثقنا راسخة في قدرة الشركة على خلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين.»

قوية من قطاعي تسهيل التجارة والبنية التحتية ومحفظتها الاستثمارية، فضلاً عن الانضباط التشغيلي المستمر عبر كافة قطاعات الشركة؛ هذا وتتمتع الشركة بمركز مالي متين.

قطاع الشركات التشغيلية

واضلت الشركات التشغيلية التابعة لمخازن تحقيق تقدم تشغيلي ثابت على الرغم من الاضطرابات الإقليمية. أما بالنسبة لمحفظة استثمارات الشركة التي تركز بشكل أساسي على حصة الملكية البالغة 25 % في أبلجيتي جلوبال، فإنها تستمر في تحقيق أداء قوي عبر الشركات المكونة لمحفظتها.

وقد صرح فيصل جميل سلطان، رئيس مجلس إدارة شركة «مخازن» قائلاً: «شهد الربع الثاني من عام 2026 عودة الشركة

والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) بقيمة سالبة بلغت 189.3 مليون دينار كويتي؛ وهذا يتضمن البنود غير النقدية غير المتكررة التي تم تسجيلها في الربع الأول والتي تتعلق بتعديلات القيمة العادلة لبعض العقارات الاستثمارية. وقد بلغت الخسائر الناتجة عن العمليات المستمرة والعائدة للمساهمين 206.8 مليون دينار كويتي.

أداء الربع الثاني

واصلت شركة «مخازن» خلال هذا الربع تركيزها على تعزيز منصتها التشغيلية، وتحسين كفاءة قاعدة أصولها، والمضي قدماً في تنفيذ المشاريع التي تدعم الأولويات الاقتصادية والتنموية طويلة الأمد لدولة الكويت.

وقد حققت عمليات الشركة أداءً تشغيلياً متوازناً خلال الربع، مدفوعاً بمساهمات

أعلنت شركة مخازن، الاسم التجاري الجديد لشركة أجيلييتي للمخازن العمومية ش.م.ك.ع، عن نتائجها المالية للربع الثاني والستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، بالنسبة للربع الثاني من عام 2026، سجلت شركة «مخازن» إيرادات بلغت 35.6 مليون دينار كويتي - وهي نفس مستوى الربع الثاني من عام 2025، وسجلت أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) بقيمة 27 مليون دينار كويتي، مما يمثل نمواً بنسبة 66.5 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2026، في حين بلغ صافي الربح العائد للمساهمين 18.6 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 8.7 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2025، مسجلة بذلك نمواً بنسبة 114.2 %.

وسجلت شركة «مخازن» إيرادات بلغت 71.5 مليون دينار كويتي، وأرباحاً قبل الفوائد

بـوخمسين: وفرنا للطلبة تجربة تعليمية متكاملة تسهم في صقل المهارات العلمية

«التجاري»: رعاية الدورة التدريبية الصيفية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية



وعلى هامش الحفل الختامي أقام البنك جناحاً خاصاً به استعرض فيه مجموعة من منتجاته وخدماته المصرفية، وأتاح للطلبة والمشاركين فرصة التعرف عن قرب على الحلول والمبادرات التي يقدمها البنك، في خطوة هدفت إلى تعزيز التواصل معهم وربط الجانب التوعوي بالتجربة المصرفية العملية.

ويؤكد البنك التجاري الكويتي استثماره في دعم المبادرات التي تركز على الشباب والتعليم، وترسيخ مفاهيم مالية تساعد الطلبة على تبني ممارسات وسلوكيات إيجابية أكثر وعياً واستدامة.

السياق تعاوننا مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، وما يقدمه من برامج نوعية تسهم في تنمية مهارات الشباب وتهيئتهم لمتطلبات المستقبل.

هذا، وقد اختتمت فعاليات الدورة بحفل أقيم في قاعة الشيخ جابر الأحمد الصباح بقرع معهد الكويت للأبحاث العلمية، حيث تم تكريم البنك التجاري الكويتي تقديراً لدمعه للبرنامج، إلى جانب تكريم الطلبة المشاركين والفائزين في مسابقة «فن الادخار» التي نظّمها المعهد لترسيخ مفاهيم الادخار والتخطيط المالي وتشجيع الطلبة على تبني عادات مالية سليمة منذ سن مبكرة.

الكويتي: «نحن سعداء برعايتنا للدورة التدريبية الصيفية السابعة والأربعين لمعهد الكويت للأبحاث العلمية، التي توفر للطلبة تجربة تعليمية متكاملة تساهم في صقل المهارات العلمية والعملية للشباب حيث نرى أن تنمية الوعي المالي لديهم تمثل ركيزة أساسية لإعدادهم لاتخاذ قرارات مالية مستقبلية مدروسة.»

وأضافت بوخمسين أن دعم البنك المسابقة «فن الادخار» جاء تأكيداً على أهمية تقديم المفاهيم المالية للطلبة بأسلوب عملي وتفاعلي، بما يساعدهم على فهم قيمة الادخار وأهمية التخطيط وإدارة الموارد. ونشئن في هذا

اختتم البنك التجاري الكويتي رعاية
للدورة التدريبية الصيفية السابعة والأربعين
التي نظّمها معهد الكويت للأبحاث العلمية
خلال الفترة من 12 يوليو إلى 13 أغسطس
2026، والتي شهدت مشاركة نحو 200
طالب وطالبة من طلبة المرحلة الثانوية
وذلك في إطار اهتمام البنك بدعم المبادرات
التعليمية والاستثمار في طاقات الشباب، إلى
جانب نشر مبادئ الثقافة المالية بين الأجيال
الناشئة.

وبهذه المناسبة، قالت بدور بوخمسين
مساعد مدير عام - إدارة التسويق - قطاع
الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري

لتعزيز حماية الشعاب المرجانية في المياه الكويتية

«الوطني» يعلن عن شراكة استراتيجية مع فريق الغوص الكويتي



وأعلن بنك الكويت الوطني عن إنجاز شراكة بيئية واستراتيجية مع فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية، وذلك في إطار التزام البنك المتواصل بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ودعم المبادرات الهادفة إلى تحقيق التنمية البيئية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية في دولة الكويت.

وتستهدف هذه الشراكة دعم وتعزيز مشروع «المرايط البحرية»، أحد أبرز المشاريع البيئية الرامية إلى حماية الشعاب المرجانية في المياه الإقليمية الكويتية، لا سيما في المواقع البحرية الحساسة التي تحتضن مستعمرات طبيعية للشعاب المرجانية، ومن بينها جزر قاروه وأم المرادم وكبر، إضافة إلى عدد من المواقع البحرية في سواحل الخيران والزور.

دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة البحرية

وتأتي هذه الشراكة دعماً للدور الذي يقوم به فريق الغوص الكويتي منذ سنوات في تنفيذ برامج ومشاريع الحفاظ على البيئة البحرية، وفي مقدمتها صيانة وتثبيت المرايط البحرية الصديقة للبيئة، التي تسهم في الحد من الأضرار التي تتعرض لها الشعاب المرجانية نتيجة إلقاء مخلفات السفن واليخوت وقوارب النزهة في مواقعها الطبيعية.

ويهدف مشروع المرايط البحرية إلى توفير بدائل آمنة ومستدامة لرسو القوارب، بما يسهم في حماية النظم البيئية البحرية والحفاظ على التنوع الحيوي الذي تتميز به المياه الكويتية.

وتتميز المرايط البحرية عالمية ضمن المشروع بمواصفات فنية دقيقة ومعتمدة عالمياً، حيث يتم تثبيتها في قاع البحر بطريقة تضمن عدم إلحاق أي ضرر بالشعاب المرجانية أو الموائل البحرية المحيطة بها. كما صُممت هذه المرايط لتتحمل الظروف البحرية المختلفة وتمتص صدمات حركة القوارب والأمواج، ما يحد من احتمالات اقتلاع أو تكسير الشعاب المرجانية.

كذلك تُصنع المرايط من مواد صديقة للبيئة ذات عمر تشغيلي طويل، ولا تطلق أي مواد ضارة أو ملوثات في البيئة البحرية، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية في مجال حماية النظم البيئية الساحلية والبحرية.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس – رئيس العلاقات العامة وإدارة الفعاليات في بنك الكويت الوطني، طلال التركي: «نعزز بهذه الشراكة الاستراتيجية مع فريق الغوص الكويتي، الذي يُعد نموذجاً وطنياً رائداً في العمل البيئي التطوعي وحماية البيئة البحرية في الكويت، وتأتي

دعماً لمشروع المرايط البحرية انطلاقاً من إيماننا بأهمية المحافظة على الثروات الطبيعية والأنظمة البيئية الحساسة، وفي مقدمتها الشعاب المرجانية التي تشكل عنصراً أساسياً في استدامة الحياة البحرية والتنوع البيولوجي. وأضاف التركي أن هذه المبادرة تجسد التزام بنك الكويت الوطني بمواصلة

دعوة لرواد البحر

ويدعو بنك الكويت الوطني جميع

وأكد البنك أن حماية الشعاب المرجانية والكائنات البحرية المرتبطة بها تمثل مسؤولية مشتركة تتطلب تكاتف جهود مختلف المؤسسات والأفراد، لما لهذه الأنظمة البيئية من دور محوري في الحفاظ على التوازن البيئي واستدامة الحياة البحرية في الكويت.

مرتادي البحر وهواة الصيد وأصحاب القوارب واليخوت إلى الالتزام باستخدام المرايط العائمة المخصصة عند زيارة الجزر والمواقع البحرية التي تحتوي على الشعاب المرجانية، وتجنب إرساء القوارب مباشرة فوقها، للمساهمة في الحفاظ على هذه الثروة الطبيعية المهمة وضمان استدامتها.

تقديرًا لتميزه والتزامه بالابتكار في خدمة العملاء

البنك الأهلي الكويتي يحصد 4 جوائز عالمية من «غلوبال فاينانس»

حصد البنك الأهلي الكويتي 4 جوائز عالمية من مجلة «غلوبال فاينانس» المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي، تقديرًا لتميزه الرقمي والتزامه بالابتكار في حلوله المصرفية المقدمة للعملاء. وتوج البنك بـ 3 جوائز على مستوى دولة الكويت، إضافة إلى جائزة إقليمية بارزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، بحيث شملت الجوائز لقب أفضل تطبيق مصرفي عبر الهواتف الذكية في الشرق الأوسط، وأفضل تطبيق مصرفي عبر الهواتف الذكية في الكويت، وأفضل تصميم لتجربة المستخدم (UX) في الكويت، وأفضل خدمة لعرض ودفع الفواتير في الكويت.

وتأتي هذه الجوائز استناداً إلى تقييم شامل أجرته لجنة من الخبراء المستقلين في «غلوبال فاينانس»، معتمدة على معايير دقيقة تشمل قوة الخطط الرقمية، ونمو قاعدة مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والابتكار في التصميم فضلاً عن سهولة وأمان إدارة المعاملات المالية اليومية.

وتعكس هذه الإنجازات المتتالية لسنة الثالثة على التوالي من «غلوبال فاينانس» النجاح المستمر الذي يحققه البنك الأهلي الكويتي في تنفيذ خطته للتحول الرقمي، وتطوير منصاته الإلكترونية وفق أعلى المعايير العالمية، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية سلسة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتنامية.

ويمثل التتويج بجائزة أفضل تطبيق مصرفي في الشرق الأوسط محطة بارزة تؤكد مكانة البنك الرائدة في المنطقة، بينما تسلط جوائز تجربة المستخدم (UX) وعرض ودفع الفواتير



الضوء على التركيز المستمر للبنك على أدق التفاصيل التي تضمن سرعة تنفيذ المدفوعات اليومية و سهولةها على المستخدمين. ويعكس هذا التتويج المزيج محلياً وإقليمياً لنجاح إستراتيجية البنك الأهلي الكويتي المستمرة للتحول الرقمي، والتزامه الراسخ بتقديم حلول مصرفية مبتكرة تضع احتياجات العميل في صدارة أولوياته. ويبرهن الفوز بلقب أفضل تطبيق على مستوى الشرق الأوسط على كفاءة بنيته التحتية

العمل المتواصلة في البنك من أجل إعادة تعريف التجربة المصرفية الرقمية، و رؤية البنك في الاستثمار بالتكنولوجيا الحديثة، وحرصه على تطوير تطبيقه ليكون الخيار الأول والأكثر أماناً وسلاسة في تلبية كافة الاحتياجات المالية اليومية للعملاء.

وتعد هذه الجوائز الأربع بمثابة شهادة استحقاق عالمية تعكس الثقة المتبادلة بين البنك الأهلي الكويتي وعملائه، وتبرز ابتكاره للحلول الرقمية الذكية والشاملة، في وقت يواصل البنك تطوير بنيته لضمان تقديم خدمات مصرفية تنسم بالسهولة، والأمان، والتفوق الاستثنائي في تجربة المستخدم على مستوى المنطقة.

وتُمثل هذه الجوائز المرموقة حافزاً إضافياً لمواصلة السعي نحو التميز لتأكيد مكانة البنك الأهلي الكويتي كوجهة رئيسية للابتكار المصرفي في المنطقة، بحيث لا يقتصر تطوير الخدمات الرقمية وتطبيق البنك على الأجهزة الذكية على مجازاة أحدث التقنيات، بل يركز في المقام الأول على فهم سلوك العملاء وتبسيط رحلاتهم المصرفية وفق أعلى درجات الأمان والمرونة.

ويُجسد الفوز بهذه الجوائز الجديدة التزام البنك الفعلي باستباق التحولات الرقمية في القطاع المصرفي وصياغة مفهوم جديد للخدمات المبتكرة، ويمثل دليلاً قاطعاً على نجاح خطته حيث يضع الاستثمار في تطوير واجهات المستخدم وسرعة إجراء المعاملات في صلب رؤيته المستقبلية ليكون دائماً الخيار الأول والأكثر موثوقية للعملاء.

ضمن التزامه المستمر بالاستثمار في الكفاءات الوطنية

«الخليج» يختتم برنامج «Beyond Ajyal» لتطوير القيادات بالتعاون مع «يوروموني»

محتوى متخصص في الصيرفة الإسلامية وإدارة المخاطر



والشركات، إلى جانب إدارة المخاطر المتقدمة، بما يعزز جاهزية المشاركين لمواكبة المتغيرات والفرص المستقبلية في القطاع المصرفي. وإلى جانب الجلسات التعليمية والتدريبية، استفاد المشاركون من جلسات فردية للتدريب والتوجيه، أتاحت لهم فرصة تقييم مسيرتهم في التطور القيادي، وتحديد جوانب القوة وفرص التحسين، وتعزيز قدراتهم على توظيف المعارف والمهارات المكتسبة ضمن أدوارهم ومسؤولياتهم اليومية. وأكد بنك الخليج أن برنامج «Beyond Ajyal» يمثل امتداداً لجهود المتواصلة في اكتشاف المواهب وتطوير القيادات من داخل البنك، بما يسهم في تعزيز استدامة الأداء المؤسسي وإعداد كوادر قادرة على قيادة مسيرة التحول والنمو خلال المرحلة المقبلة.

ويواصل بنك الخليج، من خلال برامجه ومبادراته المتنوعة، ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التعلم المستمر والابتكار والتميز، واضعاً تطوير موظفيه وتمكينهم في مقدمة أولوياته، باعتبارهم القوة الدافعة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومواصلة مسيرة النجاح المستدام.

اختتم بنك الخليج بنجاح برنامج «Beyond Ajyal» لتطوير القيادات، الذي تُنفذ بالتعاون مع «يوروموني» على مدى أربعة أشهر، بهدف تعزيز قدرات القيادات الإدارية الوسطى في البنك وإعدادهم لتولي مسؤوليات قيادية أكبر خلال المرحلة المقبلة. ويعكس البرنامج التزام بنك الخليج المتواصل بالاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات الوطنية، من خلال بناء قاعدة قوية من القيادات المؤهلة والقادرة على مواكبة تطورات القطاع المصرفي، ودعم الأولويات الاستراتيجية للبنك وتوجهاته المستقبلية. وقدم برنامج «Beyond Ajyal» للمشاركين رحلة تعليمية متكاملة، شملت مجموعة من المحاور الرئيسية، من بينها القيادة الذاتية، والقيادة المؤسسية، والابتكار، والتفكير الاستراتيجي، وفهم الأعمال، بما يسهم في تعزيز مهاراتهم القيادية وتوسيع رؤيتهم المهنية وقدرتهم على اتخاذ القرارات الفعالة.

كما تضمن البرنامج محتوى تعليمياً متخصصاً في مجال الصيرفة الإسلامية، شمل الأطر التنظيمية والرقابية، والمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة، وحلول التمويل الموجهة للأفراد

186 سهماً ترتفع والسيولة تتجاوز 3.4 مليار ريال

«تاسي» يربح 96 نقطة بدعم البنوك

«نسيج» و«ريدان» تقفز 9.97 %
وتتصدران مكاسب السوق

الراجحي يتصدر السيولة
بتداولات تتجاوز ٤٢١ مليون ريال

وتظل حركة السيولة والكميات مؤشراً مهماً خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً إذا استمر «تاسي» في محاولة استعادة مستوى 11 ألف نقطة. فالصعود المستدام يحتاج عادة إلى استمرار المشاركة الواسعة وتدفق الأموال إلى الأسهم المؤثرة، وليس الاعتماد فقط على تحركات سعرية محدودة.

قمم وقيعان

ورغم ارتفاع المؤشر واتساع قاعدة الأسهم الراحبة، كشفت الجلسة عن تباين واضح في المسارات طويلة الأجل لبعض الشركات، إذ نجحت عدة أسهم في الوصول إلى أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، بينما سجلت أخرى قيعاناً تاريخية جديدة.

وأغلقت أسهم «بي إس إف» و«مدينة المعرفة» و«ميدغلف للتأمين» عند أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً، وهو ما يعكس استمرار الزخم الإيجابي في هذه الأسهم وقدرتها على تجاوز المستويات التي سجلتها خلال العام الماضي.

وفي الاتجاه المقابل، سجلت أسهم «مياها» و«أسمنت المدينة» و«العربية» قيعاناً تاريخية جديدة بنهاية التعاملات، بما يعكس استمرار ضغوط خاصة بتلك الأسهم تختلف عن الاتجاه العام للسوق. كما أغلقت أسهم «شاك» و«الغاز القابضة» و«التعمير» عند أدنى مستوياتها خلال عام، ما يؤكد أن ارتفاع «تاسي» لا يعني بالضرورة تحسن الصورة لجميع الشركات.

ويبرز هذا التفاوت أهمية الانتقائية بالنسبة إلى المستثمرين، إذ تتباين حركة الأسهم بحسب نتائج الشركات وتوقعات أعمالها والأخبار الخاصة بها، حتى في الجلسات التي تشهد ارتفاعاً واسعاً للمؤشر العام.

اختبار جديد

ويضع إغلاق «تاسي» عند 10919.68 نقطة السوق أمام اختبار جديد مع اقترابه من مستوى 11 ألف نقطة. فالمؤشر أصبح على مسافة محدودة من هذا الحاجز، بعد نجاحه في إنهاء الجلسة بالقرب من أعلى مستوى يومي.

وتدعم الصورة الحالية عدة عوامل، أبرزها ارتفاع 16 قطاعاً، وتفوق الأسهم الراحبة بفارق كبير على المتراجعة، إلى جانب الأداء الإيجابي للبنوك والطاقة والمواد الأساسية.

إلا أن استمرار الاتجاه سيعتمد على قدرة السوق على الحفاظ على السيولة وتوسيع مشاركة الأسهم القيادية في الصعود. كما سيكون سلوك المستثمرين قرب حاجز 11 ألف نقطة مهماً، إذ قد تظهر عمليات جني أرباح بعد المكاسب الأخيرة، أو يتزايد الطلب إذا نجح المؤشر في تجاوز المستوى بثبات.



نشاط الكميات

ومن حيث أحجام التداول، تصدر سهم «أمريكانا» السوق بعد تداول 27.71 مليون سهم، وأنهى التعاملات مرتفعاً بنسبة 2.08 %، ليجمع بذلك بين النشاط القوي من حيث الكميات والأداء السعري الإيجابي. وجاء سهم «الكثيري» في المرتبة التالية بتداول نحو 7.12 مليون سهم، إلا أنه تحرك في الاتجاه المعاكس وانخفض بنسبة 3.70 %، ما يشير إلى تعرضه لضغوط بيعية قوية رغم ارتفاع نشاط التداول عليه.

وتوضح هذه الصورة اختلاف طبيعة النشاط بين الأسهم؛ فارتفاع حجم التداول لا يعني بالضرورة وجود اتجاه شرائي، وإنما يعكس قوة التفاعل بين المشتريين والبائعين. وبينما نجح «أمريكانا» في تحويل النشاط المرتفع إلى مكاسب، تعرض «الكثيري» لضغوط دفعته إلى التراجع.

مؤشر البنوك بنسبة 1.2 %، وإنما أيضاً نتيجة استحواذ أسهم مصرفية على جانب مهم من السيولة المتداولة.

وتصدر سهم مصرف الراجحي نشاط السوق من حيث القيمة بتداولات بلغت 421.05 مليون ريال، بالتزامن مع ارتفاع السهم بنسبة 1.48 % . ويعزز صعود الراجحي من تأثير قطاع البنوك في المؤشر العام، بالنظر إلى الوزن الكبير للسهم داخل السوق.

وحل مصرف الإنماء ثانياً من حيث السيولة بقيمة تداول بلغت 137.33 مليون ريال، بما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم المصرفية مع بداية الأسبوع.

وبلغ إجمالي قيمة التداولات 3.41 مليار ريال، وهو مستوى يعكس نشاطاً ملحوظاً، لكن قدرة السوق على الاقتراب من حاجز 11 ألف نقطة واختراقه ستظل مرتبطة باستمرار تدفق السيولة إلى الأسهم القيادية خلال الجلسات المقبلة.

ما دفع المستثمرين إلى التفاعل مع المستجندات الإدارية ورفع الطلب على السهم.

وارتفع سهم «سينومي ريتيل» بنسبة 4.46 % بالتزامن مع نشاط ملحوظ في قيم التداول، فيما سجل سهم «بن داود» ارتفاعاً بنسبة 0.61 %، بعد إعلان الشركة عن استحواذ شركتها التابعة في إستونيا على أصول مصنع لإنتاج مشروبات الألبان. وفي المقابل، تصدر سهم «عناية» قائمة الخاسرين بتراجع بلغ 6.25 %، تلاه سهم «الكثيري» بانخفاض 3.70 %.

كما هبط سهم «بترو رابغ» بنسبة 2.66 %، وتراجع «أسمنت المدينة» بنسبة 2.14 %، فيما انخفض سهم «أسمنت القصيم» بنسبة 1.36 %، ما أظهر استمرار الضغوط على بعض الأسهم رغم الصعود الواسع للمؤشر.

سيولة البنوك

وكان القطاع المصرفي أحد أبرز محاور جلسة الأحد، ليس فقط بسبب ارتفاع

إلا أن تأثير هذه الخسائر ظل محدوداً أمام المكاسب التي حققتها غالبية قطاعات السوق، وخصوصاً البنوك والطاقة، ما سمح للمؤشر بمواصلة الصعود والإغلاق بالقرب من أعلى مستوياته خلال الجلسة.

كما أن ارتفاع 186 سهماً مقابل تراجع 74 يعكس أن الحركة الإيجابية لم تكن ناتجة فقط عن أداء عدد قليل من الشركات ذات الوزن الثقيل، وإنما شملت شريحة واسعة من الأسهم، وهو عامل مهم عند تقييم قوة أي موجة صعود في السوق.

مكاسب الأسهم

وعلى مستوى الشركات، تصدر سهم «نسيج» و«ريدان» القائمة الخضراء بعدما ارتفع كل منهما بالحد الأعلى تقريباً بنسبة 9.97 %، ليشكلا أبرز التحركات السريعة في جلسة بداية الأسبوع.

كما صعد سهم «تهامة» بنسبة 7.29 %، عقب إعلان الشركة عن فسخ عقد وتعيين رئيس تنفيذي جديد، وهو

البنوك تقود تاسي نحو 11 ألفاً

للسيولة و«أمريكانا» لأحجام التداول. ومع إغلاق السوق عند 10919.68 نقطة، أصبح حاجز 11 ألف نقطة الاختبار الأبرز خلال الجلسات المقبلة، فيما ستحدد قوة السيولة واستمرار المشاركة الواسعة للأسهم قدرة المؤشر على تحويل مكاسب بداية الأسبوع إلى اتجاه صاعد أكثر استدامة.

تعكس جلسة الأحد بداية إيجابية للأسبوع في السوق السعودية، بعدما ربح «تاسي» 96.08 نقطة وارتفع 0.89% بدعم من 16 قطاعاً، مع صعود 186 سهماً مقابل تراجع 74 شركة. ويبرز ارتفاع البنوك والطاقة والمواد الأساسية باعتباره دعماً مهماً للمؤشر، بالتزامن مع تصدر مصرف الراجحي

استهل سوق الأسهم السعودية تعاملات الأسبوع بأداء إيجابي، إذ نجح المؤشر الرئيسي «تاسي» في تسجيل مكاسب واضحة مدعوماً بصعود غالبية القطاعات والأسهم، في جلسة أظهرت اتساعاً ملحوظاً في قاعدة الارتفاعات، مع عودة البنوك والطاقة والمواد الأساسية إلى دعم حركة السوق.

وأغلق «تاسي» تعاملات الأحد مرتفعاً بنسبة 0.89 %، بمكاسب بلغت 96.08 نقطة، ليغلق عند مستوى 10919.68 نقطة، مقرباً مجدداً من حاجز 11 ألف نقطة الذي يمثل مستوى مهماً من الناحية النفسية لحركة المستثمرين.

وتحرك المؤشر خلال الجلسة بين 10884.21 نقطة كأدنى مستوى و 10926.77 نقطة كأعلى مستوى، لينتهي التعاملات بالقرب من قمة نطاقه اليومي. ويشير ذلك إلى استمرار القوة الشرائية حتى المراحل الأخيرة من الجلسة وعدم تعرض السوق لضغوط بيعية كبيرة أجبرته على التخلي عن جانب واسع من مكاسبه.

وجاءت المكاسب وسط سيولة بلغت 3.41 مليار ريال، من خلال تداول نحو 190 مليون سهم، بينما أظهر توزيع الأسهم تفوقاً كبيراً للقوى الشرائية، مع ارتفاع أسعار 186 شركة مقابل تراجع 74 شركة فقط.

صعود واسع

وكان اتساع نطاق الارتفاعات من أبرز سمات جلسة الأحد، إذ أغلقت مؤشرات 16 قطاعاً في المنطقة الخضراء، ما وفر قاعدة دعم واسعة للمؤشر بدلاً من اقصرار المكاسب على عدد محدود من الأسهم القيادية.

وتصدر قطاع الإعلام والترفيه المكاسب بارتفاع بلغ 2.19 %، بينما جاء الدعم الأهم للمؤشر من القطاعات الكبرى ذات الأوزان المؤثرة، وفي مقدمتها البنوك الذي ارتفع بنسبة 1.2 %.

كما سجل قطاع الطاقة مكاسب بلغت 0.95 %، وارتفع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.8 %، فيما صعد قطاع الاتصالات بنسبة 0.46 % . ويكتسب تحرك هذه القطاعات معاً أهمية بالنسبة إلى المؤشر، نظراً إلى الوزن الكبير لعدد من شركاتها في القيمة السوقية الإجمالية.

قطاعات متراجعة

ورغم الصورة الإيجابية العامة، لم تخل الجلسة من الضغوط، إذ تراجعت مجموعة محدودة من القطاعات، تصدرها قطاع تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية بانخفاض بلغ 1.35 %.

وجاء قطاع الخدمات التجارية والمهنية في المرتبة التالية بين القطاعات الخاسرة بتراجع نسبته 1.07 %، بينما هبط قطاع الأدوية بنسبة 0.7 %.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/13	2026/08/16	التغير
1 عنابة	10.24	9.60	(6.25%)
2 الكثيري	1.35	1.30	(3.70%)
3 تمكين	48.14	46.58	(3.24%)
4 الصناعات الكهربائية	15.45	15.01	(2.85%)
5 بترو رابغ	17.70	17.23	(2.66%)
6 النهدي	95.50	93.05	(2.57%)
7 عطاء	47.38	46.24	(2.41%)
8 المتحدة للتأمين	3.43	3.35	(2.33%)
9 للنجم	63.25	61.85	(2.21%)
10 أسمنت المدينة	10.30	10.08	(2.14%)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/13	2026/08/16	التغير
1 نسيج	23.06	25.36	9.97%
2 ريدان	14.55	16.00	9.97%
3 تهامة	18.10	19.42	7.29%
4 تكوين	4.62	4.87	5.41%
5 الوسائل الصناعية	3.16	3.32	5.06%
6 للصافي	47.72	50.05	4.88%
7 رؤووم	68.65	71.85	4.66%
8 سينومي ريتيل	13.69	14.30	4.46%
9 مرافق	40.04	41.76	4.30%
10 تسهيل	28.22	29.40	4.18%

المؤشر يربح 24 نقطة رغم تراجع مستويات السيولة

بورصة قطر ترتفع بدعم 4 قطاعات

1 سيولة البورصة تتراجع إلى 299 مليون ريال بالجلسة

2 سهم «لشا» يقفز 6.05 % ويتصدر التداولات بـ 41 مليوناً

تمكن المؤشر العام من الإغلاق مرتفعاً، ما يشير إلى تأثير الأسهم ذات الأوزان الأكبر في حركة السوق. وتصدر سهم بنك «لشا» قائمة الارتفاعات بمكاسب بلغت 6.05 %، كما استحوذ على صدارة نشاط السيولة بقيمة تداولات وصلت إلى 41.26 مليون ريال. وجاء النشاط القوي للسهم عقب الإعلان عن استثمار جهاز قطر للاستثمار في صندوق «لشا قطر للأسهم» التابع للبنك. ويمثل هذا الإعلان محفزاً مباشراً للسهم، إذ عزز اهتمام المستثمرين به ودفعه إلى الجمع بين صدارة المكاسب والسيولة، في انعكاس سريع لتفاعل السوق مع الأخبار المرتبطة بالاستثمارات المؤسسية. وفي المقابل، تصدر سهم «بيمه» قائمة التراجعات بانخفاض بلغ 7.27 %، ما يعكس استمرار التباين الكبير بين أداء الأسهم خلال الجلسة.

أما من حيث أحجام التداول، فجاء سهم «بلدنا» في الصدارة بتداول 19.53 مليون سهم، ليحافظ على نشاط قوي من ناحية الكميات رغم عدم تصدره قائمة السيولة.

السيولة تحدد مسار السوق المقبل

تكشف جلسة الأحد عن صورة متباينة لبورصة قطر، إذ نجح المؤشر في الارتفاع 0.24 % والحفاظ على مستوى يفوق 10 آلاف نقطة، لكن ذلك جاء بالتزامن مع هبوط السيولة إلى أقل من 300 مليون ريال وانخفاض أحجام التداول بنحو النصف مقارنة بالجلسة السابقة. وبين صعود 22 سهماً وتراجع 29، يظل استمرار المكاسب بحاجة إلى مشاركة أوسع وعودة السيولة، فيما تؤكد قفزة سهم «لشا» 6.05 % أن الأخبار الاستثمارية القوية قادرة على توجيه حركة الأموال نحو أسهم يعينها حتى في الجلسات التي يسودها الحذر.

في مقدمتها بانخفاض بلغ 1.10 %.

ويظهر هذا التباين غياب اتجاه موحد للقطاعات، إذ تحركت السيولة بصورة انتقائية بدلاً من موجة شراء شاملة. ويعني ذلك أن الأداء العام للبورصة ظل معتمداً على قوة عدد محدود من القطاعات والأسهم القادرة على تعويض الضغوط في بقية السوق.

أسهم متباينة

وعلى مستوى الأسهم، ارتفع سعر 22 سهماً، مقابل تراجع 29 سهماً، بينما استقرت أسعار 3 أسهم دون تغيير. ورغم أن عدد الأسهم المتراجعة تجاوز الرابعة،

مليون سهم، مقارنة بنحو 238.40 مليون سهم في الجلسة السابقة، أي أن الكميات المتداولة انخفضت إلى نحو النصف تقريباً. وتراجع عدد الصفقات بدوره إلى 20.12 ألف صفقة مقابل 23.64 ألف صفقة. ويعطي التراجع المتزامن في السيولة والكميات والصفقات دلالة على أن مكاسب السوق جاءت وسط مشاركة أقل من المستثمرين، وهو ما قد يجعل استمرار الاتجاه الصاعد مرتبطاً بعودة مستويات أعلى من التداول خلال الجلسات المقبلة. ومن الناحية القطاعية، ارتفعت 4 قطاعات، تصدرها قطاع التأمين بمكاسب بلغت 1.25 %، فيما تراجعت 3 قطاعات، وجاء قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية

على الحفاظ على مستوى 10 آلاف نقطة، وهو ما يمنح التعاملات قدراً من الاستقرار، إلا أن انخفاض السيولة يشير إلى أن المستثمرين لم يندفعوا بقوة نحو بناء مراكز جديدة، مع استمرار الانتقائية في اختيار الأسهم.

سيولة متراجعة

وشهدت الجلسة انخفاضاً ملحوظاً في قيمة التداولات إلى 299.29 مليون ريال، مقابل 436.98 مليون ريال في جلسة الخميس، وهو تراجع يعكس هدوء النشاط الاستثماري بالتزامن مع صعود المؤشر. كما تراجعت أحجام التداول إلى 119.97

أنهت بورصة قطر تعاملات الأحد على ارتفاع محدود، مدعومة بمكاسب عدد من القطاعات، في جلسة اتسمت بتراجع واضح في مستويات السيولة وأحجام التداول مقارنة بالجلسة السابقة، ما يعكس حالة من الحذر لدى المستثمرين رغم بقاء المؤشر العام في المنطقة الخضراء. وارتفع المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.24 %، ليغلق عند مستوى 10045.18 نقطة، رابحاً 24.34 نقطة مقارنة بإغلاق الخميس الماضي. وجاء الأداء الإيجابي رغم تباين حركة القطاعات والأسهم، إذ لم يكن الصعود واسع النطاق بقدر ما استند إلى مكاسب قطاعات محددة. وتكشف حركة المؤشر عن قدرة السوق

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/08/16	2026/08/13	التغير	
1 لشا	3.049	2.875	6.05 %	
2 كيو إل إم	2.250	2.133	5.49 %	
3 الدوحة	3.150	3.000	5.00 %	
4 الطبية	1.324	1.285	3.04 %	
5 تكنو كيو	2.115	2.072	2.08 %	
6 قطر للتأمين	1.940	1.908	1.68 %	
7 للملاحة	10.380	10.220	1.57 %	
8 بنك قطر الوطني	17.110	16.850	1.54 %	
9 للبحر القابضة	2.215	2.200	0.68 %	
10 ودام	1.458	1.450	0.55 %	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/08/16	2026/08/13	التغير	
1 بيمه	5.100	5.500	7.27 %	
2 زاد	12.410	12.880	3.65 %	
3 استثمار القابضة	4.260	4.330	1.62 %	
4 الخليج الدولية	1.741	1.765	1.36 %	
5 العامة	2.565	2.596	1.19 %	
6 قطر وعمان	0.756	0.765	1.18 %	
7 الإسلامية	7.817	7.909	1.16 %	
8 قطر للوقود	13.150	13.300	1.13 %	
9 الأهلي	3.967	4.012	1.12 %	
10 مجمع الناعي	5.306	5.354	0.90 %	

خلال النصف الأول

23.6 مليار ريال أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر



لدى صندوق النقد الدولي والأرصدة لدى البنوك المحلية بواقع 12.77 % إلى 196 مليون ريال، و10.51 % عند 60.61 مليار ريال على التوالي.

في ختام يوليو 2026، فضلاً عن تراجع بند سندات وأذون الخزانة الأجنبية 32.96 % إلى 93.02 مليار ريال. كما انخفض بندا حصة قطر

306.02 مليار ريال. ضغط على الأداء السنوي للأصول، تراجع 4 عوامل، على رأسها بند موجودات أخرى بنسبة 41.37 % عند 24.72 مليار ريال

عام 2025. يُشار إلى أن أصول «المركزي القطري» وصلت في ختام يوليو 2026 إلى أدنى مستوى منذ شهر فبراير 2025 البالغ حينها

أعلنت بورصة قطر أمس الأحد، انخفاض أرباح الشركات المدرجة خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 11.37 % على أساس سنوي – باستثناء شركة الفالح التعليمية القابضة. ولفتت في بيانها إلى أن الشركات المدرجة سجلت صافي ربح بلغت قيمته 23.63 مليار ريال في النصف الأول من العام الحالي، مقابل 26.66 مليار ريال في الستة أشهر الأولى من 2025. يشار إلى أنه مُدرج ببورصة قطر 54 شركة، توزع على 7 قطاعات وهي: البنوك والخدمات المالية، والبضائع، والصناعات، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتأمين. وكشفت البورصة أن السنة المالية لشركة الفالح التعليمية القابضة تنتهي في 31 أغسطس من كل عام. وكانت الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ببورصة قطر قد سجلت صافي أرباح مجمعة بقيمة 12.76 مليار ريال قطري للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، مقارنة مع 13.19 مليار ريال قطري في الفترة نفسها من عام 2025، بتراجع نسبته 3.29 %.

أصول المصرف المركزي

ومن جهة أخرى تراجعت الأصول الإجمالية لمصرف قطر المركزي بختام شهر يوليو 2026 بنسبة 1.25 % على أساس سنوي، بما يعادل 3.88 مليار ريال (مليار دولار)، عند أدنى مستوى لها منذ شهر فبراير 2025 (17 شهراً).

ووفق مسح صادر عن «المركزي»، فقد بلغت الأصول الإجمالية في ختام شهر يوليو 2026 نحو 306.18 مليار ريال، مقابل 310.06 مليار ريال في نهاية الشهر المناظر من العام الماضي. واستناداً إلى البيانات فقد انخفضت الأصول الإجمالية لـ«المركزي» بنحو 0.18 % علماً بأنها كانت تبلغ 306.72 مليار ريال، كما تراجعت منذ بداية العام الحالي 5.76 % قياساً بـ324.9 مليار ريال في ختام

المؤشر يربح 26 نقطة والسيولة تتجاوز 55 مليون ريال

بورصة ملسقط ترتفع بدعم قطاعين رئيسيين

«أوكيو للصناعات» يتصدر التداولات بقيمة 16.47 مليون ريال

سيولة البورصة تصعد 6.07 % إلى 55.49 مليون ريال

وجاء هذا النشاط بالتزامن مع ارتفاع السهم بنسبة 2.36 %، الأمر الذي جعله أحد أبرز الداعمين لقطاع الصناعة والمؤشر العام، ويعكس اهتمام المستثمرين بالسهم مع بداية تعاملات الأسبوع.

السيولة تعزز مكاسب بورصة مسقط

تقدم جلسة الأحد إشارات إيجابية لبورصة مسقط، إذ لم يأت ارتفاع مؤشر «مسقط 30» بنسبة 0.35 % منفرداً، وإنما ترافق مع نمو قيمة التداولات 6.07 % وأحجامها 8.07 % . ومع استمرار الدعم من قطاعي الخدمات والصناعة، يظل القطاع المالي العنصر الأبرز الذي قد يحدد قوة الاتجاه خلال الجلسات المقبلة. وسيكون استمرار تدفق السيولة واتساع نطاق الأسهم الراجعة عاملين مهمين للحفاظ على الزخم الذي دفع المؤشر إلى مستوى 7535 نقطة تقريباً مع بداية الأسبوع.

وجود مشاركة أكبر في التعاملات، ويمنح الحركة الصعودية قاعدة أوسع مقارنة بالجلسات التي يسجل فيها المؤشر مكاسب وسط انكماش التداولات. ويظل استمرار هذا النشاط مهماً خلال الجلسات المقبلة، إذ إن الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة يمكن أن يدعم قدرة المؤشر على مواصلة مكاسبه، خصوصاً إذا اتسعت دائرة الصعود لتشمل القطاع المالي.

نشاط أوكيو

وبرز سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» باعتباره الأكثر نشاطاً في جلسة الأحد، بعدما جمع بين صدارة التداولات من حيث الحجم والقيمة. وبلغ حجم التداول على السهم 64.21 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 16.47 مليون ريال، ما يعني استحواذه على جانب مهم من النشاط الإجمالي للبورصة.

بلغت 2.14 %، إلا أن ارتفاع القطاع الصناعي ظل محدوداً نسبياً بسبب الضغوط الناتجة عن بعض الأسهم المتراجعة.

وتصدر سهم «المها للسيراميك» قائمة الأسهم الخاسرة خلال الجلسة، بانخفاض بلغ 6.04 %، ليحد من مكاسب مؤشر الصناعة رغم الأداء الإيجابي لعدد من مكوناته الأخرى.

وتكشف هذه التحركات عن انتقائية واضحة في تعاملات المستثمرين، إذ لم يشمل الصعود جميع الأسهم داخل القطاعات الراجعة، وإنما ركز في شركات محددة نجحت في دفع مؤشرات قطاعاتها إلى المنطقة الخضراء.

ضغوط مالية

وعلى الجانب الآخر، انغرد القطاع المالي بالتراجع بين القطاعات الرئيسية، إذ انخفض مؤشره بنسبة 0.09 %، متأثراً بالضغوط التي تعرض لها عدد من أسهم البنوك والتمويل.

وتراجع سهم «الوطنية للتمويل» بنسبة 2.27 %، فيما هبط سهم «بنك صحرار الدولي» بنسبة 2.16 %، ما ضغط على أداء القطاع وحد من قدرة المؤشر العام على تسجيل مكاسب أكبر. لكن سهم «تكافل عمان للتأمين» خفف جزءاً من هذه الضغوط بعدما تصدر قائمة الأسهم الراجعة في السوق بارتفاع بلغ 5 %، وهو ما ساهم في تقليص خسائر القطاع المالي.

ويعكس الأداء المتباين داخل القطاع استمرار عمليات إعادة توزيع السيولة بين الأسهم، بدلاً من وجود اتجاه بيعي شامل، خصوصاً أن السوق ككل أنهى الجلسة على ارتفاع بالتزامن مع نمو النشاط.

سيولة متنامية

وسجلت بورصة مسقط تحسناً ملحوظاً في التداولات، إذ ارتفعت أحجام التداول بنسبة 8.07 % لتصل إلى 199.95 مليون ورقة مالية، مقارنة بنحو 185.02 مليون ورقة مالية في جلسة الخميس الماضي. كما ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 6.07 % إلى 55.49 مليون ريال، مقابل نحو 52.31 مليون ريال في الجلسة السابقة.

ويمثل نمو السيولة والأحجام بالتزامن مع صعود المؤشر إشارة إيجابية للسوق، إذ يعكس

شكل تراجع القطاع المالي العامل الرئيسي الذي حد من مكاسب المؤشر العام.

دعم الخدمات

وتصدر قطاع الخدمات القطاعات الراجعة بعدما ارتفع مؤشره بنسبة 0.48 %، مستفيداً من الأداء الإيجابي لعدد من الأسهم، وفي مقدمتها سهم «أوكيو لشبكات الغاز» الذي صعد بنسبة 3.74 %.

كما ارتفع سهم «المها لتسويق المنتجات النفطية» بنسبة 1.74 %، ليساهم بدوره في تعزيز أداء القطاع، ويمنح المؤشر العام دعماً إضافياً خلال الجلسة.

وجاءت مكاسب قطاع الخدمات بالتوازي مع ارتفاع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.21 %، مدفوعاً بصعود أسهم بارزة، على رأسها «أوكيو للصناعات الأساسية» الذي ارتفع بنسبة 2.36 %.

كما سجل سهم «الأنوار لبلاط السيراميك» مكاسب

استهلّت بورصة مسقط تعاملات الأسبوع على ارتفاع، مدعومة بمكاسب قطاعي الخدمات والصناعة، بالتزامن مع تحسن مستويات السيولة وأحجام التداول، في جلسة عكست استمرار شهية المستثمرين تجاه عدد من الأسهم القيادية والنشطة. وأنهى مؤشر «مسقط 30» تعاملات الأحد مرتفعاً بنسبة 0.35 %، ليغلق عند مستوى 7534.98 نقطة، رابحاً 26.21 نقطة مقارنة بمستوياته في نهاية جلسة الخميس الماضي.

ويكتسب الصعود أهمية إضافية مع تزامنه مع زيادة النشاط في السوق، إذ لم تقتصر الجلسة على تحسن المؤشر السعري، وإنما شهدت أيضاً نمواً في قيمة وأحجام التداولات، وهو ما يمنح المكاسب دعماً أكبر مقارنة بالارتفاعات التي تحدث في ظل سيولة ضعيفة.

ويشير الأداء إلى أن عمليات الشراء تركزت بصورة أساسية في أسهم قطاعي الخدمات والصناعة، فيما

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/13	2026/08/16	التغير
1 جلفار للهندسة و القاولات	0.158	0.154	2.53 (%)
2 بنك صحرار	0.185	0.181	2.16 (%)
3 الشرقية للاستثمار	0.099	0.098	1.01 (%)
4 عمانتيل	1.435	1.424	0.77 (%)
5 بنك عمان العربي	0.266	0.264	0.75 (%)
6 النهضة للخدمات	0.279	0.277	0.72 (%)
7 العمانية للتحدة للتأمين	0.315	0.313	0.63 (%)
8 اسيااد	0.235	0.234	0.43 (%)
9 بنك مسقط	0.394	0.393	0.25 (%)

قطاع المال يجذب 56 % من سيولة الأسهم

3 قطاعات تفقد بورصة البحرين توازنها

المؤشر الإسلامي يتراجع نقطتين مع نهاية تعاملات الجلسة

سيولة السوق تتجاوز 550 ألف دينار عبر 117 صفقة

على أكثر من نصف قيمة التداولات عن محدودية توزيع السيولة بين القطاعات الأخرى، وهو ما يجعل اتساع قاعدة النشاط أحد العوامل المطلوبة لتحسين قوة السوق. فالسوق الأكثر توازناً يحتاج عادة إلى مشاركة قطاعات متعددة في جذب الأموال، بما يقلل اعتماد المؤشر على تحركات مجموعة محدودة من الأسهم ويعطي الصعود، حال حدوثه، قاعدة أوسع وأكثر استدامة.

السيولة تحدد اتجاه بورصة البحرين

أنهت بورصة البحرين الجلسة على تراجع محدود مع انخفاض المؤشر العام 1.63 نقطة إلى 1952.48 نقطة، بالتزامن مع هبوط المؤشر الإسلامي 2.10 نقطة. ورغم الضغوط القادمة من ثلاثة قطاعات، تظل مستويات السيولة وتوزيعها العامل الأهم في تحديد الاتجاه المقبل، خصوصاً مع استحواذ القطاع المالي على 55.89 % من إجمالي قيمة التداولات. ومن ثم، فإن عودة النشاط إلى القطاعات المتراجعة واتساع قاعدة السيولة سيظلان عاملين رئيسيين في قدرة السوق على استعادة مساره الصاعد خلال الجلسات المقبلة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/13	2026/08/16	التغير
1 البحرين الوطني	0.528	0.530	0.38 (%)

كما أن قدرة القطاعات المتراجعة، خصوصاً المواد الأساسية والاتصالات، على استعادة الزخم قد تكون عاملاً مهماً في إعادة المؤشر إلى المنطقة الخضراء، بالتزامن مع ضرورة استمرار نشاط القطاع المالي.

هيمنة المال

وبرز قطاع المال باعتباره المحور الرئيسي لنشاط المستثمرين خلال الجلسة، بعدما استحوذت أسهمه على 55.89 % من القيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة في السوق.

وتعني هذه النسبة أن أكثر من نصف السيولة المتداولة تركز في أسهم القطاع المالي، ما يعكس ثقله في بورصة البحرين ودوره الكبير في توجيه حركة المستثمرين. ويكتسب هذا التركيز أهمية خاصة لأن أداء القطاع المالي يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تحديد اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة. فإذا استمرت السيولة في التوجه إلى أسهمه بالتزامن مع تحسن أسعارها، فقد يوفر ذلك دعماً للمؤشر العام، بينما قد تتحول هيمنة القطاع إلى مصدر ضغط إذا تعرضت أسهمه الرئيسية لوجة بيع.

وفي المقابل، يكشف استحواذ قطاع واحد

تداولات محدودة

وعلى مستوى نشاط السوق، بلغ إجمالي حجم التداولات مليوناً و450 ألفاً و422 سهماً، بقيمة إجمالية وصلت إلى 550 ألفاً و879 ديناراً بحرينياً.

وجرى تنفيذ هذه التداولات من خلال 117 صفقة، بما يعكس هدوء النشاط الاستثماري خلال الجلسة وعدم وجود تحركات كبيرة في السيولة قادرة على تغيير اتجاه المؤشر بصورة ملحوظة.

وتظل مستويات السيولة عاملاً رئيسياً في تقييم أداء السوق، إذ إن انخفاض المؤشر بعدد محدود من النقاط قد لا يمثل في حد ذاته اتجاهاً هبوطياً قوياً، خصوصاً عندما يأتي في جلسة تتسم بنشاط تداول محدود. وفي المقابل، فإن استمرار انخفاض السيولة لفترات طويلة قد يحد من قدرة الأسهم على بناء موجة صعود مستدامة، حتى في حال ظهور محفزات إيجابية لدى بعض الشركات.

وبحاجة السوق عادة إلى نمو متزامن في قيم وأحجام التداولات حتى تصبح تحركات المؤشر أكثر تعبيراً عن اتجاه المستثمرين، بينما يمكن للسيولة المحدودة أن تجعل حركة عدد قليل من الأسهم ذات الأوزان المؤثرة قادرة على توجيه المؤشر العام.

ومن هنا، ستكون مستويات التداول خلال الجلسات المقبلة مؤشراً مهماً على ما إذا كان تراجع اليوم مجرد حركة محدودة، أم بداية لزيادة الحذر لدى المستثمرين.

استمرار حالة الانتقائية في التعاملات، إذ تركز جانب كبير من الأموال المتداولة في القطاع المالي بدلاً من انتشار السيولة بصورة واسعة بين مختلف قطاعات البورصة. ويعني ذلك أن الحركة العامة للسوق لا تزال مرتبطة بأداء عدد محدود من الأسهم والقطاعات، في وقت يحتاج فيه المؤشر إلى مشاركة أوسع من المستثمرين وزيادة مستويات السيولة لتكوين اتجاه أكثر قوة خلال الجلسات المقبلة.

وفي الوقت نفسه، أنهى مؤشر البحرين الإسلامي تعاملاته في المنطقة الحمراء، إذ أغلق عند مستوى 927.56 نقطة، منخفضاً بمقدار 2.10 نقطة عن إقفاله السابق.

ويظهر التراجع المتزامن للمؤشرين أن الضغوط البيعية لم تقتصر على مكونات المؤشر العام، بل امتدت أيضاً إلى الأسهم المدرجة ضمن المؤشر الإسلامي، وإن ظلت حركة السوق ككل محدودة من حيث حجم التغيرات.

أكثر الشركات انخفاضاً

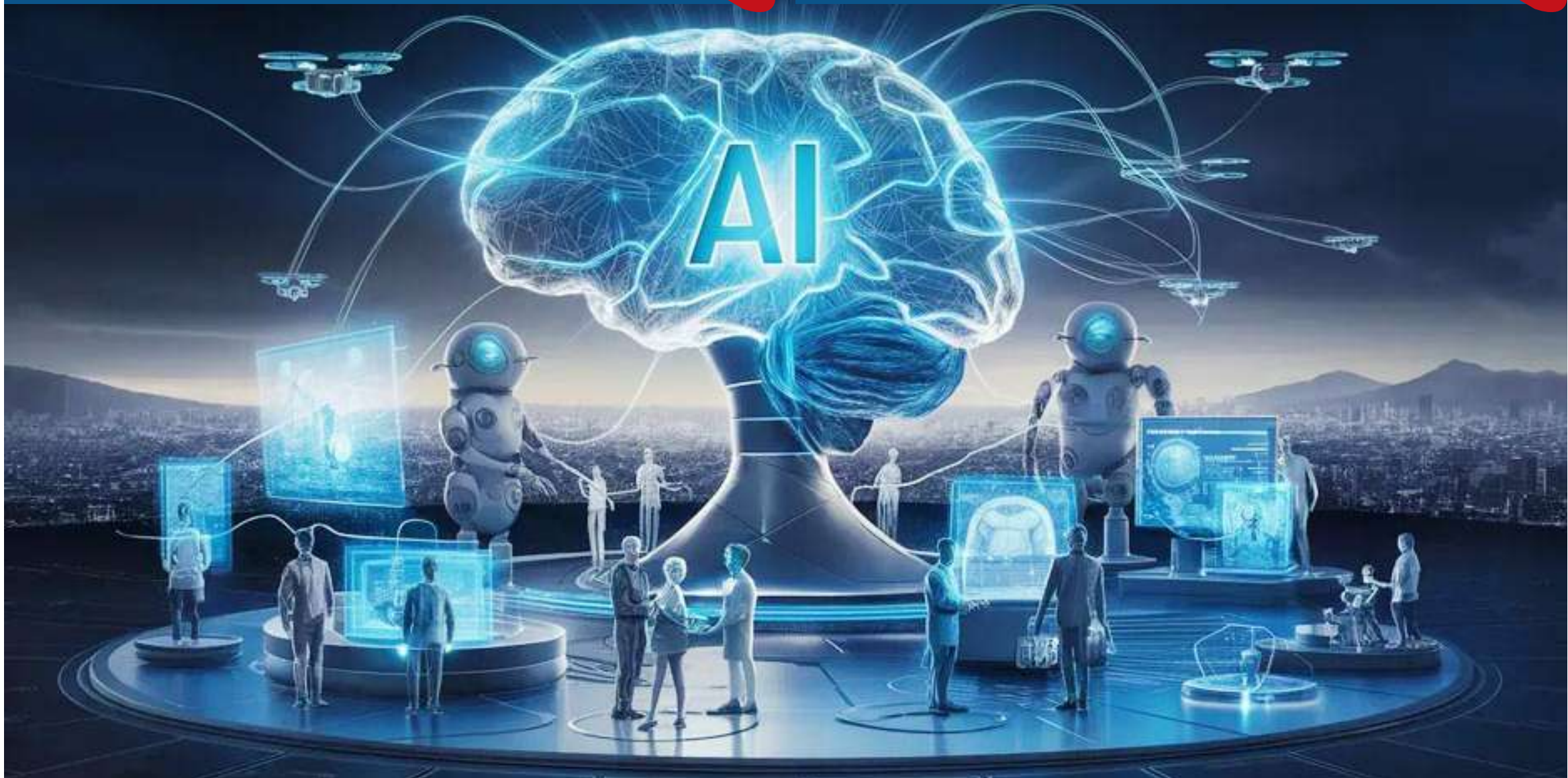
الشركة	2026/08/13	2026/08/16	التغير
1 بنك جي إف إتش	0.558	0.555	0.54 (%)
2 ألبا	0.890	0.887	0.34 (%)
3 بيبون ش.م.ب	0.452	0.451	0.22 (%)

فواتير العملاء تتراجع بنحو الربع منذ منتصف يوليو

الذكاء الاصطناعي يخفض أسعاره 80 % للمنافسة

1 المختبرات الأمريكية تحافظ على أسعار نماذجها الأكثر تطوراً

2 النماذج الصينية الرخيصة تضغط على الشركات الأمريكية الكبرى



توافر نماذج متعددة تستطيع تنفيذ المهام نفسها بدرجات متفاوتة من الجودة، أصبح الانتقال من مزود إلى آخر أسهل، خصوصاً بالنسبة إلى الشركات التي تبني أنظمتها بطريقة تسمح باستخدام أكثر من نموذج. وقد يدفع ذلك المختبرات إلى تقديم مجموعة أوسع من الخيارات، تبدأ بنماذج منخفضة التكلفة للمهام اليومية والكثيفة، وتصل إلى نماذج فائقة القدرات تستخدم في المشكلات الأكثر تعقيداً والأعلى قيمة.

حدود التخفيض

ورغم حرب الأسعار، لا تزال الشركات الأمريكية حريصة على حماية أسعار نماذجها الأكثر تطوراً. وقال مانتاس لوكوسكاس، المسؤول التقني عن الذكاء الاصطناعي في شركة «هوستنجر» لاستضافة المواقع، إن أسعار أفضل النماذج تراوح بين الاستقرار والارتفاع.

ويرى أن التغييرات الأخيرة تمثل «أول اختبار حقيقي» لمعرفة ما إذا كانت مجموعات مثل «أنثروبك» و«أوبن إيه أي» تستطيع الاستمرار في تقديم نماذج متقدمة بهذه الأسعار، في ظل التكلفة الكبيرة للحوسبة وتطوير البنية التحتية.

الأسعار تعيد رسم خريطة المنافسة

تدخل صناعة الذكاء الاصطناعي بذلك مرحلة يصبح فيها السعر إلى جانب الأداء عاملاً حاسماً في تحديد الفائزين. فتراجع تكلفة «جي بي تي - 5.6 لونا» بنسبة 80 %، وانخفاض فواتير العملاء بنحو الربع منذ منتصف يوليو، يعكسان تحولاً واضحاً في السوق. ومع تقدم النماذج الصينية منخفضة التكلفة، ستواجه الشركات الأمريكية معادلة صعبة: خفض الأسعار بما يكفي للاحتفاظ بالعملاء، مع حماية هوامشها وتمويل الإنفاق الضخم المطلوب لتطوير الجيل المقبل من النماذج. وقد يحدد نجاحها في تحقيق هذا التوازن شكل المنافسة العالمية في الذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة.

والبرمجة والاستدلال، أن «أوبوس 5» من «أنثروبك» عند استخدام قدرة حاسوبية متوسطة قدم مزيماً من الأداء والتكلفة قريباً من نموذج «كيمي K3» التابع لـ«مونشوت» عند تشغيله بالمستوى الأقصى. أما «جي بي تي - 5.6 لونا» من «أوبن إيه أي» عند مستوى الجهد الأقصى، فحقق أداءً مشابهاً لنموذج «ديب سيك V4 فلاش» عند المستوى نفسه، إلا أن المقارنة أظهرت استمرار اختلافات مهمة في التكلفة.

وتوضح هذه النتائج سبب تزايد الضغوط على المختبرات الأمريكية. فكلما اقتربت النماذج الصينية من مستويات الأداء الأمريكية، أصبحت التكلفة عاملاً أكثر أهمية في قرار الشركات التي تستخدم ملايين أو مليارات الـ«توكنز» بصورة منتظمة.

دفاع أمريكي

في المقابل، تحاول الشركات الأمريكية التأكيد أن التخفيضات لا تمثل بالضرورة رداً مباشراً على المنافسين الصينيين. وقال شخص مطلع على «أنثروبك» إن تسعير «أوبوس 5» بأقل من نموذجها الرائد «فايبل 5» يأتي ضمن الطريقة التي تبني بها الشركة «عائلة نماذجها»، وليس مرتبطاً بالمنافسين.

لكن اتجاه السوق يكشف بوضوح عن زيادة حساسية العملاء تجاه الأسعار. فمع

مقارنة معقدة

ومع ذلك، لا توفر الأسعار المعلنة مقارنة مباشرة وبسيطة بين نماذج الذكاء الاصطناعي. فالنموذج الأكثر قدرة قد يستطيع إنجاز المهمة باستخدام عدد أقل من الـ«توكنز» أو المحاولات، ما يعني أن نموذجاً يبدو أعلى سعراً عند النظر إلى تكلفة الوحدة قد يكون أقل تكلفة عند حساب المهمة كاملة. كما يمكن لمعظم النماذج العمل وفق مستويات مختلفة من القدرة الحاسوبية أو «جهد التفكير»، بحيث يستخدم النموذج موارد أكبر للوصول إلى إجابة أفضل في المسائل المعقدة. وكلما ارتفع مستوى الجهد، يمكن أن يتحسن الأداء، لكن التكلفة قد ترتفع أيضاً. وبالتالي، فإن المنافسة بين الشركات لا يمكن قياسها فقط بسعر مليون «توكن».

فبالعملاء، خصوصاً الشركات الكبرى، يهتمون أيضاً بالدقة والسرعة وعدد المحاولات المطلوبة لإنجاز المهمة ومدى قدرة النموذج على التعامل مع البرمجة والرياضيات والاستدلال والمهام المعقدة.

تقارب الأداء

وتظهر الاختبارات المستقلة أن الفجوة بين بعض النماذج الأمريكية والصينية أصبحت أضيق. ووجدت «أرتيفيشال أناليسيس»، التي تقارن أداء النماذج في مجالات تشمل الرياضيات والعلوم

كبيرة على التنافس في الأداء والقدرات. لكن ارتفاع كلفة الاستخدام وتطور البدائل الصينية جعلتا السعر عاملاً أكثر تأثيراً في قرارات العملاء.

ضغط صيني

ويأتي التحدي الأكبر من النماذج الصينية «المفتوحة» التي يستطيع المطورون تنزيلها وتعديلها، والتي أصبحت تقدم قدرات متزايدة بأسعار أقل. وأطلقت المختبرات الصينية موجة من النماذج الجديدة التي قلصت فجوة الأداء مع النماذج الأمريكية الرائدة، ما زاد المخاوف في قطاع التكنولوجيا الأمريكي من فقدان جزء من العملاء.

وتزايد أهمية هذه المنافسة لأن الشركات الأمريكية تنفق بمبالغ ضخمة على مراكز البيانات والرقائق والبنية التحتية اللازمة لتدريب وتشغيل نماذجها، بينما تحتاج في الوقت نفسه إلى إثبات قدرتها على تحقيق عوائد من هذه الاستثمارات.

وتستعد «أوبن إيه أي» و«أنثروبك» لطرح أسهمهما للاكتتاب العام الأولي بتقييمات قد تصل إلى تريليونات الدولارات، ما يجعل قدرتهما على تحقيق النمو والربحية موضع اهتمام المستثمرين. وفي ظل هذه المعادلة، تصبح تخفيضات الأسعار اختباراً لقدرة الشركات على جذب العملاء من دون الإضرار باقتصاديات أعمالها.

باعتباره يقدم «ذكاء متقدماً» بنصف سعر نموذج «فايبل 5» الأقوى لدى الشركة. وحددت سعره عند 5 دولارات لكل مليون «توكن» إدخال و 25 دولاراً لكل مليون «توكن» إخراج.

كما ألغت «أنثروبك» زيادة كانت مقررة على سعر نموذج «سونت 5» اعتباراً من سبتمبر، في خطوة تعكس حساسية متزايدة تجاه الأسعار، خصوصاً في الفئات المتوسطة التي تواجه أقوى منافسة من النماذج الصينية.

فواتير أقل

وبدأت التخفيضات تنعكس بالفعل على إنفاق العملاء. فبحسب مؤشر «توكنز» من «سيليكون داتا»، ساعدت تحركات «أوبن إيه أي» و«أنثروبك» على خفض فواتير العملاء بنحو الربع تقريباً منذ منتصف يوليو.

وتكتسب تكلفة الـ«توكنز» أهمية كبيرة لأنها تمثل الوحدات التي تستخدمها شركات الذكاء الاصطناعي لقياس كمية البيانات التي تعالجها النماذج. وتُحسب الفاتورة عادة بناءً على عدد الوحدات التي يدخلها المستخدم إلى النموذج، إلى جانب عدد الوحدات التي يولدها النموذج في إجابته. وتشير التخفيضات إلى تحول مهم في استراتيجية شركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية التي طورت نماذج «مغلقة» وركزت خلال السنوات الماضية بصورة

دخلت صناعة الذكاء الاصطناعي مرحلة جديدة من المنافسة، بعدما تحولت الأسعار إلى ساحة رئيسية للصراع بين الشركات الأمريكية الكبرى والمطورين الصينيين. وطرحت شركات أمريكية رائدة، بينها «أوبن إيه أي» و«أنثروبك»، نماذج أقل تكلفة في محاولة للاحتفاظ بالعملاء الذين أصبحوا أكثر حساسية تجاه فواتير استخدام الذكاء الاصطناعي المتزايدة.

وتأتي التخفيضات بعدما دفعت كلفة تشغيل النماذج بعض الشركات إلى تقليص استخدامهما أو فرض قيود على الموظفين، فيما بدأت أخرى اختبار بدائل صينية أرخص. وتسمح ذلك لمطوري مثل «مونشوت» و«ديب سيك» بتحقيق انتشار متزايد بين المستخدمين من وادي السيليكون إلى أوروبا، مع تقلص الفجوة في الأداء بين النماذج الصينية ونظيراتها الأمريكية.

خصم كبير

وخفضت «أوبن إيه أي» أخيراً أسعار نموذج «جي بي تي - 5.6 لونا»، الذي تصفه بأنه أسرع نماذجها وأكثرها توفيراً، بنسبة تصل إلى 80 %. وانخفض سعر معالجة مليون «توكن» من بيانات الإدخال من دولار واحد إلى 0.20 دولار، بينما هبط سعر مليون «توكن» في المخرجات من 6 دولارات إلى 1.20 دولار. وفي الاتجاه نفسه، أطلقت «أنثروبك» نموذج «كلود أوبوس 5»، وروجت له

تكلفة الاستخدام

ومع توسع الاستخدام داخل المؤسسات، يمكن أن تتراكم التكاليف سريعاً، خصوصاً عندما يستخدم آلاف الموظفين النماذج أو عندما تُدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات تتعامل مع أعداد كبيرة من العملاء والطلبات. ودفع ذلك بعض الشركات إلى فرض حدود

وأسهل ارتفاع الإنفاق على الذكاء الاصطناعي في تغيير طريقة تعامل الشركات مع هذه الأدوات. فقد انتقلت «أوبن إيه أي» و«أنثروبك» ببعض العملاء من الشركات من نظام الاشتراكات الثابتة إلى الفوترة بحسب الاستخدام، بحيث ترتبط التكلفة بالموارد الحاسوبية المستهلكة فعلياً.

3 «أوبن إيه أي» تخفض سعر «لونا» بنسبة 80 %

4 «أنثروبك» تطرح «أوبوس 5» بنصف سعر «فايبل 5»

5 «دور داش» و«إير بي إن بي» تختبران نماذج صينية

6 مليون «توكن» إدخال في «لونا» يكلف 20 سنتاً

عودة المنصات تنشط سلسلة واسعة من الخدمات النفطية واللوجستية

السعودية تستعيد كامل أسطول الحفر البحري

1 «أديس» تعيد جميع منصاتها ومعدل التشغيل يتجاوز 90 %

2 «الحفر العربية» تستهدف تشغيل كامل الأسطول البحري قريباً



تستعيد السعودية تدريجياً طاقاتها التشغيلية في قطاع الحفر البحري، بعد إعلان شركتي «أديس القابضة» و«الحفر العربية» خلال يومين متتاليين استئناف تشغيل منصاتهما التي كانت معلقة مؤقتاً، في تطور يعيد جزءاً مهماً من الأسطول البحري إلى العمل ويعزز وضوح مستويات النشاط في السوق. ولا تقتصر أهمية عودة المنصات على عمليات حفر آبار النفط والغاز، إذ ترتبط بكل منصة سلسلة واسعة من الأنشطة والخدمات. فالعمليات البحرية تحتاج بصورة مستمرة إلى المعدات وقطع الغيار ومواد الحفر والخدمات الهندسية والصيانة والسلامة، إلى جانب الإعاشة ونقل العاملين.

كما تلعب سفن الإمداد والموانئ وقواعد الدعم اللوجستي دوراً أساسياً في نقل الاحتياجات إلى مواقع العمل البحرية، ما يعني أن استئناف المنصات ينعكس على شبكة أوسع من الشركات والأنشطة المرتبطة بقطاع الطاقة. وتعطي العودة المتزامنة لمنصات الشركتين إشارة إلى أن التعليق السابق كان مرتبطاً بصورة أساسية بالظروف الإقليمية واعتبارات السلامة. وليس بتراجع الطلب على خدمات الحفر البحري.

جاهزية أديس

وكانت «أديس القابضة»، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، أول من أعلن تلقي إخطارات باستئناف العمل في جميع منصاتها البحرية التي علّق تشغيلها مؤقتاً في السعودية. وأكدت الشركة أن معدلات تشغيل

منصات الحفر المرفوعة المتعاقد عليها تتجاوز 90 %، مدعومة بمستويات إيجار يومي مرتفعة، وهو ما يعكس استمرار قوة الطلب على القدرات التشغيلية المتخصصة في السوق. وترى «أديس» أن استئناف النشاط يوفر رؤية أوضح بشأن

مستويات العمل في المنطقة ويؤكد متانة أساسيات سوق الحفر البحري الخليجية. وأوضح الرئيس التنفيذي محمد فاروق أن التطور يعكس انفتاحاً إيجابياً في الوضع الإقليمي بالتزامن مع جاهزية فرق الشركة لاستئناف العمليات.

كما أبقت الشركة على توقعاتها للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لعام 2026، مستفيدة من اتساع نطاق عملياتها وانتشارها الجغرافي عبر 123 منصة حفر، إضافة إلى الوفورات التشغيلية الناتجة عن استحواذها

على «شيلف دريلينغ». ويمنح استئناف المنصات الشركة قدرة أكبر على الاستفادة من أصولها المتعاقد عليها وتحسين مستويات التشغيل، بعد فترة كان فيها جزء من الطاقة البحرية خارج الخدمة لأسباب احترازية.

وفي اليوم التالي، أعلنت «الحفر العربية» تلقي إشعارات باستئناف تشغيل ما تبقى من منصاتها البحرية المعلقة، متوقعة وصول معدل تشغيل أسطولها البحري إلى 100% مع نهاية الربع الثالث من 2026. ويمثل الوصول إلى التشغيل الكامل محطة مهمة للشركة، لأنه يعزز الاستفادة من الأصول ويرفع الجاهزية لتلبية احتياجات العملاء، بالتزامن مع تعافي النشاط في سوق الحفر البحري. وكانت الشركة قد أعلنت في يوليو الماضي إمكانية استئناف ثلاث منصات بحرية علّقت أعمالها مؤقتاً نتيجة الظروف الإقليمية، مؤكدة حينها أن القرار اتخذ بصورة احترازية وبالتنسيق مع العملاء والجهات المعنية للحفاظ على سلامة العاملين والأصول.

الحفر يعيد تنشيط سلسلة الإمداد

تحمل عودة منصات «أديس» و«الحفر العربية» أثراً يتجاوز الشركتين، إذ يعيد تشغيل الأصول البحرية الطلب إلى شبكة من الخدمات تشمل سفن الإمداد والموانئ والصيانة والمعدات والخدمات الهندسية واللوجستية. ومع تجاوز تشغيل منصات «أديس» المتعاقد عليها 90 % واستهداف «الحفر العربية» الوصول بأسطولها البحري إلى التشغيل الكامل، تقدم التطورات إشارة إلى استعادة قطاع الحفر البحري السعودي زخمه بعد تعليق احترازي فرضته الظروف الإقليمية، وتمنح الشركات المرتبطة بسلسلة الإمداد رؤية أكثر وضوحاً لمستويات النشاط خلال الفترة المقبلة.

الأسواق تسعّر احتمالاً بـ 27 % لرفع الفائدة الأميركية في سبتمبر

الفيدرالي يقود أسبوعاً حاسماً للأسواق العالمية

1 محضر «الفيدرالي» يختبر رهانات الأسواق بشأن الفائدة الأميركية

2 بيانات أوروبا وآسيا تعيد تقييم مسارات السياسة النقدية



وتسعر الأسواق حالياً احتمالاً يبلغ 27% فقط لرفع الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر، بعد تراجع الرهانات على التشديد عقب البيانات الاقتصادية الأخيرة. كما لا تتوقع الأسواق تسعيراً كاملاً لزيادة جديدة قبل أوائل العام المقبل.

وتضع هذه التوقعات الدولار وعوائد سندات الخزنة أمام اختبار مهم. فإذا كشف المحضر عن ميل أكبر إلى التشديد مقارنة بما تتوقعه الأسواق، فقد ترتفع العوائد ويستعيد الدولار بعض قوته، بينما قد تتعرض الأسهم والأصول الحساسة للفائدة لضغوط.

أما إذا أظهر أن غالبية المسؤولين يفضلون الانتظار ومراقبة البيانات، فقد تتراجع رهانات رفع الفائدة أكثر، بما يوفر دعماً للأصول عالية المخاطر ويضغط على العملة الأميركية.

اختبار عالمي

ولا يقتصر الأسبوع على الولايات المتحدة، إذ تتربق الأسواق الأوروبية ومؤشرات مديري المشتريات التي ستوفر قراءة جديدة لأداء النشاط الاقتصادي، إلى جانب بيانات التضخم البريطانية التي ستكون مهمة في تحديد توقعات السياسة النقدية لبنك إنجلترا.

وفي آسيا، تتجه الأنظار إلى البيانات الصينية واليابانية لتقييم قوة أكبر اقتصادات المنطقة، خصوصاً مع استمرار المخاوف المرتبطة بالنمو العالمي وتأثير أسعار الطاقة في المستهلكين والشركات.

وتكتسب البيانات الصينية أهمية خاصة بالنسبة إلى أسواق السلع والعملات والأسهم، نظراً إلى الدور الكبير للاقتصاد الصيني في الطلب العالمي. وأي إشارات إلى تباطؤ النشاط قد تعيد المخاوف بشأن النمو، بينما يمكن للبيانات الأقوى أن تدعم توقعات الطلب على المواد الخام والطاقة.

تتجه أُنظار المستثمرين خلال الأسبوع الذي يبدأ في 17 أغسطس إلى مجموعة من البيانات والقرارات الاقتصادية التي قد تعيد رسم توقعات السياسة النقدية وحركة أسواق العملات والسندات والأسهم، في ظل حالة من عدم اليقين بشأن اتجاه أسعار الفائدة الأميركية واستمرار الضغوط الجيوسياسية.

ويأتي محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في مقدمة الأحداث المنتظرة، إذ تبحث الأسواق عن إشارات تكشف درجة الانقسام داخل البنك المركزي، ومدى استعداد صناع السياسة للمضي نحو رفع جديد للفائدة في سبتمبر.

وتزداد أهمية المحضر بعدما تراجعت توقعات التشديد النقدي بفعل بيانات الوظائف الأميركية الأضعف من المتوقع وانخفاض طفيف في التضخم، وهو ما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المسار المتوقع للفائدة.

وفي الوقت نفسه، ستوفر البيانات المنتظرة من أوروبا والصين واليابان صورة أوسع لأداء الاقتصاد العالمي، بينما تبقى أسعار الطاقة والتوترات في الشرق الأوسط من العوامل القادرة على تغيير الحسابات سريعاً.

رهانات الفائدة

وكان «الاحتياطي الفيدرالي» قد أبقى في اجتماعه خلال يوليو سعر الفائدة ضمن نطاق 3.50 إلى 3.75 %، بأغلبية 9 أصوات مقابل 3، فيما فضل ثلاثة أعضاء رفعها لمواجهة التضخم الذي لا يزال أعلى من المستوى المستهدف.

ويجعل وجود ثلاثة أصوات مؤيدة للرفع تفاصيل المحضر أكثر أهمية، إذ ستحاول الأسواق تحديد ما إذا كان هذا الاتجاه يقتصر على أقلية داخل لجنة السوق المفتوحة، أم أن هناك أعضاء آخرين مستعدين لدعم زيادة الفائدة إذا أظهرت البيانات عودة الضغوط التضخمية.

الفيدرالي يرسم اتجاه الأسواق المقبل

يدخل المستثمرون أسبوعاً تتداخل فيه السياسة النقدية مع بيانات الاقتصاد ومخاطر الطاقة. لكن محضر «الاحتياطي الفيدرالي» سيظل الحدث الأبرز، خصوصاً بعدما تراجعت احتمالات رفع الفائدة في سبتمبر إلى 27%. وسيكون السؤال الرئيسي ما إذا كان ضعف الوظائف واعتدال التضخم كافيين لإبقاء الفائدة دون تغيير، أم أن استمرار ضغوط الأسعار سيعيد خيار التشديد إلى الواجهة. وبين بيانات أوروبا وآسيا وتطورات النفط ومضيق هرمز، تبدو الأسواق أمام أسبوع قد يعيد تشكيل توقعات الفائدة وحركة الدولار والسندات حتى نهاية الصيف.

توقعات التضخم العالمية، ولذلك فإن أي قفزة جديدة في أسعار النفط قد تعيد خلط أوراق البنوك المركزية، حتى إذا أظهرت البيانات الأساسية تباطؤاً في ضغوط الأسعار. فارتفاع الطاقة يرفع تكاليف النقل والإنتاج، وقد ينتقل تدريجياً إلى أسعار السلع والخدمات، ما يضع البنوك المركزية أمام معادلة صعبة بين احتواء التضخم وعدم الإضرار بالنمو الاقتصادي.

وفي المقابل، فإن تراجع التوترات وإعادة فتح طرق الإمداد بصورة أكثر استقراراً قد يخففان الضغوط على النفط، ويوفران مساحة أكبر للبنوك المركزية لتوجيه اهتمامها نحو مؤشرات النمو والتوظيف.

وفي اليابان، ستراقب الأسواق المؤشرات الاقتصادية بحثاً عن دلائل بشأن قدرة الاقتصاد على التعامل مع ارتفاع تكاليف الطاقة والضغوط الخارجية، وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى توجهات السياسة النقدية.

مخاطر الطاقة

وفي الخلفية، تستمر التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في فرض نفسها على حسابات المستثمرين، خصوصاً مع متابعة أسعار النفط والتطورات المتعلقة بالمساعي الأميركية - الإيرانية واحتمالات إعادة فتح مضيق هرمز.

وتؤثر تطورات الطاقة بصورة مباشرة في

كوارث أوروبا تسببت بخسائر
822 مليار يورو منذ 1980

المناخ يهدد ديون الدول والأسواق

ربع الخسائر المناخية الأوروبية
وقع بأربع سنوات فقط

1

الخطر الأمريكي

كما أن الأضرار لا تتوزع بالتساوي على الولايات، وإنما تتركز في مناطق محددة، ما قد يزيد الضغط على المالية المحلية وأسواق العقارات وشركات التأمين والمصارف التي تمتلك انكشافاً مرتفعاً على المناطق المعرضة للأعاصير والحرائق والفيضانات.

يشير مؤشر «سالتكارش إيكونوميكس» المناخي إلى أن الولايات المتحدة تتجاوز أوروبا سوءاً من حيث حجم الانبعاثات وتكلفتها، إذ تكلف الكوارث الاقتصاد الأمريكي نحو 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، أي أكثر من ضعف المستويات الأوروبية.

وفي حين تظهر المؤسسات الأوروبية اهتماماً متزايداً بهذه المخاطر، تبدو الصورة أكثر إثارة للقلق في الولايات المتحدة. ويرى ديفيد أوين من «سالتكارش إيكونوميكس» أن الاقتصاد الأمريكي قد يكون أكثر هشاشة أمام التداعيات المناخية مقارنة بأوروبا.

شهدت الأعوام الأخيرة اتجاهاً متزايداً بين المستثمرين للتشكيك في جدوى الاستثمار المرتبط بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة «ESG»، بالتزامن مع تراجع عدد من الحكومات عن بعض التزاماتها المناخية. لكن موجات الطقس القاسي التي شهدتها أوروبا أخيراً تعيد المخاطر المناخية إلى مقدمة الحسابات الاقتصادية والاستثمارية.

فحرائق الغابات التي اجتاحت أجزاء من فرنسا وإسبانيا واليونان لم تخلّف دماراً بشرياً وبيئياً فحسب، وإنما أضراراً اقتصادية ضخمة أيضاً، يقدر تحليل لصحيفة «فايننشال تايمز» قيمتها بنحو 3 مليارات يورو. وتكشف هذه الخسائر جانباً من فاتورة أكبر يمكن أن تؤثر مستقبلاً في المالية العامة للدول وأسواق السندات والمصارف والمستثمرين.

فاتورة ضخمة

ولا تمثل حرائق الصيف حدثاً استثنائياً. فوفق وكالة البيئة الأوروبية، تسببت الظواهر الجوية الكارثية، بما فيها الفيضانات والعواصف والجفاف، في أضرار بقيمة 822 مليار يورو بين عامي 1980 و2024، فيما وقع ربع هذه الخسائر خلال الأعوام الأربعة الأخيرة وحدها.

وتزداد خطورة الرقم لأنه يعكس الخسائر المباشرة فقط، بينما تمتد التداعيات الاقتصادية إلى مجالات أوسع، تشمل ارتفاع التضخم، خصوصاً أسعار السلع الغذائية، واضطرابات سلاسل التوريد، وانخفاض الإنتاجية وتضرر البنية التحتية.

كما يمكن أن تؤدي الكوارث المتكررة إلى ظهور أصول مهجورة في المناطق الأكثر تعرضاً

للمخاطر، مع إغلاق بعض الأعمال أو انتقال السكان منها، ما يضغط على قيم العقارات والنشاط الاقتصادي المحلي والإيرادات الحكومية.

حلقة الديون

وخلال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، خافت الأسواق من «حلقة مفرغة» بين المصارف والحكومات، إذ كانت البنوك تمتلك كميات كبيرة من السندات السيادية، فيما تعتمد الحكومات بدورها على القطاع المصرفي.

واليوم يظهر نوع مختلف من المخاطر. فقد حذر مركز البحوث «بروجيل» في بروكسل من إمكانية نشوء «علاقة تبادلية سامة بين المناخ والديون»، تبدأ عندما ترفع الكوارث المناخية الإنفاق الحكومي وتضعف النمو والإيرادات، فتتراجع الجدارة الائتمانية للدولة وترتفع تكلفة اقتراضها.

ومع ارتفاع أعباء خدمة الدين، تضيق المساحة المالية المتاحة أمام الحكومة للاستثمار في مشروعات التكيف المناخي، ما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للكوارث التالية. وهكذا يمكن أن تتحول المخاطر المناخية إلى دائرة مالهية تغذي نفسها، بحيث يؤدي ضعف الاستثمار اليوم إلى خسائر أكبر

وديون أعلى في المستقبل.

فجوة التمويل

وتبدو المشكلة أكثر إلحاحاً عند مقارنة الاحتياجات الفعلية بحجم الإنفاق الحالي. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفق مجتمعة نحو 29 مليار يورو سنوياً فقط على التكيف المناخي والتخفيف من آثاره، بينما تقدر المفوضية الأوروبية الاحتياجات بنحو 70 مليار يورو سنوياً حتى عام 2050.

وهذا يعني وجود فجوة تتجاوز 40 مليار يورو سنوياً بين الإنفاق الحالي والمستوى المطلوب، في وقت تتزايد فيه الضغوط على الموازنات نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض والإنفاق الاجتماعي والدفاعي وغيرها من الالتزامات. وقد تكون كلفة عدم الاستثمار أكبر بكثير. فوفق دراسة حديثة لمعهد الموارد العالمية، يتوقع أن يوفر كل يورو يتم إنفاقه على التكيف المناخي نحو 10 يوروهات من الأضرار المستقبلية، ما يجعل الإنفاق الوقائي استثماراً اقتصادياً وليس مجرد تكلفة بيئية.

حرارة مكلفة

وتكشف تقديرات شركة التأمين «أليانز» حجم المخاطر المرتبطة بالإجهاد الحراري وحده خلال

السنوات المتبقية من العقد الحالي. فالاقتصادات الأوروبية الأكثر عرضة للخطر قد تواجه خسارة إجمالية تراوح بين 5 % و 7 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وتبرز فرنسا مثلاً وازحاً على العباء المحتمل، إذ قد تصل التكاليف المناخية فيها إلى نحو 210 مليارات يورو بحلول عام 2030، بما يضيف ما يعادل 2.2 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجزها المالي.

وتزداد حساسية هذه الأرقام في الاقتصادات التي تعاني بالفعل ارتفاع مستويات الدين والعجز، لأن الصدمات المناخية قد تجبر الحكومات على زيادة الإنفاق في وقت تكون فيه قدرتها على الاقتراض محدودة أو مكلفة.

كما أن ارتفاع درجات الحرارة لا يؤدي فقط إلى تكاليف مباشرة مرتبطة بالحرائق أو الرعاية الصحية، وإنما يمكن أن يقلل ساعات العمل والإنتاجية، ويزيد استهلاك الطاقة، ويؤثر في الزراعة والسياحة والنقل، لانتشر التداعيات عبر قطاعات الاقتصاد المختلفة.

تصنيفات مهددة

ويقول ميكائيل بن، المحلل المناخي لدى «أبسيولوت ستراتيغي ريسيرش»، إن هناك بالفعل ارتباطاً واضحاً بين ارتفاع المخاطر المناخية

المادية وزيادة تكاليف الاقتراض السيادي، حتى بعد استبعاد العوامل الاقتصادية الكلية المعتادة المستخدمة في تقييم حجم الديون. وتعني هذه العلاقة أن الأسواق قد تبدأ تدريجياً في مطالبة الدول الأكثر عرضة للكوارث بعوائد أعلى على سنداتاتها، لتعويض المستثمرين عن المخاطر الإضافية، ما يرفع تكاليف خدمة الدين ويضغط بصورة أكبر على المالية العامة.

ويرى بن أن ما يصل إلى 60 دولة قد تواجه خفضاً في تصنيفاتها الائتمانية بسبب العوامل المناخية بحلول عام 2030. وتأتي دول مثل باكستان ونيجيريا ضمن الأكثر تعرضاً للمخاطر، نظراً إلى هشاشتها أمام الصدمات المناخية والمالية. وفي المقابل، قد تستفيد دول أخرى من التحول الاقتصادي المرتبط بالمناخ. فقد تتحسن النظرة إلى دول تتمتع بإمكانات كبيرة في الطاقة المتجددة مثل تشيلي، أو تمتلك موارد ضرورية للتحول الاقتصادي والطاقة النظيفة مثل الأرجنتين.

عدوى مالية

وتبدو أوروبا عرضة بصورة خاصة لمخاطر انتقال الصدمات المناخية إلى القطاع المالي. فالبنوك الأوروبية لا تمتلك حصصاً كبيرة من ديون حكوماتها فقط، وإنما

تحتفظ أيضاً بحفاظ متنوعة من سندات دول أخرى داخل الاتحاد. وهذا التشابك يعني أن تعرض دولة لضغوط مالية حادة نتيجة سلسلة من الكوارث المناخية قد لا يبقى مشكلة محلية. فإذا تراجعت أسعار سنداتها أو ارتفعت مخاطرها الائتمانية، يمكن أن تنتقل التداعيات إلى المؤسسات المالية في دول أخرى.

فجوة التأمين

لكن حجم الحماية التأمينية لا يزال محدوداً، إذ يغطي التأمين نحو 20 % فقط من الخسائر المناخية في أوروبا حالياً، بينما تنخفض النسبة في رومانيا إلى نحو 1 %.

وتعني هذه الفجوة أن الجزء الأكبر من الخسائر يقع على الأفراد والشركات والحكومات. وعندما تصبح الأضرار أكبر من قدرة الأسر والشركات على تحملها، تضطر الدولة في كثير من الأحيان إلى التدخل، لنتحول الحكومة عملياً إلى «شركة التأمين الأخيرة».

ومع تكرار الكوارث وارتفاع قيمتها، قد تصبح هذه الالتزامات غير المباشرة عبئاً متزايداً على الميزانيات، خصوصاً إذا لم يتم احتسابها بصورة كافية ضمن تقييم المخاطر المالية طويلة الأجل.

تغير المناخ
يهدد
تصنيفات 60
دولة بحلول
2030

فرنسا تواجه
تكاليف
مناخية بقيمة
210 مليارات
يورو

كل يورو
للتكيف يوفر
10 يوروهات
مستقبلاً

أوروبا تحتاج
70 مليار
يورو سنوياً
للتكيف
المناخي



المعدن الأصفر يستفيد من تراجع رهانات تشديد السياسة النقدية الذهب يترقب الفيدرالي وسط ضعف الدولار

• ضعف الاقتصاد الأمريكي يعيد الزخم إلى أسعار الذهب

أنهت أسعار الذهب الأسبوع الماضي على ارتفاع للأسبوع الثاني على التوالي، في إشارة إلى عودة الزخم للمعدن النفيس مع تغير توقعات المستثمرين بشأن مسار السياسة النقدية الأمريكية. وجاءت المكاسب مدعومة بصورة أساسية بتراجع الدولار وانخفاض احتمالات اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى مزيد من التشديد النقدي خلال اجتماعه المقبل.

وبحسب تقرير صادر عن شركة «دار السباك» الكويتية، فإن سلسلة من البيانات الأمريكية الأضعف من المتوقع أعادت رسم توقعات الأسواق، إذ بات المستثمرون أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن الاقتصاد الأمريكي يفقد بعض زخمه، وهو ما يقلل الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة.

وتكتسب هذه العلاقة أهمية كبيرة بالنسبة إلى الذهب، لأن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد عادة جاذبية الأصول التي

تحقق عائداً، مثل السندات، مقابل المعدن الذي لا يقدم عائداً دورياً. وفي المقابل، فإن انحسار احتمالات التشديد النقدي يقلل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب ويعزز الطلب عليه. وتعكس البيانات الأخيرة ضعفاً نسبياً في الاستهلاك الأمريكي وتراجعاً في ثقة المستهلكين، إلى جانب مؤشرات أكثر اعتدالاً للتضخم. وتمنح هذه الصورة الأسواق سبباً للاعتقاد بأن «الفيدرالي» قد يفضل الانتظار قبل اتخاذ أي خطوة جديدة، خصوصاً إذا استمرت مؤشرات النشاط الاقتصادي في فقدان الزخم.

دعم الدولار

ويشكل تراجع الدولار عاملاً ثانياً مهماً في دعم المعدن النفيس، إذ يصبح الذهب أقل تكلفة بالنسبة إلى المشتريين من حائزي العملات الأخرى عندما تنخفض العملة الأمريكية. كما ساهم تراجع عوائد سندات الخزانة في تحسين

جاذبية الذهب مقارنة بالأصول ذات الدخل الثابت. لكن الصورة لا تزال بعيدة عن أن تكون محسومة. فالتضخم الأمريكي، رغم اعتداله في بعض القراءات، لم يختف تماماً من حسابات المستثمرين، كما أن توقعات التضخم القصيرة الأجل لا تزال مرتفعة نسبياً، ما يعني أن «الفيدرالي» سيحتاج إلى مزيد من الأدلة قبل الاطمئنان إلى أن ضغوط الأسعار أصبحت تحت السيطرة.

ومن هنا، يتحرك الذهب حالياً بين عاملين متعاكسين: تباطؤ اقتصادي يدعم احتمالات سياسة نقدية أقل تشدداً، ومخاوف من عودة التضخم قد تدفع البنك المركزي إلى التريث في تخفيف

موقفه. وتضيف التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط عاملاً آخر إلى هذه المعادلة. فالتوترات المرتبطة بإيران ومضيق هرمز تمنح الذهب دعماً بصفته

ملاذاً آمناً، لكن عدم حدوث ارتفاع حاد ومستدام في أسعار النفط حتى الآن حد من المخاوف بشأن موجة تضخمية جديدة قد تعيد الضغط على السياسة النقدية الأمريكية.

كما يظل الطلب من البنوك المركزية أحد مصادر الدعم الهيكلية للمعدن. واستمرار بعض البنوك المركزية الكبرى في زيادة احتياطياتها من الذهب يعكس توجهاً لتنويع الأصول وتقليل الاعتماد على العملات الرئيسية، وهو ما يوفر قاعدة طلب تختلف عن تحركات المضاربين قصيرة الأجل.

اختبار الأسواق

وتتجه الأنظار خلال الأسبوع الجاري إلى محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، بحثاً عن إشارات بشأن حجم الانقسام داخل البنك المركزي وتقييم صناع السياسة لمخاطر التضخم والنمو.

وسيكون المحضر مهماً لأنه قد يكشف ما إذا كان التراجع الأخير في رهانات رفع الفائدة يتوافق مع توجهات «الفيدرالي» نفسه، أم أن الأسواق ذهبت بعيداً في توقعاتها. وأي لهجة أكثر تشدداً من المتوقع قد تعيد دعم الدولار والعوائد وتضغط على الذهب، بينما قد يعزز الميل إلى الحذر من التشديد المكاسب الأخيرة للمعدن.

كما ستراقب الأسواق مؤشرات مديري المشتريات والإسكان والإنتاج الصناعي وغيرها من البيانات، لأنها ستحدد ما إذا كان ضعف الاقتصاد الأمريكي مجرد تباطؤ مؤقت أم بداية مسار أوسع يمكن أن يدفع السياسة النقدية إلى التحول.

ولا تقتصر المؤشرات المهمة على الولايات المتحدة، إذ تترقب الأسواق أيضاً بيانات رئيسية من أوروبا والصين واليابان والمملكة المتحدة، لما لها من تأثير في توقعات النمو العالمي

وتدفقات رؤوس الأموال وتحركات العملات.

الذهب أمام اختبار اتجاه جديد

يدخل الذهب المرحلة المقبلة مدعوماً بمزيج من ضعف الدولار وتراجع توقعات التشديد النقدي والطلب الاستثماري المرتبط بالمخاطر الجيوسياسية، لكن استمرار الصعود سيتوقف على ما إذا كانت البيانات الأمريكية ستؤكد فعلاً تباطؤ الاقتصاد وانحسار الضغوط التضخمية. وفي المقابل، فإن عودة الدولار إلى القوة أو ظهور مؤشرات تضخم أكثر سخونة قد تدفع المستثمرين إلى جني الأرباح. لذلك تبدو حركة الذهب خلال الفترة المقبلة أقل ارتباطاً بمستوى سعري بعينه وأكثر ارتباطاً بالسؤال الأهم: هل يقترب «الفيدرالي» من نهاية دورة التشديد، أم أن التضخم سيجبره على إبقاء الباب مفتوحاً أمام مزيد من الإجراءات؟

تكلفة التعدين تقترب من 61 ألف دولار للعملة

بيتكوين تفقد نصف قيمتها وتختبر القاع

1 معدل تعدين بيتكوين يتراجع 13 % مع تحول المعدنين

2 تكلفة التعدين تقترب من 61 ألف دولار حالياً

أحد المؤشرات المهمة لتقييم المستويات الحالية. فخلال الدورات السابقة، كان المعدنون يميلون إلى خفض عمليات البيع عندما يقترب سعر بيتكوين من تكلفة التعدين أو ينخفض دونها، بهدف تجنب بيع العملات بخسائر تشغيلية. وبحسب تقديرات عسكر، تتراوح تكلفة تعدين بيتكوين حالياً بين 60 و 61 ألف دولار في المتوسط، مع اختلاف التكلفة بحسب أسعار الكهرباء وكفاءة المعدات وموقع المنشأة. وهذا يعني أن السعر الحالي أصبح قريباً للغاية من نقطة التعادل لدى عدد من شركات التعدين.

وقد هبطت بيتكوين بالفعل لفترات قصيرة إلى مستويات تقل عن تكلفة التعدين على بعض المنصات، لكن التطور الأكثر أهمية يتمثل في انخفاض معدل الـ «Hash Rate»، أو القدرة الحاسوبية المستخدمة في تشغيل شبكة بيتكوين، بنحو 13 % خلال فترة قصيرة.

ويشير هذا الانخفاض إلى خروج جزء من القدرة التعدينية، لكنه قد يكشف أيضاً عن تحول اقتصادي أوسع، إذ بدأ بعض المعدنين إعادة توجيه استثماراتهم نحو البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، التي قد تحقق عوائد أعلى مقارنة بتعدين العملات المشفرة.

تحول تقني

ولا يعني الانتقال إلى الذكاء الاصطناعي مجرد إعادة استخدام الأجهزة نفسها. فتعدين بيتكوين يعتمد

والمعدنين كذلك على دورة التنصيف المقبلة لبيتكوين، باعتبارها عاملاً يمكن أن يعيد تشكيل السوق. ويؤدي التنصيف إلى خفض المكافآت التي يحصل عليها المعدنون مقابل إضافة الكتل الجديدة، ما يقلص وتيرة إصدار عملات بيتكوين الجديدة.

وبحسب عسكر، بدأ بعض المعدنين بالفعل الاحتفاظ بما لديهم من بيتكوين بدلاً من بيعها، انتظاراً لتحسن الأسعار والهوامش مع اقتراب دورة جديدة للسوق. ويظل توقيت التنصيف مرتبطاً بعدد الكتل التي يتم تعدينها وحركة الشبكة، ولذلك لا يمكن تحديد موعده بدقة كبيرة قبل الاقتراب منه. كما يمكن لتراجع النشاط وعدد المعاملات أن يؤثر في سرعة الوصول إلى الكتلة التي يقع عندها الحدث.

دورة جديدة

ويراهن عدد من المستثمرين

فرصة تجميع

وعلى صعيد الاستثمار، يرى عسكر أن الأسعار الحالية قد تكون مناسبة نسبياً للتجميع بالنسبة إلى المستثمر الذي يمتلك أفقاً زمنياً يمتد إلى عام أو أكثر، وليس للمتداول الذي يبحث عن ارتفاعات سريعة. فالهبوط بنحو 5 % من القمة جعل مستويات الأسعار أقل بكثير مما كانت عليه قبل أشهر، لكن غياب محفزات قوية لا يعني بالضرورة أن موجة الهبوط انتهت بالكامل. لذلك تظل المخاطر مرتفعة، خصوصاً في سوق تتميز بتقلبات حادة وقد تتأثر سريعاً بالسيولة والسياسة النقدية وسلوك المستثمرين. وفي الوقت نفسه، فإن اقتراب السعر من تكلفة التعدين وانخفاض الـ «Hash Rate» والتحول نحو الاحتفاظ بالعملة بدلاً من بيعها

تمثل عوامل يمكن أن تحد من ضغوط المعروض إذا استمرت لفترة طويلة.

بيتكوين تنتظر محفزاً لكسر التوازن

تقف بيتكوين بذلك أمام مرحلة قد تحدد اتجاه دورتها المقبلة، بعدما فقدت نحو نصف قيمتها من القمة واستقرت بين 60 و 65 ألف دولار، بالتزامن مع اقتراب تكلفة التعدين من 61 ألف دولار. وتراجع القدرة الحاسوبية للشبكة 13 %. وبين خروج المعدنين نحو الذكاء الاصطناعي وانتظار المستثمرين دورة التنصيف المقبلة، يظل السوق في حالة ترقب، فيما يحتاج السعر إلى محفز قوي للخروج من نطاقه الحالي وتحديد ما إذا كانت المستويات الراهنة تمثل بالفعل قاعاً جديداً أم مجرد محطة في دورة هبوط أطول.

زيادة سقف فواتير الغاز والكهرباء 13 % تعيد ضغوط المعيشة

فواتير الطاقة تدفع تضخم بريطانيا إلى 2.9 %

1 ارتفاع فواتير الطاقة يعيد التضخم البريطاني نحو 3 %

2 بنك إنجلترا يواجه معادلة أصعب بشأن أسعار الفائدة



تواجه الأسر البريطانية موجة جديدة من ضغوط تكلفة المعيشة، مع توقعات بارتفاع التضخم خلال يوليو إلى 2.9 %، مقابل 2.6 % في يونيو، مدفوعاً بصورة أساسية بالقفزة في فواتير الغاز والكهرباء، بالتزامن مع استمرار التقلبات في أسواق الطاقة العالمية.

ومن المنتظر أن تكشف بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية، المقرر صدورهما الأربعاء، حجم تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة في الأسعار، بعدما رفعت هيئة تنظيم الطاقة سقف فواتير الغاز والكهرباء المنزلية بنسبة 13% خلال يوليو.

ويرى خبراء الاقتصاد أن الزيادة في الفواتير قد تضيف نحو 0.44 نقطة مئوية إلى معدل التضخم الرئيسي، وإن كان من المتوقع أن يعوض انخفاض أسعار البنزين والديزل جزءاً من هذا الأثر.

ويعني اقتراب التضخم من حاجز 3 % عودة قضية تكلفة المعيشة بقوة إلى الواجهة، خصوصاً أن ارتفاع أسعار الطاقة لا يؤثر فقط بصورة مباشرة في ميزانيات الأسر، بل ينتقل كذلك إلى تكاليف الشركات والنقل والإنتاج، بما قد يوسع الضغوط السعرية في الاقتصاد.

معضلة الفائدة

ويزيد صعود التضخم المتوقع من تعقيد مهمة بنك إنجلترا، الذي يدرس إمكانية رفع أسعار الفائدة في وقت مبكر من سبتمبر، وسط مخاوف من تحول ارتفاع الأسعار إلى ظاهرة أكثر رسوخاً يصعب احتواؤها لاحقاً.

ويواجه البنك المركزي معادلة دقيقة؛ فرفع الفائدة يمكن أن يساعد في الحد من الطلب والسيطرة على التضخم، لكنه في المقابل يزيد تكاليف الاقتراض والرهون العقارية ويضيف ضغوطاً جديدة على الأسر والشركات.

ويكتسب مصدر التضخم أهمية خاصة في تحديد السياسة النقدية. فإذا كان الارتفاع ناتجاً بدرجة كبيرة عن صدمة مؤقتة في أسعار الطاقة، فقد يكون تأثير رفع الفائدة محدوداً، بينما يصبح التشديد النقدي أكثر ترجيحاً إذا بدأت الزيادة تنتقل إلى الأجور والخدمات وبقيّة مكونات الأسعار.

كما تزيد التطورات في الشرق الأوسط من صعوبة التوقعات، إذ يؤدي استمرار التوترات إلى تقلب أسعار النفط والطاقة عالمياً، ويجعل مسار التضخم البريطاني

عرضة لعوامل خارجية لا يستطيع بنك إنجلترا التحكم فيها مباشرة. ومن شأن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة أن يضغط أيضاً على الشركات، التي قد تضطر إلى تمرير جانب من التكاليف إلى المستهلكين، ما يزيد مخاطر استمرار التضخم لفترة أطول.

أعباء إضافية

وبالتوازي مع الطاقة، تواجه الأسر احتمال ظهور ضغوط جديدة مرتبطة بفواتير المياه، بعدما أفادت تقارير بأن

هيئة تنظيم القطاع تدرس تطبيق نظام للتسعير المتغير بحسب الطلب خلال فترات الجفاف. وقد يتضمن النظام فرض أسعار أعلى لاستهلاك المياه خلال الصيف وأقل في الشتاء، أو زيادة التعرفة بمجرد تجاوز المستهلك مستوى محدد، بهدف تشجيع ترشيد الاستهلاك عندما تتعرض الموارد المائية لضغوط.

لكن تطبيق مثل هذه الآلية قد يضيف بنداً جديداً إلى الأعباء المعيشية، خصوصاً في الأشهر التي يرتفع فيها الاستهلاك،

ويزيد حساسية الأسر تجاه أسعار الخدمات الأساسية. وتأتي هذه التطورات في توقيت صعب للحكومة البريطانية، التي تواجه ضغوطاً لتخفيف الأعباء عن الأسر والشركات قبيل الميزانية الخريفية، بينما تحد مستويات التضخم المرتفعة من المساحة المتاحة لتقديم دعم مالي واسع.

الطاقة تعيد أزمة المعيشة للواجهة

يمثل ارتفاع التضخم المتوقع إلى

2.9 % اختباراً جديداً للاقتصاد البريطاني، إذ تعيد زيادة فواتير الطاقة 13 % الضغوط إلى ميزانيات الأسر، بينما تضع بنك إنجلترا أمام خيارات أكثر تعقيداً بشأن الفائدة. ومع استمرار تقلب أسواق الطاقة واحتمالات ظهور تكاليف إضافية للمياه، قد تصبح السيطرة على الأسعار دون إضعاف النمو والتوسع في الأعباء المعيشية التحدي الاقتصادي الأبرز لبريطانيا خلال الأشهر المقبلة.

المسار الجديد يخفض زمن الرحلة إلى نحو 20 يوماً

الصين تختصر طريق أوروبا عبر القطب

1 طريق قطبي جديد يمنح الصين بديلاً للممرات التقليدية

2 المسار البحري الجديد يعزز الشراكة الصينية الروسية



غادرت سفينة حاويات صينية ميناء نينغبو شرقي البلاد متجهة إلى أوروبا عبر المحيط المتجمد الشمالي، في خطوة تعكس مساعي بكين لتطوير مسار تجاري جديد يقلل اعتمادها على الممرات البحرية التقليدية، وفي مقدمتها قناة السويس والبحر الأحمر والممرات المرتبطة بالشرق الأوسط. وتأتي الرحلة مع تصاعد التوترات الجيوسياسية التي أثّرت في حركة التجارة العالمية، ودفعت شركات الشحن إلى البحث عن مسارات بديلة تقل فيها احتمالات التعطل. كما تعكس محاولة صينية لتحويل الممر القطبي من طريق محدود الاستخدام إلى جزء أكثر انتظاماً من شبكة التجارة مع أوروبا. وتندرج الرحلة ضمن مشروع «طريق الحرير القطبي» الذي تسعى الصين من خلاله إلى توسيع حضورها التجاري في القطب الشمالي. وتعتمد الخدمة على «الطريق البحري الشمالي» الممتد بمحاذاة الساحل الروسي، قبل الوصول إلى الموانئ الأوروبية.

وبدأت شركة «سي ليجند» تشغيل الخدمة الجديدة، مع خطط لجعلها أسبوعية خلال موسم الملاحة القطبية، ما يمثل محاولة للانتقال من الرحلات الفردية إلى خدمة تجارية منتظمة بين الصين وأوروبا.

ميزة زمنية

وتكمن أبرز نقاط قوة الطريق الجديد في اختصار زمن الرحلات. فبحسب التقديرات الصينية، يمكن أن تستغرق الرحلة بين شرق آسيا وأوروبا عبر الطريق البحري الشمالي نحو 18 إلى 20 يوماً، مقارنة بنحو 40 إلى 50 يوماً عبر بعض المسارات التقليدية، بحسب ظروف الرحلة. وتستهدف «سي ليجند» نقل البضائع إلى

أوروبا في نحو 20 يوماً، ما قد يمنح الشركات الصينية ميزة في تصدير المنتجات التي تتطلب وصولاً أسرع إلى الأسواق. وقد يكون ذلك مهماً بصورة خاصة لصادرات السيارات الكهربائية والهجينة والبطاريات ومنتجات الطاقة الشمسية، وهي قطاعات تشهد فيها الشركات الصينية توسعاً سريعاً داخل الأسواق العالمية.

ولا يقتصر الاختصار في زمن الرحلة على سرعة وصول البضائع، بل يمكن أن يساعد الشركات على خفض الوقت الذي تبقى فيه رؤوس الأموال والبضائع عالقة أثناء النقل، وتحسين إدارة المخزونات وسلاسل التوريد. لكن هذه المزايا لا تجعل الطريق القطبي منافساً مباشراً لقناة السويس في الوقت الراهن. فالمرر القطبي لا يزال أقل قدرة على استيعاب

حركة السفن، كما يرتبط تشغيله بموسم ملاح محدود وظروف مناخية وجليدية صعبة. ومن ثم، يبدو المسار في مرحلته الحالية أقرب إلى ممر تكميلي يمنح الشركات خياراً إضافياً عند حدوث اضطرابات في الطرق التقليدية، وليس بديلاً كاملاً عنها. وتغادر السفن المستخدمة للمسار الساحل الشرقي للصين وتتجه شمالاً عبر مضيق بيرينغ،

ثم تدخل الطريق البحري الشمالي بمحاذاة الساحل الروسي، قبل مواصلة رحلتها غرباً نحو أوروبا.

ومن المقرر أن تصل السفينة الحالية إلى ميناء فيليكستو البريطاني في 7 سبتمبر، قبل التوجه إلى هامبورغ الألمانية ثم غدينيا البولندية، ما يربط الموانئ الصينية مباشرة بعدة مراكز تجارية أوروبية.

ويمتد الطريق البحري الشمالي لنحو 3500 ميل على طول الساحل القطبي الروسي، ويخضع جزء كبير منه للإدارة الروسية. ولذلك يرتبط أي توسع تجاري صيني عبر الممر بدرجة كبيرة بمستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بكين وموسكو.

كما يمنح الطريق روسيا فرصة لتعزيز أهمية ساحلها القطبي في التجارة الدولية، بينما تستفيد الصين من إضافة ممر جديد إلى شبكة طرقها التجارية وتقليل اعتمادها على نقاط الاختناق البحرية التقليدية.

القطب يعيد رسم طرق التجارة

رغم أن الطريق البحري الشمالي لا يمتلك حالياً القدرة الاستيعابية أو التشغيلية التي تؤهله لمنافسة قناة السويس، فإن اختصار زمن الرحلة بين الصين وأوروبا إلى نحو 20 يوماً يمنحه قيمة استراتيجية متزايدة. وإذا نجحت بكين في تحويل الخدمة إلى خط منتظم خلال موسم الملاحة، فقد يصبح «طريق الحرير القطبي» جزءاً مهماً من استراتيجية تنويع سلاسل الإمداد الصينية. ويضيف إلى خريطة التجارة العالمية ممراً جديداً تتزايد أهميته كلما ارتفعت المخاطر في الطرق البحرية التقليدية.

الخامات الثقيلة تمثل 50 % إلى 70 % من الاحتياطيات العالمية

مؤشر يكشف ضغوط سوق النفط الثقيل

1 الخامات الثقيلة تمثل حتى 70 % من الاحتياطيات العالمية

2 أربعة مراكز تخزين ترسم خريطة ضغوط السوق العالمية

عودة فنزويلا

وتعطي التطورات المتعلقة بفنزويلا أهمية أكبر للمقترح، إذ تمتلك البلاد أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم، وتغلب عليها الخامات الثقيلة والثقيلة جداً. ومن شأن عودة كميات أكبر من النفط الفنزويلي إلى الأسواق أن تعيد تشكيل تدفقات هذه النوعية، خصوصاً باتجاه المصافي القادرة على معالجتها.

كما يمكن لزيادة الإمدادات الفنزويلية أن تخفف الضغوط على المصافي الباقية عن الخام الثقيل، وتؤثر في فروق الأسعار بين درجات النفط المختلفة، وتعيد توجيه جزء من حركة التجارة بين الأمريكتين وآسيا وأوروبا.

ومن هنا قد تزداد أهمية وجود مؤشر يستطيع قياس تأثير عودة فنزويلا بصورة منفصلة عن الصورة العامة التي تقدمها أسعار برنت وغرب تكساس، خصوصاً أن تغير معروض النفط الثقيل لا ينعكس بالدرجة نفسها على جميع أنواع الخام.



وقد يصبح المؤشر، إذا أثبت فاعليته، وسيلة لتقديم إشارات أكثر وضوحاً إلى الأسواق حول أسباب تعديل الإنتاج. فعندما تشير قراءاته إلى ضغط متزايد على سلاسل إمداد الخام الثقيل، يمكن استخدام ذلك لتفسير الحاجة إلى الحذر أو ضخ كميات إضافية من النوعيات المطلوبة.

وتعتمد «أوبك» حالياً، ضمن أدائها لتقييم السوق، على مستوى المخزونات التجارية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن هذا المقياس لا يأخذ في الاعتبار بصورة كاملة مخزونات الصين والهند واقتصادات آسيوية أخرى باتت تستحوذ على جانب مهم من نمو الطلب العالمي.

مكاسب خليجية

ولا تقتصر الفائدة المحتملة على الدول المنتجة للنفط الثقيل، إذ يمكن أن تستفيد دول الخليج، وخاصة السعودية التي تصدر طيفاً واسعاً من الخامات، من قراءة أكثر دقة للعلاقة بين درجات النفط المختلفة ومستويات الطلب عليها.

وقد يساعد المؤشر المنتجين في تحديد اتجاهات الطلب وتقييم قدرة المصافي على استيعاب الإمدادات، كما يمنح المتداولين رؤية أوضح لفروق الأسعار، ويوفر للمصافي إشارات بشأن توافر اللقيم وتكاليف الحصول عليه.

وفي هذا السياق، لا يمثل «PHSIC» بديلاً لمؤشرات برنت وغرب تكساس أو بيانات المخزون المعروفة، وإنما أداة مكملة تستهدف جانباً محدداً من السوق ظل أقل وضوحاً رغم أهميته الكبيرة في منظومة التكرير والتجارة العالمية.

من المخزونات المحلية.

إشارات إنتاجية

ويرى الباحثون أن ارتفاع الطلب على الإمدادات الخارجية قد يقدم إشارة إلى وجود شح في الخامات الثقيلة، وهو ما يمكن أن يوفر مبرراً لتخفيف بعض قيود الإنتاج عن الدول القادرة على ضخ هذه النوعية داخل «أوبك»، مثل فنزويلا والعراق. وتتبع أهمية ذلك من أن إضافة براميل ثقيلة إلى السوق لا تعني بالضرورة إحداث تخمة في إجمالي المعروض النفطي، لأن عدداً كبيراً من المصافي العالمية مهياً بصورة أساسية لمعالجة الخامات الأخف، بينما تعتمد المصافي المعقدة على درجات محددة من الخام الثقيل. وفي المقابل، يمكن لانخفاض المؤشر أن يعكس تراجع الضغوط أو زيادة المعروض، ما يوفر لصناع القرار صورة أكثر تفصيلاً عن توازن السوق بدلاً من التعامل مع جميع درجات الخام باعتبارها سوقاً واحدة.

مؤشر جديد

وأطلقت الدراسة على المقياس اسم «PHSIC»، أي «مؤشر باشيه المتسلسل لتخزين الخام الثقيل»، نسبة إلى الاقتصادي الألماني هيرمان باشيه الذي استند الباحثون إلى منهجيته.

وترى الدراسة أن «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية تستطيعان الاستفادة منه في رصد شح ساعات التخزين والاختلالات الإقليمية في الإمدادات. كما يمكن لتحالف «أوبك +» الاستشهاد به عند تفسير قراراته، على غرار استخدام البنوك المركزية بيانات التضخم لتوضيح توجهاتها.

الكبريت وقيود الأنابيب والموانئ والعقوبات وأسعار الشحن. ويعني ذلك أن السوق النفطية العالمية قد تبدو مريحة من حيث إجمالي الإمدادات، في وقت تواجه فيه البراميل الثقيلة شحاً منفصلاً. فأي اضطراب في فنزويلا أو المكسيك أو العراق قد يزيد المنافسة على هذه الخامات، حتى إذا لم تشهد المؤشرات القياسية العالمية تحركات مماثلة. وهنا تظهر أهمية أداة تستطيع رصد هذه الضغوط بصورة مستقلة.

قياس المخزون

ولا يتمثل اقتراح «كابسارك» في إنشاء سعر مرجعي جديد للبرميل، وإنما في مؤشر قياسي استرشادي يشبه مؤشرات التضخم أو البورصات، ويقاس درجة الضغط في سوق النفط الثقيل من خلال متابعة أربعة مراكز تخزين رئيسية. وتشمل هذه المراكز قرطاجنة في إسبانيا، وهيوستن في الولايات المتحدة، وفادينار في الهند، وداليان في الصين، بما يوفر انتشاراً جغرافياً يسمح بالتقاط التحولات في أوروبا والأميركتين وآسيا.

وتقوم آلية المؤشر على مقارنة سعر البرميل الموجود في كل مركز تخزين بسعر أرخص برميل مماثل يمكن شحنه إلى الموقع نفسه بعد احتساب تكلفة النقل، ثم تجمع النتائج الأربع في رقم عالمي واحد يعكس مستوى الضغوط في سوق الخام الثقيل.

وبدول ارتفاع المؤشر على أن البراميل المخزنة أصبحت أغلى من بدائل يمكن استيرادها بعد احتساب تكاليف الشحن، ما يفتح المجال أمام عمليات المراجعة ويدفع المصافي إلى الشراء من الخارج بدلاً من السحب

الكولومبي و«ميري» الفنزويلي لم تتحول إلى مراجع عالمية، نتيجة اختلاف خصائصها وانحصار الطلب عليها في مصافٍ متخصصة وغياب عقود آجلة خاصة بها تتمتع بسيولة كبيرة.

وتضيف العوامل الجيوسياسية تعقيدات أخرى، إذ واجه عدد من كبار المنتجين، مثل روسيا وفنزويلا وإيران والعراق، عقوبات أو قيوداً أثرت في حركة صادراتهم. لذلك يلجأ المتداولون إلى تسعير النفط الثقيل قياساً إلى خامات أخف، مع خصومات تعكس النوعية والنقل والتكرير. ويُتداول خام غرب كندا المختار حالياً بخصم يبلغ نحو 14 دولاراً للبرميل عن غرب تكساس الوسيط، وفق البيانات الواردة في المادة.

محركات مستقلة

وتتحرك قيمة النفط الثقيل وفق عوامل لا تعكسها أسعار برنت تكساس. فخامات مثل «مايا» المكسيكي و«غرب كندا المختار» و«أورالس» الروسي و«كاستيا»

باحثون في «كابسارك» ونشرت دورية «إنرجي إيكونوميكس»، من مفارقة لافتة؛ إذ تمثل الخامات الثقيلة والثقيلة جداً ما بين 50 % و 70 % من احتياطيات النفط العالمية، لكن حصتها لا تتجاوز نحو 15 % من الإنتاج، بسبب صعوبة استخراجها وتكريرها وحاجتها إلى منشآت أكثر تعقيداً. ورغم هذه الحصة المحدودة، يظل النفط الثقيل مهماً لمنظومة التكرير العالمية، بعدما استثمرت مصافٍ معقدة مليارات الدولارات في وحدات التكسير الهيدروجيني ونزع الكبريت المصممة لمعالجة اللقيم الأثقل، ما يجعل توافر هذه البراميل عاملاً مؤثراً في تشغيل المصافي وهوامش أرباحها.

غياب المرجع

لكن سوق النفط الثقيل لم تنجح حتى الآن في تطوير خام قياسي عالمي مماثل لبرنت أو غرب تكساس. فخامات مثل «مايا»

المكسيكي و«غرب كندا المختار» و«أورالس» الروسي و«كاستيا»

في وقت تسعى فيه فنزويلا إلى استعادة حضورها الكامل في سوق النفط العالمية ببراميلها الثقيلة، تطرح دراسة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية «كابسارك» حلاً لواحدة من أقدم الثغرات في هيكل السوق، عبر تطوير مؤشر مستقل يقيس أوضاع الخامات الثقيلة ودرجة الضغوط التي تتعرض لها.

وتكتسب الفكرة أهميتها من أن مؤشرات التسعير الرئيسية، وفي مقدمتها برنت وغرب تكساس الوسيط، تعكس بدرجة أكبر حركة الخامات الأخف، بينما تختلف اقتصاديات النفط الثقيل من حيث تكاليف الإنتاج والنقل والتكرير ومحتوى الكبريت. وترى الدراسة أن المقياس الجديد يمكن أن يمنح «أوبك» وصناع السياسات والمتداولين إشارات مبكرة إلى الاختلالات التي تظهر في هذه السوق.

احتياطيات ضخمة

وتنطلق الدراسة، التي أعدها

مؤشر قد يعيد رسم القرارات النفطية

يبقى نجاح المؤشر مرتبطاً بقدرته على تقديم إشارات دقيقة ومتواصلة، وتوافر بيانات موثوقة من مراكز التخزين المختلفة، فضلاً عن اكتساب ثقة المنتجين والمصافي والمتداولين. لكن أهميته تكمن في محاولته قياس سوق تمثل خاماتها ما يصل إلى 70% من الاحتياطيات العالمية رغم اقتصار النفط.

حصتها على نحو 15% من الإنتاج. وإذا تحول «PHSIC» إلى مرجع موثوق، فقد يمنح «أوبك+» وصناع القرار أداة إضافية لفهم ندرة الخامات الثقيلة أو وفرتها، ويساعدهم على اتخاذ قرارات إنتاجية أكثر ارتباطاً بالاختلاف الحقيقي بين درجات

عودة فنزويلا
تعزز أهمية
قياس سوق
الخامات الثقيلة

«أوبك+» قد
تستعين بالمؤشر
لتوجيه قراراتها
الإنتاجية مستقبلاً

مؤشر «PHSIC»
يرصد ندرة
الخام الثقيل
وفوائضه عالمياً

غرب كندا
يتداول بخصم
14 دولاراً
للبرميل حالياً

أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال 13

التكنولوجيا.. من الحلول الرقمية إلى قوة النمو

كتب جورج حبيب

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على



الحوسبة السحابية تعيد تشكيل العمليات وتخفف أعباء البنية التحتية



حماية البيانات تتحول إلى أولوية مع اتساع الاعتماد على الأنظمة الحديثة



مستوى منتجاتها وتعزيز قدرتها على المنافسة في الصناعات والتقنيات المتقدمة. وفي عام 2015، اتخذت الصين اتجاهًا استراتيجيًا أكثر وضوحاً نحو تطوير الصناعة والارتقاء بجودة الإنتاج، بما يتطلب توسيع الاعتماد على التقنيات الحديثة والأتمتة والروبوتات الصناعية. فالمنافسة في المنتجات ذات الجودة العالية لا تعتمد على حجم الإنتاج فقط، وإنما تحتاج إلى تقنيات قادرة على تحقيق الدقة والسرعة والكفاءة وتقليل هامش الخطأ. وفي هذا السياق، برزت شركة «كوكا» الألمانية، المتخصصة في صناعة الروبوتات الصناعية، باعتبارها إحدى الشركات التي امتلكت التكنولوجيا والخبرة التي كانت الصين تحتاج إليها في مسار تحولها الصناعي. ومن هنا بدأت قصة كشف جانباً مهماً من اقتصاد الأعمال: قيمة التكنولوجيا لا تقاس فقط بما تحققه من إيرادات، وإنما بما تمنحه من قدرة على المنافسة والتطور.

«كوكا».. مسيرة من الابتكار إلى الريادة

لم تكن «كوكا» شركة صناعية عادية، بل امتلكت مكانة بارزة في صناعة الروبوتات، وهو ما جعلها هدفًا مهمًا للصين في سعيها إلى تعزيز قدراتها الصناعية والتكنولوجية. وتعود جذور الشركة إلى أكثر من 125 عاماً، إلا أن مسيرتها في مجال الروبوتات شهدت تحولاً مهماً في عام 1973، عندما كشفت عن روبوت «فامولوس» الذي شكل نقطة تحول في تاريخ الأتمتة الصناعية. تميز «فامولوس» بكونه أول روبوت صناعي في العالم يعتمد على ستة محاور للحركة يتم التحكم فيها كهربائياً بالكامل. وكانت الروبوتات الصناعية قبل ذلك تعتمد بدرجة كبيرة على الأنظمة الهيدروليكية التي تستخدم ضغط الزيت، وهو ما كان يفرض تحديات تتعلق بتسرب الزيت وصعوبة الوصول إلى مستويات عالية من الدقة في التحكم والحركة. وجاء «فامولوس» ليقدم نموذجاً أكثر تطوراً، فاتحاً المجال أمام مستويات جديدة من الأتمتة الصناعية والدقة والكفاءة. ولم تتوقف «كوكا» عند هذا الابتكار، إذ واصلت تطوير تقنياتها، وقدمت في عام 1985 روبوتاً بتصميم مبتكر على شكل حرف «Z»، يتمتع بقدرة عالية على الحركة في اتجاهات متعددة ومرونة أكبر في تنفيذ المهام.

وساعدت هذه الابتكارات الشركات الصناعية على التعامل مع عمليات أكثر تعقيداً، وتنفيذها بسرعة ودقة أكبر، ما عزز موقع «كوكا» ضمن الشركات الرائدة في مجال الروبوتات الصناعية. ورسخ قدرتها على إنتاج كميات ضخمة من السلع بتكاليف منخفضة. إلا أن هذا النموذج بدأ يشهد تحولاً مع توجه بكين إلى رفع

بوجود ثغرات في البرمجيات أو الشبكات أو آليات الوصول إلى الأنظمة، ما يستدعي تقييماً مستمراً لمستوى الحماية ومدى قدرة المؤسسة على التعامل مع التهديدات المحتملة. ويعد تحديد المخاطر، يتم تقييمها وفقاً لاحتمالية وقوعها وحجم تأثيرها المحتمل على العمليات، لتحديد الأولويات والإجراءات المناسبة للتعامل معها. وقد تشمل هذه الإجراءات تطوير البنية التحتية الأمنية، وتحديث الأنظمة والبرمجيات، وتعزيز سياسات إدارة الوصول، إلى جانب وضع خطط تضمن استمرارية الأعمال في حال وقوع حادث تقني أو أمني.

وبذلك، لا يمثل أمن المعلومات وإدارة المخاطر التكنولوجية وظيفية تقنية منفصلة عن الإدارة، بل أصبح جزءاً من منظومة إدارة الأعمال نفسها، خصوصاً مع ارتفاع تكلفة الأعطال والاختراقات وتأثيرها المباشر في السمعة والعمليات وثقة العملاء. وكما توسع الاعتماد على التكنولوجيا، ازدادت الحاجة إلى بناء منظومة استباقية قادرة على حماية المعلومات والتعامل مع المخاطر قبل تحولها إلى تهديد فعلي لاستمرارية المؤسسة.

«كوكا».. عندما تتحول التكنولوجيا إلى أصل استراتيجي

ولا تتوقف قيمة التكنولوجيا عند تحسين العمليات داخل المؤسسة، إذ يمكن أن تتحول التكنولوجيا نفسها إلى أصل استراتيجي يعيد تشكيل موازين المنافسة بين الشركات والدول. وتقدم صناعة الروبوتات الصناعية مثلاً واضحاً على ذلك، مع صعود الصين من نموذج الإنتاج المنخفض التكلفة إلى السعي لمناقسة الاقتصادات الصناعية الكبرى في المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى.

ففي المصانع الحديثة، أصبحت الروبوتات جزءاً أساسياً من عمليات التصنيع، ولا سيما في الصناعات التي تتطلب مستويات مرتفعة من الدقة والسرعة والاستمرارية. وقد استفادت منها الاقتصادات الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، في مواجهة ارتفاع تكاليف العمالة، إلى جانب استخدامها لزيادة الطاقة الإنتاجية والحفاظ على مستويات ثابتة من الجودة.

وكانت هذه التكنولوجيا تمثل لفترة طويلة إحدى الحلقات التي تحتاج الصين إلى تعزيزها ضمن نموذجها الصناعي. فقد ارتبطت الصين حتى سنوات قريبة بصورة «مصنع العالم»، مستفيدة من قدرتها على إنتاج كميات ضخمة من السلع بتكاليف منخفضة. إلا أن هذا النموذج بدأ يشهد تحولاً مع توجه بكين إلى رفع

مسألة تقنية بحتة، بل أصبحت جزءاً من إدارة استمرارية الأعمال وسلامة العمليات. ويتمحور أمن المعلومات حول حماية البيانات والأنظمة من الوصول غير المصرح به أو التلاعب أو التلف، بينما تتولى إدارة المخاطر التكنولوجية تحديد التهديدات المحتملة وتقييم آثارها ووضع الإجراءات المناسبة للحد منها. ويكمل المجالان بعضهما بعضاً، إذ لا تقتصر الحماية الفعالة على مواجهة الهجمات بعد وقوعها، وإنما تبدأ بالتعرف على مصادر الخطر والاستعداد لها قبل أن تتحول إلى مشكلات تؤثر في أداء المؤسسة.

وتقوم حماية المعلومات على ثلاثة عناصر رئيسية هي السرية والسلامة والتوافر. فالسرية تضمن اقتصر الوصول إلى البيانات على الأشخاص المخولين بذلك، فيما تهدف السلامة إلى الحفاظ على دقة المعلومات ومنع تعديلها أو العبث بها دون تصريح. أما التوافر، فيعني ضمان استمرار إمكانية الوصول إلى البيانات والأنظمة عند الحاجة إليها، بما يدعم استمرارية العمليات وعدم تعطل الأعمال.

ولتحقيق هذه المتطلبات، تعتمد المؤسسات على مجموعة من التقنيات والإجراءات الأمنية، من بينها التشفير وأنظمة اكتشاف التسلل والجدران النارية وآليات التحكم في الوصول. ويساعد التشفير، على سبيل المثال، في حماية البيانات أثناء انتقالها عبر الشبكات، بحيث تصبح المعلومات غير قابلة للقراءة بصورة مباشرة حتى في حال تمكن طرف غير مصرح له من الوصول إليها. وفي المقابل، تبدأ إدارة المخاطر التكنولوجية بتحديد الأصول والأنظمة التي تعتمد عليها المؤسسة، ثم رصد نقاط الضعف والتهديدات التي يمكن أن تستهدفها. وقد ترتبط هذه المخاطر

والمحافظة على مستويات الأداء. وتزداد أهمية الحوسبة السحابية مع التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، إذ أصبحت العديد من الخدمات السحابية توفر أدوات متقدمة لتحليل البيانات واستخراج مؤشرات تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر دقة. ويمكن للمؤسسات الاستفادة من هذه الأدوات في رصد الأنماط، وتحسين العمليات، والتنبؤ بالاتجاهات، وتطوير استراتيجيات تستند إلى بيانات فعلية. ويمتد أثر تحليل البيانات السحابية إلى مجالات متعددة، مثل تحسين إدارة سلاسل التوريد، والتعرف على احتياجات العملاء، وتطوير المنتجات والخدمات، وتحديد فرص جديدة للنمو. ومن هنا، تتحول البيانات من مجرد مورد تشغيلي إلى عنصر داعم للابتكار وصناعة القرار، بينما توفر الحوسبة السحابية البيئة التقنية اللازمة للوصول إلى هذه البيانات ومعالجتها والاستفادة منها بكفاءة أكبر.

أمن المعلومات

لكن اتساع الاعتماد على التكنولوجيا لا يأتي دون تحديات، إذ كلما أصبحت الأنظمة الرقمية أكثر حضوراً في العمليات، ازدادت أهمية حماية البيانات والأنظمة وضمان استمرارية الأعمال. ومن هنا، أصبح أمن المعلومات وإدارة المخاطر التكنولوجية من الركائز الأساسية في بيئة الأعمال الرقمية. ومع اعتماد المؤسسات على الأنظمة التقنية في إدارة عملياتها وتخزين بياناتها وتنفيذ معاملاتها، أصبحت المعلومات الرقمية من أهم أصول المؤسسة، وفي الوقت نفسه من أكثرها عرضة لمخاطر متعددة، تشمل الهجمات السيبرانية وتسرب البيانات والاختراقات الأمنية. ولذلك، لم تعد حماية هذه الأصول

كبيرة لشراء الخوادم والأجهزة وتجهيز مراكز البيانات، فضلاً عن تكاليف الصيانة والتحديث المستمر. أما الخدمات السحابية، فتتيح استخدام الموارد التقنية وفقاً لحجم الحاجة الفعلية، ما يساعد على الحد من الإنفاق على أصول قد لا تكون مستخدمة بكامل طاقتها. ولا يقتصر هذا الأثر على الشركات الكبرى، إذ تمنح الحوسبة السحابية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة الوصول إلى تقنيات وموارد متقدمة دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية ضخمة. وبذلك، تساهم في تقليص الفجوة التقنية بين المؤسسات، وتوفير للشركات بمختلف أحجامها أدوات يمكن توظيفها لتحسين الأداء وتطوير العمليات وتعزيز قدرتها التنافسية.

ومن ناحية أخرى، تعزز الحوسبة السحابية مرونة العمليات من خلال قدرة المؤسسات على زيادة مواردها التقنية أو تقليصها بسرعة وفقاً لمتغيرات الطلب واحتياجات العمل. وتمثل هذه المرونة أهمية خاصة في القطاعات التي تتسم بتقلب مستويات النشاط أو التغير السريع في متطلبات العملاء، إذ تسمح للشركات بالتكيف مع الظروف الجديدة دون الحاجة إلى إعادة بناء بنيتها التقنية في كل مرة.

كما أسهمت الخدمات السحابية في تطوير أساليب التعاون داخل المؤسسات، من خلال إتاحة الوصول إلى البيانات والمستندات والأنظمة من مواقع مختلفة وفي أوقات متعددة، وفقاً للاحتياجات المحددة. وتساعد منصات الاجتماعات الافتراضية وإدارة المشاريع وغيرها من أدوات التعاون السحابي فرق العمل على التواصل ومتابعة المهام بصورة أكثر فاعلية، حتى عندما يكون أعضاؤها موزعين جغرافياً. ومع توسع أنماط العمل عن بُعد، أصبحت هذه القدرات عاملاً مهماً في دعم استمرارية العمليات

أعادت التكنولوجيا تشكيل بيئة الأعمال بصورة متسارعة، فلم تعد الأنظمة الرقمية مجرد أدوات مساندة للعمليات اليومية، بل أصبحت جزءاً أساسياً من قدرة المؤسسات على خفض التكاليف، ورفع الكفاءة، وحماية المعلومات، والتكيف مع المتغيرات، وفتح مسارات جديدة للنمو. ومع اتساع الاعتماد على الحلول الرقمية، بات نجاح المؤسسات مرتبطاً بقدرتها على توظيف التكنولوجيا بكفاءة، وإدارة المخاطر التي ترافقها، وتحولها في الوقت نفسه إلى مصدر للقيمة والميزة التنافسية.

الحوسبة السحابية

أصبحت الحوسبة السحابية من أبرز التحولات التقنية التي أعادت تشكيل أساليب إدارة الأعمال وتشغيل المؤسسات، في ظل التسارع المستمر في التكنولوجيا وتزايد الاعتماد على الحلول الرقمية. ولم تعد الخدمات السحابية مجرد خيار تقني، بل تحولت إلى أداة استراتيجية تستند إليها المؤسسات في تطوير عملياتها، ورفع كفاءتها التشغيلية، وتعزيز قدرتها على الاستجابة لمتغيرات بيئة الأعمال.

وتتيح الحوسبة السحابية للمؤسسات الوصول إلى مجموعة واسعة من موارد الحوسبة، بما في ذلك الخوادم ومساحات التخزين والتطبيقات وقواعد البيانات، عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى بناء وإدارة بنية تحتية تقنية متكاملة داخل المؤسسة. ويسهم هذا النموذج في منح الشركات مرونة أكبر في إدارة مواردها، إلى جانب خفض جانب مهم من التكاليف التشغيلية، بما ينعكس على كفاءة العمليات واستخدام الموارد.

ويبرز خفض تكاليف البنية التحتية كأحد أهم المكاسب التي توفرها الحوسبة السحابية. ففي النماذج التقليدية، كانت المؤسسات مطالبة بتخصيص استثمارات

الشراكات الاستراتيجية... بوابة جديدة للنمو

القيادة الذاتية، بما يساعدها على الوصول إلى حلول متقدمة بوتيرة أسرع. وبذلك، لا تقتصر قيمة الشراكات الاستراتيجية على توسيع نطاق النشاط، وإنما تمتد إلى تعزيز القدرات، وتسريع الابتكار، وفتح مسارات جديدة للنمو، خصوصاً عندما تتكامل خبرات الأطراف المشاركة وتخدم أهدافاً واضحة على المدى الطويل.

وتسريع عمليات الابتكار. وتكتسب هذه الشراكات أهمية أكبر في القطاعات التي تتطلب استثمارات مرتفعة في البحث والتطوير، إذ تتيح للشركات تقاسم تكاليف ومخاطر التطوير، إلى جانب الاستفادة من الإمكانيات التقنية المتاحة لدى الشركاء. ويظهر ذلك بوضوح في صناعة السيارات، حيث تتعاون الشركات مع مزودي التكنولوجيا لتطوير السيارات الكهربائية وتقنيات

لم يعد نمو الشركات يعتمد فقط على التوسع في الأسواق أو زيادة حجم المبيعات، بل أصبحت الشراكات الاستراتيجية إحدى الأدوات المهمة لبناء قدرات جديدة والوصول إلى موارد وتقنيات وخبرات قد يصعب تطويرها داخلياً. ومن خلال التعاون مع شركات أخرى، تستطيع المؤسسات الاستفادة من خبرات متخصصة، وتطوير منتجات وخدمات جديدة،

مسجلاً أدنى مستوى منذ بدء قياس مستوى النهر

انخفاض الراين يشعل أزمة وقود بفرنسا

الراين السفلي وحول كولونيا، بينما تواجه قيوداً حادة جنوباً.

وتتحرك بعض الشحنات باستخدام صنادل مخصصة للمياه الضحلة، لكن عدد السفن القادرة على العمل محدود، ما يقلص تدفقات المنتجات المكررة من جنوب ألمانيا. وقد لا تكفي السكك الحديدية لتعويض النقص إذا استمر انخفاض المياه، ما ينذر بتأثيرات متتالية على سلاسل الإمداد. وبدأت التداعيات تظهر في السوق، إذ أبلغت 4 مناطق في شرق فرنسا بالقرب من الراين عن نقص في وقود السيارات مع صعوبة وصول السفن إلى ميناء ستراسبورغ.

وقفزت تكلفة الشحن من مركز أمستردام-روتردام-أنтверب إلى بازل إلى 276.67 يورو اللطن في 14 أغسطس، من 69.30 يورو في 1 يوليو و35 يورو في 3 يونيو، وفق بيانات Spotbarge.

تراجعت مستويات مياه نهر الراين عند كاوب في ألمانيا خلال هذا الأسبوع إلى أقل من 10 سنتيمترات يوم 14 أغسطس، مسجلة أدنى مستوى منذ بدء قياس مستوى النهر، ما يفاقم الأزمة التي تواجهها سلاسل إمدادات الوقود والمنتجات المكررة في أوروبا.

وتتوقع هيئة المياه الألمانية استمرار المستويات المنخفضة خلال معظم أغسطس، مع بقائها قرب 20 سنتيمتراً الأسبوع المقبل، قبل تحسن طفيف إلى أكثر من 30 سنتيمتراً في 23 أغسطس، مقابل المستوى القياسي السابق البالغ 25 سنتيمتراً في 2018.

ويحذر متعاملون من احتمال توقف الملاحة بالكامل في بعض أجزاء الراين اعتباراً من الأسبوع المقبل، حسب تقرير لوكالة «إس أند بي غلوبال». وقال مصدر أوروبي إن النهر أصبح عملياً «منقسماً إلى نصفين»، إذ لا تزال السفن تصل إلى مناطق



معلومة ورقم

3 مليارات دولار

تجري شركة إنفيديا محادثات لاستثمار ما يصل إلى ثلاثة مليارات دولار في شركة إس.بي.إنرجي التابعة لمجموعة سوفت بنك والمطورة لمشروع إنشاء مركز بيانات ضخم في ولاية أوهايو الأمريكية لصالح شركة أوبن.إيه.آي.

تسارع متوقع للتضخم في بريطانيا

يمثل ذلك بداية موجة ارتفاع في الأسعار يُتوقع استمرارها خلال النصف الثاني من العام، لتنتهي فترة من الأنباء الإيجابية بشأن ضغوط الأسعار. وقد تزيد الأرقام قلق مسؤولي السياسة النقدية في بنك إنجلترا، مع بدء ظهور آثار حرب إيران بصورة أوضح في الأسعار، ولا سيما في ظل صمود الاقتصاد.

في أربعة أشهر، إذ يرجح متوسط تقديرات الاقتصاديين في استطلاع أجرته «بلومبرغ» ارتفاعه 2.9 % في يوليو. وتزيد حرب إيران تكلفة السفر بالطائرات وتنعكس على فواتير الطاقة المنزلية، فيما يؤدي نقص المكونات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى ارتفاع أسعار الأجهزة الإلكترونية.

يُتوقع أن تتصدر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة الأبناء خلال الأسبوع المقبل، مع استمرار توخي بنك إنجلترا الحذر بفعل نقص رقائق الذاكرة المدفوع بالذكاء الاصطناعي وارتفاع تكاليف الطاقة. ومن المرجح أن تظهر البيانات المرتقب صدورها الأربعاء تسارع التضخم للمرة الأولى

دردشة اقتصادية

رحلات الفضاء تتحول إلى مختبر للتكنولوجيا الحيوية والاستدامة

الفضاء يعيد ابتكار الحياة على الأرض

1 الجاذبية الصغرى تسرع أبحاث الشيوخة والطب التجديدي

2 التصنيع الحيوي الفضائي يفتح أسواقاً استثمارية جديدة عالمياً

الفضاء وشركات التكنولوجيا الحيوية ومطورو البنية التحتية غالباً داخل منظومات منفصلة، ما يبطئ انتقال الأبحاث إلى التطبيقات التجارية. ولهذا تحتاج المرحلة المقبلة إلى شراكات أوسع بين قطاع الفضاء وشركات الأدوية ومختبرات التكنولوجيا الحيوية ومطوري الذكاء الاصطناعي، إلى جانب أطر تنظيمية تستطيع التعامل مع تقنيات تجمع بين الطيران الفضائي والرعاية الصحية والتصنيع المتقدم.

سوق جديدة وتفتح هذه التحولات مجالاً استثمارياً جديداً يقوم على التصنيع الحيوي الفضائي والهندسة البيولوجية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والبنية التحتية المستدامة. وقد تجد الشركات نفسها أمام فرص لم تكن موجودة قبل سنوات، تمتد من إنتاج الأدوية في المدار إلى بناء أنظمة متكاملة لإدارة المياه والنفايات والغذاء. كما ستحتاج الشركات الصناعية والتكنولوجية إلى تحالفات غير تقليدية تجمع مهندسي الفضاء وعلماء الأحياء ومطوري البرمجيات والذكاء الاصطناعي، إذ لم يعد الابتكار في هذا المجال قائماً على تخصص واحد، بل على دمج عدة قطاعات في منظومة متكاملة.

الفضاء يعيد تصميم اقتصاد الحياة في النهاية، قد يكون أهم ما تقدمه رحلات الفضاء للبشرية أبعد من الوصول إلى القمر أو الكواكب؛ فهي تعلم الإنسان كيفية إدارة الموارد المحدودة والبقاء في بيئات شديدة القسوة. ومع إضافة التكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي إلى هذه الخبرة، تتشكل صناعة جديدة قادرة على تطوير حلول للطب والغذاء والاستدامة. ومن ثم، فإن سباق الفضاء المقبل قد لا يغير فقط طريقة استكشاف الكون، بل قد يعيد أيضاً تصميم الحياة والاقتصاد على الأرض.



التصنيع الحيوي اللامركزي، بحيث يمكن إنتاج مواد أو علاجات في مواقع متعددة بدلاً من الاعتماد الكامل على منشآت ضخمة بعيدة.

سرعة الابتكار ومع دمج الذكاء الاصطناعي بالمختبرات الآلية، تتقلص الفترة بين الاكتشاف والتطبيق. فالمعرفة التي تجمع في المدار يمكن تحويلها بوتيرة أسرع إلى أدوية وتشخيصات ومنتجات تستخدم يومياً، بما يخلق نموذجاً جديداً للابتكار يقوم على السرعة والدقة وكفاءة استهلاك الموارد. لكن الوصول إلى القيمة الاقتصادية الكاملة لهذا القطاع لا يزال يواجه عقبات، إذ تعمل وكالات

المتخصصة، فيما يستخدم الذكاء الاصطناعي لتصميم بروتينات وإنزيمات ومسارات حيوية بسرعة أكبر من الأساليب التقليدية.

كما تتطور تقنيات الموائع الدقيقة والخلايا الاصطناعية، التي توفر أنظمة بيولوجية مبسطة وقابلة للحكم، ويمكن استخدامها لإنتاج الأدوية أو توصيلها بكفاءة أعلى. وفي المهمات الفضائية الطويلة، قد تستخدم هذه التقنيات لتصميم كائنات دقيقة تعيد تدوير النفايات وتنتج المغذيات والمواد المطلوبة داخل المركبة نفسها. أما على الأرض، فيمكن أن تسرع اكتشاف الأدوية وتطوير مواد حيوية صديقة للبيئة وتقنيات احتجاز الكربون، إضافة إلى دعم

وتحضر أبحاث الخلايا الجذعية بدورها تقدماً في دراسة نمو الخلايا وتمايزها، ما يفتح فرصاً أمام هندسة الأنسجة وعلاجات الشيوخة. وهكذا لم يعد الفضاء مجرد مكان لإجراء التجارب، بل يتحول تدريجياً إلى بيئة للإنتاج الحيوي واختبار علاجات وتقنيات يمكن نقلها إلى الأسواق الأرضية.

ذكاء حيوي ويتسارع هذا المسار مع صعود البيولوجيا التركيبية والبيولوجيا التوليدية المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وتسمح الأولى بإعادة برمجة الأنظمة الحية لإنتاج الأدوية والمواد الغذائية والمركبات

في الوقت الذي تتسابق فيه الدول الكبرى لإعادة الإنسان إلى أعماق الفضاء، لم تعد الرحلات الفضائية مجرد استعراض علمي أو سباق على النفوذ، بل تحولت إلى مختبر ضخم لتطوير تقنيات يمكن أن تعيد صياغة الحياة على الأرض، خصوصاً في مجالات الطب والغذاء والطاقة والاستدامة.

وبعد أكثر من 25 عاماً من الوجود البشري المتواصل على متن محطة الفضاء الدولية، أصبحت المحطة نموذجاً مصغراً للحياة في بيئة محدودة الموارد. فقد طورت فيها أنظمة مغلقة لإعادة تدوير المياه وتجديد الهواء وتحويل النفايات إلى موارد، إلى جانب مراقبة صحة الإنسان باستمرار في ظروف شديدة القسوة.

وتكتسب هذه التقنيات أهمية متزايدة على الأرض مع تفاقم ندرة المياه واضطرابات سلاسل الإمداد والضغوط البيئية. فالحلول التي صُممت لبقاء رواد الفضاء يمكن استخدامها في المدن الذكية والزراعة الحديثة والرعاية الصحية المحلية، بما يعزز الكفاءة ويحد من الهدر.

بيولوجيا فضائية في قلب هذا التحول تقف التكنولوجيا الحيوية التي وجدت في الجاذبية الصغرى بيئة فريدة لدراسة جسم الإنسان. ففي الفضاء تتراجع كثافة العظام وتضعف العضلات وتتغير استجابات الجهاز المناعي بسرعة، وهي تحولات تشبه بدرجة كبيرة آثار الشيوخة المتسارعة. ولهذا أصبحت الرحلات الفضائية منصة مهمة لدراسة الأمراض المزمنة والشيوخة وتطوير الطب التجديدي. كما تسمح الجاذبية الصغرى بإنتاج بلورات بروتينية أكثر دقة، ما يساعد شركات الأدوية على تصميم علاجات أكثر فاعلية، فيما بدأت شركات بالفعل إجراء أبحاث على مواد حيوية يصعب تصنيعها بالكفاءة نفسها على الأرض.

دول الخليج.. من سوق النفط إلى قيادة الذكاء الاصطناعي



سلطان مساعد الجزاف

محلل اقتصادي

1

الكويت دمجت التقنيات الذكية ضمن رؤية 2035 لتحقيق التحول الرقمي

2

مجلس التعاون يضع رهانه الأكبر على التكنولوجيا لصناعة المستقبل

3

توظيف القوة المالية الضخمة في مراكز البيانات والحوسبة والرقائق

4

كبرى شركات التكنولوجيا العالمية توسع حضورها في المنطقة

هذه الرؤية تمنح القطاع قوة دفع استثنائية، لأن الدولة لا تنتظر أن يقود القطاع الخاص التحول وحده، بل تقوم بتوفير البيئة الاستثمارية والبنية التحتية ورأس المال والشراكات الدولية اللازمة لتسريع عملية بناء المنظومة.

الخليج.. من مستخدم للتقنية إلى قوة في اقتصادها

المعادلة الجديدة التي يحاول الخليج بناءها يمكن تلخيصها في الانتقال من استخدام الذكاء الاصطناعي إلى امتلاك جزء من اقتصاد الذكاء الاصطناعي. فالمستهدف ليس فقط استخدام نماذج عالمية في المؤسسات الحكومية والشركات، وإنما امتلاك مراكز البيانات، وتمويل الشركات، وتطوير النماذج المحلية، واستقطاب المواهب، وبناء منظومات الحوسبة.

وإذا كان النفط قد منح الخليج خلال العقود الماضية وزنا استراتيجيا في الاقتصاد العالمي، فإن امتلاك بنية تحتية ضخمة للذكاء الاصطناعي يمكن أن يمنح المنطقة وزنا جديدا في الاقتصاد الرقمي. ولهذا فإن ما يحدث في الخليج لا يمكن اختزاله في مجموعة من الصفقات التقنية أو الاستثمارات المليارية بل إنه إعادة توظيف للثروة النفطية في بناء قوة اقتصادية جديدة.

ففي الوقت الذي تتنافس فيه الولايات المتحدة والصين وأوروبا على قيادة ثورة الذكاء الاصطناعي، يبرز الخليج كقوة رابعة تملك مزيجا نادرا من رأس المال والطاقة والموقع والبنية التحتية والإرادة السياسية. وقد يكون الرهان الخليجي الأكبر خلال العقد المقبل أن يصبح أحد الأماكن المهمة التي يمول فيها الذكاء الاصطناعي، وبذلك لا يكون التحول من «الذهب الأسود» إلى «الاقتصاد الرقمي» مجرد تنويع لمصادر الدخل، بل إعادة رسم لخريطة النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، ووضع الخليج في موقع اللاعب الذي يسعى إلى المشاركة في صناعة مستقبل الذكاء الاصطناعي، لا الاكتفاء بمشاهدة صناعته من الخارج.

الاستثمار العالمية، بينما تطور البحرين نموذجا قائما على السحابة والتطبيقات المتخصصة والبيئة التنظيمية، وتراهن عمان على الذكاء الاصطناعي الأخضر ومراكز البيانات والشركات الناشئة.

وتتحرك هذه الاستثمارات ضمن توجه استراتيجي أوسع تتبناه دول مجلس التعاون، فدول مجلس التعاون كلها تتحرك نحو دمج الذكاء الاصطناعي في خططها الاقتصادية. السعودية تربط هذا الملف برؤية 2030 وبناء اقتصاد متنوع أقل اعتمادا على النفط. والإمارات وضعت الذكاء الاصطناعي منذ سنوات في قلب استراتيجيتها المستقبلية، مستهدفة ترسيخ موقعها كدولة رائدة عالميا في القطاع بحلول 2031. وعمان أطلقت البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي 2024 – 2026، والكويت دمجت التقنيات الذكية ضمن رؤية الكويت 2035 لتحقيق التحول الرقمي وتعمل قطر والبحرين على خطط للتحول الرقمي وتحديث الخدمات الحكومية وتعزيز الاقتصاد المعرفي.

كما تشير التقديرات إلى امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي نحو 158 مراكز بيانات قائمة و 74 مركزاً قيد التطوير بمجموع استثمارات 93 مليار دولار، مع توقعات بضخ نحو 15 مليار دولار كاستثمارات في هذا القطاع بحلول عام 2030. وتمثل هذه المراكز خطوة أولى نحو بناء واحدة من أكبر منظومات مراكز البيانات والحوسبة في المنطقة، وربما بين أبرز مراكز الحوسبة العالمية مستقبلا.

الإرادة السياسية.. العامل الأكثر أهمية

ويأتي خلف هذه الاستثمارات عنصر لا يقل أهمية عن المال والبنية التحتية فهي الإرادة السياسية، فالحكومات الخليجية تتعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره قضية تنمية وطنية واستراتيجية طويلة الأمد، وليس موجة تقنية مؤقتة. ولهذا ارتبطت خطط الذكاء الاصطناعي بمشروعات التحول الاقتصادي، والتعليم، والصحة، والطاقة، والخدمات الحكومية، والمدن الذكية، والصناعة والنقل.

الخليج.. وجهة شركات التكنولوجيا

لم يعد التوجه المتزايد لشركات التكنولوجيا العالمية نحو دول الخليج أمرا عابرا، بل يعكس تحولا في نظرة شركات التكنولوجيا إلى أهمية المنطقة مستقبليا باعتبارها واحدة من أبرز البيئات المرشحة لقيادة المرحلة المقبلة من اقتصاد الذكاء الاصطناعي. فدول الخليج تجمع في منظومة واحدة عناصر أساسية تحتاج إليها هذه الصناعة، من وفرة الطاقة ورؤوس الأموال إلى البنية التحتية الرقمية المتطورة، ومراكز البيانات، وشبكات الاتصالات، والموقع الجغرافي الذي يربط أسواق آسيا وأوروبا وأفريقيا. وتعزز هذه المقومات قدرة دول الخليج على استقطاب استثمارات طويلة الأجل في القطاعات الأكثر ارتباطا بالذكاء الاصطناعي، وهو ما دفع كبرى شركات التكنولوجيا العالمية إلى توسيع حضورها في المنطقة، من خلال شراكات استراتيجية واستثمارات في مراكز البيانات والحوسبة المتقدمة والبنية التحتية الرقمية.

وتكتسب هذه التحولات أهمية أكبر في ظل التنافس العالمي المتسارع على امتلاك قدرات الحوسبة والبيانات والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وفي هذا السباق يمنح الخليج الشركات العالمية ميزة الجمع بين رأس المال والطاقة والبنية التحتية والاستقرار الاستثماري، بالإضافة إلى منح الاستثمارات الخليجية الشركات الأجنبية فرصة التوسع في واحدة من أسرع المناطق نموا في الاقتصاد الرقمي. وبذلك تتشكل معادلة جديدة لا يقوم فيها الخليج بدور المستهلك للتكنولوجيا فقط، وإنما يسعى إلى أن يكون شريكا في تمويلها وبناء بنيتها التحتية وتطوير تطبيقاتها وصناعة جزء من مستقبلها، بما يعزز مكانة المنطقة كأحد مراكز الثقل الجديدة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

بناء منظومة متكاملة

السعودية والإمارات تتحركان بحجم استثماري ضخم لبناء مراكز ثقل عالمية، قطر توسع قدرتها في البنية التحتية والحوسبة، الكويت توظف ثقلها السيادي في منصات

شهدت دول الخليج العربي تحولا استراتيجيا تاريخيا في رؤيتها وسياساتها الاقتصادية فلم تعد سواق لإنتاج النفط والغاز وتوظف إيراداتها في استثمارات بالسواق المالية والعقارات والمشاريع التقليدية، بل تحولت جذريا نحو استثمارات رقمية هائلة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة وبناء مركز عالمي لصناعة البنية التحتية والخدمات والاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. فصناديق الخليج أصبحت من أكبر مصادر رأس المال السيادي الموجه إلى الذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية عالميا ويقود هذا المسار كل دول مجلس التعاون الخليجي الست، في خطوة تمثل نقطة فاصلة في تاريخ اقتصادات المنطقة التي اعتمدت لعقود على البترول والصناعات البتروكيميائية.

لم يعد الذكاء الاصطناعي بالنسبة إلى دول الخليج العربي مجرد تقنية حديثة يجري تبنيها لتحسين الخدمات الحكومية أو تطوير قطاعات الأعمال، بل أصبح مشروعا استراتيجيا وطنيا لإعادة صياغة موقع المنطقة في الاقتصاد العالمي.

فخلال السنوات الأخيرة، انتقلت دول مجلس التعاون الخليجي من مرحلة متابعة الثورة التكنولوجية إلى مرحلة الاستثمار المباشر في صناعتها وبنيتها التحتية. وبينما كانت عوائد النفط والغاز لعقود المحرك الرئيسي لنموها وإيراداتها ولاقتصاداتها، تتجه الحكومات الخليجية اليوم إلى إعادة توظيف جزء من هذه القوة المالية الضخمة في البيانات ومراكز الحوسبة والرقائق والنماذج الذكية والشركات التقنية، في محاولة لصناعة موقع جديد للخليج في اقتصاد المستقبل العالمي.

و يدعم هذا التحول بقاعدة رؤية مستقبلية قوية وبيئة تنظيمية داعمة، و بنية تحتية حديثة وطموحا واضحا للتحول إلى مركز للذكاء الاصطناعي. وهكذا لا يبدو الذكاء الاصطناعي مشروعا منفصلا عن الخطط الاقتصادية الخليجية، بل جزءا من رؤية واسعه لإعادة بناء اقتصادات المنطقة على المعرفة والتكنولوجيا.

خريطة أبرز الاستثمارات والشراكات الخليجية في الذكاء الاصطناعي

الدولة	أبرز حجم استثمار	أبرز الشركات والشركاء	طبيعة المشروع
السعودية	نحو 20 مليار دولار التزامات استثمارية تقنية أعلن عنها في مؤتمر LEAP 2025، شملت مشروعات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات. كما أعلنت مشروعات ضخمة أخرى عبر HUMAIN وصندوق الاستثمارات العامة.	NVIDIA، AMD، Microsoft، Google Cloud، AWS، Qualcomm، Groq، Cisco	بناء منظومة متكاملة تشمل مراكز البيانات، الحوسبة المتقدمة، السحابة، النماذج اللغوية والتطبيقات. وتقول HUMAIN إنها تعمل على كامل سلسلة قيمة الذكاء الاصطناعي.
الإمارات	15.2 مليار دولار استثمارات معلنة من Microsoft في الإمارات حتى 2029، منها 1.5 مليار دولار استثمار في G42 وأكثر من 5.5 مليارات دولار إنفاق رأسمالي إضافي على بنية AI والسحابة بين 2026 و 2029.	G42، Microsoft، OpenAI، NVIDIA، Oracle، Cisco، SoftBank، MGX	تستهدف الإمارات أن تكون مركزاً عالمياً للحوسبة والذكاء الاصطناعي. ومن أبرز المشاريع Stargate UAE، أول نشر دولي لمنصة OpenAI للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي.
قطر	20 مليار دولار شراكة بين Qai التابعة لجهاز قطر للاستثمار و Brookfield لإنشاء بنية تحتية للذكاء الاصطناعي في قطر وأسواق دولية مختارة.	Qai، Qatar Investment Authority، Brookfield	إنشاء منشآت حوسبة متكاملة للذكاء الاصطناعي، وتحويل قطر إلى مركز للبنية التحتية والحوسبة عالية الأداء في المنطقة.
الكويت	دخلت الهيئة العامة للاستثمار كأول مستثمر مالي رئيسي في مشروع عالمي ضخم للذكاء الاصطناعي بقيمة 100 مليار دولار بالشراكة مع كبرى الشركات العالمية مثل إنفيديا وبروكفيلد. بلغ إجمالي الاستثمارات التكنولوجية نحو 9 مليارات دولار خلال خمس سنوات.	Microsoft، Google Cloud وشركات تقنية عالمية أخرى	وقعت الكويت شراكة استراتيجية مع Microsoft لتسريع التحول الرقمي، وأعلنت Microsoft نيتها إنشاء مراكز بيانات Azure مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في الكويت.
البحرين	لا يوجد رقم منفصل معلن لإجمالي استثمارات AI. لكن منتدى Gateway Gulf 2025 شهد اتفاقيات واستثمارات وشراكات تجاوزت 17 مليار دولار في مختلف القطاعات، وليس الذكاء الاصطناعي وحده.	Amazon Web Services، Oracle، Microsoft	البحرين تمتلك بالفعل منطقة AWS السحابية، التي كانت أول منطقة Cloud Region لـ AWS في الشرق الأوسط، وتوسعت في خدمات الذكاء الاصطناعي عبر Amazon Bedrock. كما أعلنت شراكة Oracle مع مجموعة BNET لإطلاق مركز بيانات سحابي سيادي.
عُمان	نحو 65 مليون ريال عماني استثمارات في مشاريع الذكاء الاصطناعي حتى 2025، وفق بيانات رسمية؛ أي نحو 169 مليون دولار تقريبا. كما جذبت السلطنة 1.2 مليار ريال في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال 2025، منها استثمارات AI	Salience Labs، Oxford Science Enterprises، Cambridge Innovation Capital وغيرها من شركات التكنولوجيا	تتوسع عُمان في مراكز البيانات والحوسبة الخضراء والشركات الناشئة. واستثمر جهاز الاستثمار العُماني في Salience Labs المتخصصة في الرقائق الضوئية المرتبطة بالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com